
APA
البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
إعلام حقوق الإنسان وتحديات المستقبل
تحرير
صابر نايل

الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان

أحمد عبدالله
كمال مغيث
حسني أمين
ماجدة موريس
حمودة فتح الرحمن
محمد شومان
سعيد عبد الحافظ
مرسي الشيخ
عصام الدين حسن
منتصر الزيات
علاء قاعود
نبيل عبد الفتاح
فاروق العشري
وائل فاروق

تحرير
صابر نايل

البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان

رقم الايداع ٨٥٢١/٩٩

الغلاف والإخراج الفنى:
حسام عبدالله

العنوان
31 شارع عبد الله العربى أمتداد شارع الطيران-مدينة نصر القاهرة ج. م. ع
ت 4041185 فاكس 4015505 E-mail: rphra@rite.com

الفهرس

كلمة المحرر

هذا الكتاب توثيق لمؤتمر الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان الذى نظمه البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في مقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية بالقاهرة يوم 18 يونيو 1998. ولقد شهد المؤتمر على الرغم من أنه لم يتجاوز اليوم الواحد تعقيبات ومناقشات ساخنة على أبحاث هامة، والحقيقة أن طبيعة موضوع حقوق الإنسان وما يثيره من إشكاليات وقضايا ترجع بالأساس إلى حداثته بالإضافة إلى تداخل عالم المصالح والتوازنات والاستخدام السياسي والأيديولوجي لمسألة ذات طابع إنساني شامل. هذا وقد جاءت أيضاً المحاور الخاصة بالمؤتمر لتشعل القاعة فلا يمكن الحديث عن تأصيل حقوق الانسان وطرحه في إطار من العودة إلى الحضارة العربية والإسلامية كمنبع أساسي أو حتى كطرائق لتدعيم ثقافة حقوق الإنسان دون أن يكون ذلك مدخلا لخلاف واسع أخذ طبعة دائمة من الحديث عن الخصوصية والعالمية والحديث أيضا عن الانتقائية والشمولية ومحاولة تماهي التاريخ الإسلامي مع حقوق الإنسان. وكذلك لا يمكن الحديث عن الأداء الإعلامي والمعوقات التي تواجها منظمات حقوق الإنسان دون التطرق للدعاية المضادة من قبل السلطات الرسمية. وهناك من يرجع هذا القصور لعوامل ذاتية وآخر لعوامل موضوعية ويعتبرها المؤثر الحقيقي في مسألة تعويق منظمات حقوق الإنسان وأدائها الإعلامي.

إن أي تقييم موضوعي، كما يدعو "عصام الدين حسن" في بحثه عن الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان، يجب أن يكون في إطار فهم الأزمة المجتمعية الشاملة والتي تتجلى ملامحها في كافة مؤسسات المجتمع المدني. وفي دعوة علاء قاعود إلى وقفة حول قيم حقوق الإنسان "إشكاليات وقضايا " تستلزم تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافات

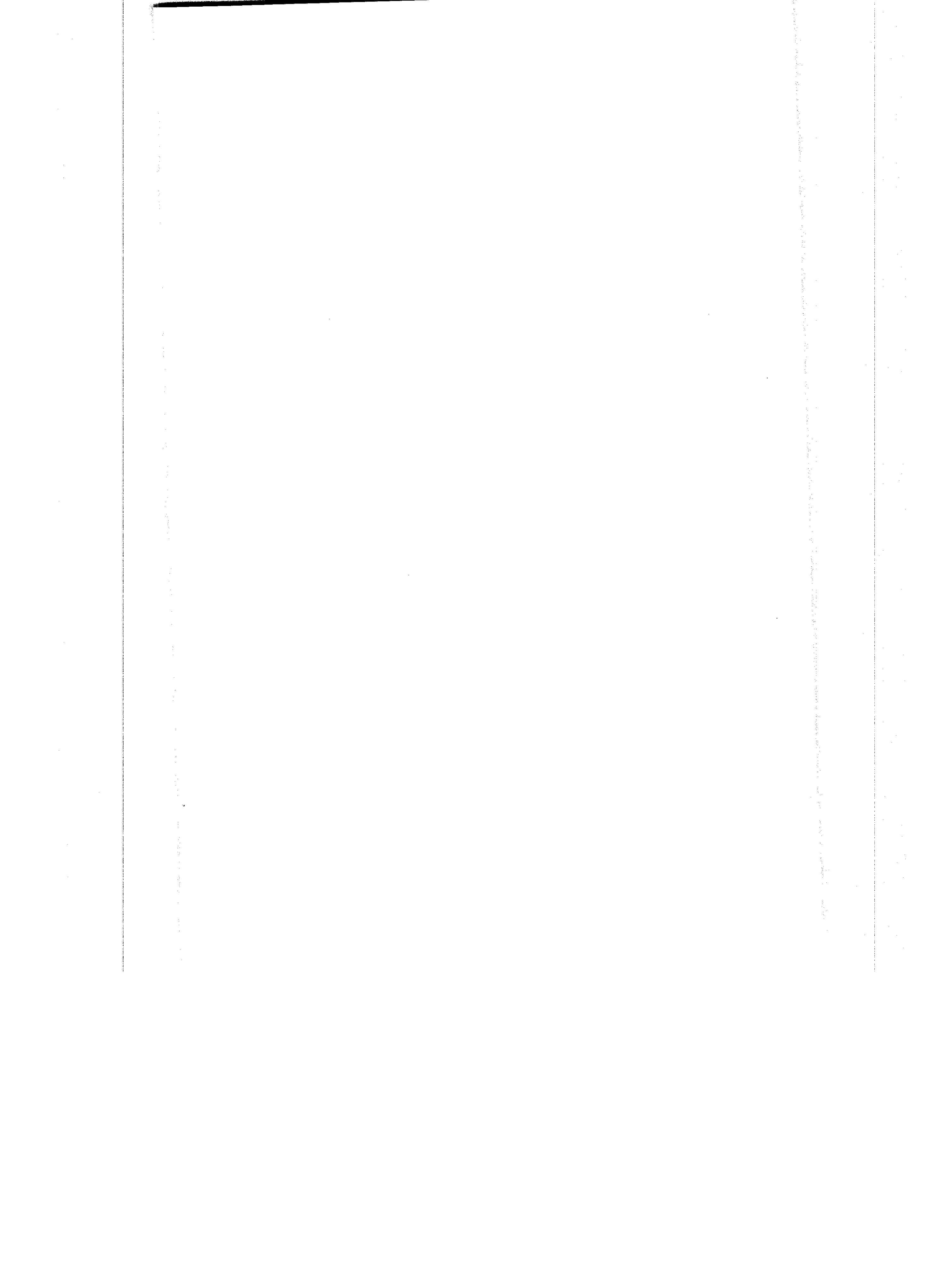
الكبرى في العالم، وينوه إلى أن هذه العملية تصطدم بما هو مقدس وديني في هذه الثقافات فيما يفتح ملف التقاطع والخلاف مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان الراهنة. ويبدو هنا أن تجسيد حقوق الإنسان مثلا في المجتمعات العربية مرهون بإمكانية التعامل الإيجابي مع هذه المعوقات. ويطرح وائل فاروق ضرورة إعادة النظر في صياغة الرسالة الإعلامية لحركة حقوق الإنسان بحيث تتفق وأهدافها في التواصل مع فئات المجتمع المختلفة بعد دراسة أكدت على أن الرسالة المحددة لمنظمات حقوق الإنسان تعاني من عجز وقصور في التواصل مع الجمهور المستهدف. على أن ما يبعث على التفاؤل أنه وفي المحور الثاني حول القوى السياسية وإعلام حقوق الإنسان كانت الأوراق المقدمة على درجة عالية من الموضوعية فلم تقدم فقط على ذكر الإنجازات الإعلامية والدعائية لهذا الاتجاه السياسي أوذاك في مجال حقوق الإنسان بل أجتهدت في تقديم نقد ذاتي باتجاه الرؤية الموضوعية لهذا العالم المستقل عالم حقوق الإنسان وتحقيق درجة أعلى وأرقى من التعامل الخالص من النزعات الحلقية باتجاه الدفاع عن حقوق الإنسان ككل متكامل ولا يتجزأ فكانت ورقة "منتصر الزيات" وتعقيبه إن لم يكن من قبيل التكتيك السياسي المؤقت يمكننا ان نتحدث عن دور الاجتهاد وتطوير هذه القوى السياسية لمفاهيمها وأفكارها باتجاه عدم إنكار الآخر. والإشارة الطيبة لسعيد عبد الحافظ أن حزب الوفد الجديد انهمك في معاركه السياسية وقد أتى ذلك على حساب قضايا أخرى لا تقل أهمية عن قضايا الإصلاح السياسي ومن ثم في اعتقادي أن مواقف حزب الوفد دائما منذ كتاب"في الشعر الجاهلي "1926 لطه حسين وكتاب "أصول الحكم في الإسلام "لعلى عبد الرازق وانتهاء بقضية د. نصر حامد أبو زيد؛ كانت دائماً توازن لصالح اللعبة السياسية في مجال الصراع مع الخصوم منحيا القيم الليبرالية التي ينتهجها. ونلمس التقدم في الموقف الناصري عند متابعة ورقة فاروق العشري والذي يؤكد على أن الحرص على تحقيق حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو أمر ضروري يربط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان كوحدة لا تتجزأ. ورغم هذا الموقف الموضوعي للباحثين تبقى الملاحظة الهامة التي طرحها نبيل عبد الفتاح حول أن الأوراق المقدمة قد تأسست على السرديات والوقائع على

نحو شكلي أكثر منه تطبيقات على العلاقة بين النص والواقع في ما يمكن تسميته النزعة الشكلية وكان على هذه الأوراق أن تتقدم أكثر فيما يختص بعلاقة الحزب السياسي أو الجماعة وإعلام حقوق الانسان .

ثم يجئ المحور الثالث تتقدمه ورقة الدكتور محمد شومان حول "حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية ملاحظات أولية" التي أكدت على أن خطاب حقوق الانسان في وسائل الأعلام يقدم مفاهيم زائفة وسطحية ومحدودة وضعيفة. ومن ناحية أخرى تدخل في إطار من التضليل الإعلامي. وهو يدعو إلى إعلام مواز مدعم بوسائل الثورة التكنولوجية في ظل خصخصة قطاع الإعلام والاتصال والمعلوماتية. ثم قدم الدكتور كمال مغيث ورقة بعنوان "آليات إعلام حقوق الإنسان وإشكالياتها مع التطبيق على بعض الحقوق النوعية في مصر"وقد حظيت هذه الورقة بنقاش واسع ولكونها ضمت قضايا الأقباط و المعاقين وحقوق السجناء. ثم تقدم الدكتور أحمد عبد الله (رغم تفاؤله التاريخي) بفكرة أن الدولة لن تقدم على خصخصة الإعلام بل ستقاوم ذلك من موقع حماية مصالح وثروة المتحكمين، وأن سياساتها في السنوات السابقة- تدلل على عكس ما طرحه د . شومان -من إصدار القوانين الاستثنائية وتعويق العمل الأهلي ومد حالة الطوارئ .. الخ طارحا في ذات الوقت التطورات الإيجابية في عالم تطور الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان والذي سيجيء عنوة وبفضل إرادة الشعب وتطلعه إلى التحرر ودحر الظلم والطغيان.

وما نتمناه أن يقوم هذا الكتاب بوضع اللبنات الضرورية الأولى في البحث عن ترسيخ وتطوير آلية إعلامية فعالة وقوية لحركة حقوق الإنسان المصرية .

صابر نايل





لا يخفى على أحد، حجم المعوقات والعقبات التي تضعها الدولة أمام حركة حقوق الإنسان، والتي يختصرها ويجسد أغراضها مشروع القانون الجديد للجمعيات الأهلية. ونحن في البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان نؤكد أنه كلما ازداد الحصار، كلما زاد العمل والإصرار وزاد إدراكنا لأهمية الدور الذي نقوم به من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك ازداد سعينا لتحسين أدواتنا وكفاءتنا وفعاليتنا. ومن هذا المنطلق، كان سعينا لإقامة هذا المؤتمر حول الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان، ثم توثيق هذا المؤتمر بالكتاب الذي بين أيديكم الآن. ويعتبر الإعلام من أخطر أدوات الحركة وأبعدها تأثيراً لذا فان دراسته وتقييمه وكشف العقبات التي تواجهه من مؤشرات النجاح والإخفاق في حركتنا وإصرارها على التواصل مع القطاعات المستهدفة في المجتمع .

والآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان كمحدد أساسي وجوهري لنشر تلك اللغة والثقافة التي أصبحت معياراً كاشفاً لتقدم المجتمعات الإنسانية. فالوقوف على تعظيم هذه اللغة من خلال وسائل العمل المتاحة لحركتنا. وبعد سنوات طويلة من العمل .. أصبحت ضرورية وملحة وتفرض علينا قراءة متأنية ومدققة لآلية العمل الإعلامي لحركة حقوق الإنسان، وهذه القراءة فقط هي ما نعول عليه في تطوير أدوات العمل الإعلامي وإعدادها لمستقبل أكثر صعوبة وحصار للعمل العام. ويحاول الكتاب الذي بين أيديكم والذي يعد توثيقاً لهذا المؤتمر التمهيد لشكل من أشكال التنسيق والتعاون بين مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني ودعوة للإجابة الجماعية على أسئلة ملحة مثل مدى تأثير الدعاية المضادة والإعلام الحكومي على حركة حقوق الانسان، والى أي مدى يتم التوظيف الأيديولوجي والسياسي لمبادئ حقوق الإنسان من قبل مختلف القوى السياسية الشرعية منها والمحجوبة الشرعية ؟ كيف يمكن أن نوسع المساحات الإعلامية التي تتناول قيم ومبادئ حقوق الإنسان وكيف نواجه عصر المعلومات القادم وندفع بالاستفادة من كافة الإمكانيات الهائلة في دعم ومناصرة قضايا حقوق الإنسان ؟ كل هذه الأسئلة شكلت همّا مشتركا في المؤتمر الذي كان طموحه أيضا مباشرة البحث عن إجابات.

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

المحور الأول

1- الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان

الضوابط والمعوقات

أ.عصام الدين حسن

2- نشر وترويج ثقافة قيم حقوق الإنسان

اشكاليات وضوابط

أ.علاء قاعود

3- قراءة في نشرات حقوق الإنسان

أ.وائل فاروق

المعقبين

أ.حسني أمين

د.محمد شومان

رئيس الجلسة د.حمودة فتح الرحمن

الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان(الضوابط والمعوقات)

• عصام الدين حسن

مدير وحدة الإعلام بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

على مدى ثلاثة عشر عاماً نشأت وتطورت حركة حقوق الإنسان في مصر بشكل هائل كماً وكيفاً،فبعد أن كان نشاط هذه الحركة متمثلاً في منظمة وحيدة تقريباً هي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي تولت مهمة التبشير بمبادئ وثقافة حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وكشفها وتوثيقها وإحاطة الرأي العام بها ، فقد عرفت التسعينات نمواً ملحوظاً في بناء مؤسسات حقوق الإنسان وإتجاه معظمها إلى دخول مجالات جديدة لم تكن تقوى منظمة وحيدة مهما بلغت طاقاتها أن توفى بمتطلبات العمل في تلك المجالات مجتمعة .

عرفت حركة حقوق الإنسان في هذا الإطار بصورة أو بأخرى درجات أعلى من التخصص بنشأة المؤسسات الجديدة التى اتجه بعضها إلى تركيز نشاطه على المساعدات القانونية والقضائية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان،وأولى البعض الآخر جانباً أساسياً من توجهاته في التدريب وتعليم حقوق الإنسان،واختصت مؤسسات أخرى بدراسة وبحث الإشكاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية التى تقف عائقاً أمام تأصيل ثقافة حقوق الإنسان،وانطلق آخرون لتركيز نشاطهم في مجال الحقوق الاقتصادية فأولى بعضها اهتماماً خاصاً بالحقوق النقابية والعمالية بينما اتجه البعض الآخر إلى التصدي لقضايا المرأة والبيئة والصحة،أو بالانتهاكات داخل السجون،أو بتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، أو بالدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان ومعالجة مشكلات العاملين في هذا المجال.

ومع هذا الاتساع الهائل يكتسب الحديث عن الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان أهمية خاصة في ظل عدد من الاعتبارات ،أول هذه الاعتبارات : أن الأداء الإعلامي يشكل وسيلة حيوية لدى حركة حقوق الإنسان داخل المجتمع تؤمن لها حماية حقيقية في ظل الموقف الأصيل لأجهزة الدولة المعادي لحركة حقوق الإنسان والرافض لإضفاء المشروعية عليها والمتحفز دائماً لاختيار اللحظة المناسبة للانقضاض على هذه الحركة وتصفيتها إن أمكن .

ثاني هذه الاعتبارات: أن الأداء الإعلامي وخاصة في الجوانب المتعلقة برصد ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن يشكل رأي عام ضاغط على مؤسسات الدولة لوقف هذه الانتهاكات أو تحجيمها .

ثالث هذه الاعتبارات : أن الأداء الإعلامي يشكل بدوره عنصراً هاماً ليس فقط في مواجهة الإعلام الحكومي المضاد بل أيضاً في مواجهة هواجس وشكوك أقسام يعتد بها داخل النخب السياسية والمثقفة التى تنطلق من الربط بين ثقافة حقوق الإنسان واعتبارها نتاج للثقافة الغربية وبين مواقفهم التاريخية المعادية للغرب ، ويعزز من هذه الهواجس اتجاه عشرات ممن انخرطوا في الحركة الوطنية قبل سنوات مضت إلى العمل في مجال حقوق الإنسان أو العمل الأهلي عموماً ، وقيام العديد منهم بتأسيس مؤسسات جديدة اعتماداً على التمويل الغربي بكل ما تعنيه هذه القيمة لديهم من معاني الاختراق ، والإفساد واستبدال الأجندة الوطنية بالأجندة الغربية ... إلخ من الاتهامات التى حملتها كتابات عديدة يصعب اتهام أصحابها بأنهم من الموالين للحكومة حتى وإن صبت هذا الاتهامات في نهاية المطاف في خدمة الحكومة .

الأدوات الإعلامية لمنظمات حقوق الإنسان

تبنت حركة حقوق الإنسان منذ وقت مبكر وبالتحديد منذ أواخر الثمانينات الآليات الإعلامية المتعارف عليها في الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، في إعلام الرأي العام بمواقفها من التطورات الجارية في مجال حقوق الإنسان وبنتائج رصدها لانتهاكات حقوق الإنسان وبرزت في هذا الإطار:

آلية البيانات الصحفية والنداءات العاجلة التي تعالج موقف المؤسسة من حدث بعينه .

آلية التقارير النوعية التى تعالج ظاهرة معينة على مدى زمني طويل نسبياً ومثال ذلك التقارير التى تصدر بشأن التعذيب وسوء المعاملة داخل السجون أو أقسام الشرطة أو ظاهرة العنف،أو مظاهر انحراف البنية التشريعية في مصر، أو مصادرة الحق في تكوين الأحزاب،وظاهرة إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، والتقارير التى تكشف إهدار ضمانات الحيدة والنزاهة في الانتخابات التمثيلية أو النقابية ، والتقارير الشاملة التى تعالج أوضاع حرية الصحافة وحرية التعبير عموماً ... الخ .

آلية التقارير السنوية وتقارير النشاط ، وقد كانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان السباقة –بحكم النشأة – في هذا المجال أو في المجالات السابقة . حيث بدأت المنظمة منذ عام 1990 بإصدار تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في مصر ، متضمناً قسماً خاصاً بنشاط المنظمة خلال العام. ثم بدأت هذه الآلية تعرف طريقها إلى مؤسسات أخرى بداية بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان الذي بدأ فور تأسيسه في عام 1994 بإصدار تقارير نصف سنوية حول أوجه نشاطه المختلفة مع رؤية موجزة لأوضاع حقوق الإنسان وتطورت الفكرة عام 1997 بالمضي في إعداد تقرير سنوي شامل صدر في يونيو 1998 ،كما بدأ المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة هذا العام في إصدار تقرير سنوي يركز بالأساس على التطورات وثيقة الصلة بمجالات عمله.كما أصدر مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف مؤخراً تقرير بنشاطه خلال 4 سنوات من تأسيسه .

آلية النشرات أو المجلات الإعلامية شبه الدورية والتي تقدم للقارئ الملامح البارزة لأنشطة المؤسسة وفعالياتها المختلفة ونشاطها اليومي ومعالجات سريعة لبعض القضايا الملحة ومن أمثلتها – حقوق الإنسان – للمنظمة المصرية لحقوق الانسان ، " مساعدة " لمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان،" سواسية " لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،" المنتدى الديمقراطى " لجماعة تنمية الديمقراطية،" نشطاء " للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان .

آلية الحلقات النقاشية التي تستهدف بلورة مواقف مشتركة من منظور حقوق الإنسان بين الفعاليات المهمومة بالقضية موضوع المناقشة . وغالباً ما تكون هذه الآلية محل اهتمام وسائل الإعلام والصحف في متابعة موقف مؤسسات حقوق الإنسان والأطراف المشاركة من مثل هذه القضايا .

آلية الحملات والتي تنطوي على اختيار قضية أو ظاهرة محددة موضوعاً للنشاط المكثف بأشكاله المختلفة على مدى فترة زمنية محددة بهدف إنجاز أهداف قابلة للتحقق من وجهة نظر الأطراف المتبنية لهذه الحملة التى يفترض أن تسمح بعمل مشترك بين فعاليات مختلفة لإنجاز تلك الأهداف التى قد تتمثل في حدها الأدنى في إسقاط قانون أو تعديل بعض نصوصه،وربما كانت أبرز الأمثلة على ذلك حملة المنظمة المصرية في

أوائل التسعينات من أجل وضع حد لظاهرة التعذيب والتى نجحت في فرض هذه القضية على جدول أعمال مجلس الشعب وتقدم عدد من النواب باستجوابات في هذا الشأن وفرضت المنظمة نفسها على شاشات التليفزيون والصحف القومية والمعارضة ، وصرح وزير الداخلية في غضونها - في سابقة لم تتكرر - لمنظمة مراقبة لحقوق الانسان بزيارة عدد من السجون المصرية ،كما يشار أيضا إلى الحملة التى تبناها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان من أجل إسقاط قانون اغتيال الصحافة رقم 93 لسنة 1995 . وتضمنت آليات الحملة عدد من الدراسات والتقارير واجتماع عدد من الخبراء في ثلاثة ورش للعمل من أجل إعداد مشروع قانون متكامل لتنظيم الصحافة في مصر وتوثيق الصلات والتنسيق مع الجهود الموازية لنقابة الصحفيين .

وإحقاقا للحق ينبغي الإقرار بأن هذه الحملة ما كان لها أن تحقق بعض نجاحاتها الجزئية إلا في ظل الموقف الرائع لجموع الصحفيين الذين استمرت جمعيتهم العمومية في حالة انعقاد شبه دائم لمدة عام في مواجهة هذا القانون .

الإعلام الدولي: ويستهدف إحاطة الرأي العام الدولى بكافة المستجدات في ساحة حقوق الإنسان المصرية سواء من خلال مخاطبة المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل لجان حقوق الإنسان واليونسكو ومنظمة العمل الدولية والمقررين الخاصين بحقوق الانسان،والصحف ووكالات الأنباء الأجنبية ونشر الرسالة الإعلامية عبر صفحات الإنترنت ، وعقد اللقاءات مع ممثلي المنظمات الدولية والديبلوماسيين الأجانب .

ويكتسب هذا الجانب من النشاط الإعلامي أهمية خاصة في ظل التعامل مع حكومات محلية لا يضيرها كثيراً حملات الاحتجاج بالداخل بقدر ما يؤرقها ضغوط الخارج ومساءلتها أمام المحافل الدولية . وفى هذا الإطار يشكل التواجد في تلك المحافل وإعداد الردود المناسبة على تقارير الحكومة بشأن التزامها بأحكام الاتفاقيات الدولية عنصراً هاماً في كشف الادعاءات الحكومية وتهيئة السبيل للجان المختصة بالأمم المتحدة في التوصل إلي تقييمات موضوعية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد . وقد لا يقف الأمر عند حد إحراج الحكومة بل قد يصل الأمر الى نوع من المحاكمة قد تقود الى اهتمام أكبر بتحسين حقوق الإنسان بإيفاد بعثات للمراقبة أو بتعيين مقرر خاص لحقوق الإنسان في

هذا البلد أو ذاك ، ويجدر الإشارة هنا إلى تحقيق بعض النجاحات . وربما كان من أبرز الأمثلة على ذلك الحملة الإعلامية التى نظمتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان في أعقاب اعتقال عدد من قيادتها وأعضائها مع عشرات من الأشخاص بعد إضراب عمال الحديد في أغسطس 1989. كما يمكن القول أن النشاط الإعلامي والتحرك الإعلامي في الداخل والخارج لمواجهة مشروع القانون الجديد الذي يستهدف تأميم العمل الأهلي قد أسفر عن قبول وزارة الشئون الاجتماعية لأول مرة إجراء حوار مع منظمات حقوق الإنسان حول المشروع ، وإعلان الوزارة تأجيل عرض المشروع على مجلس الشعب للدورة القادمة بعد أن سبق وأكدت مراراً على الانتهاء منه خلال الدورة التى انقضت مؤخراً .

وربما أمكن القول بأن الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان قد كفل لها على المستوى الدولى دعماً حقيقياً مكنها من الصمود طوال هذه السنوات في مواجهة مخططات التصفية أو الاحتواء على الرغم من أن هذه المنظمات لم تحصل على دعم بذات الوزن من الداخل في ظل حالة الحصار التى تعيشها مؤسسات المجتمع المدنى والهواجس والشكوك التى تثيرها بعض أقسام النخبة حول دور ومؤسسات حقوق الإنسان والإشكاليات الثقافية التى تقف عائقاً أمام نشر ثقافة حقوق الإنسان التى تجعل أقساماً من النخبة تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان وحركة حقوق الإنسان بشكل انتقائي يكشف عن انتهازية سياسية .

الخطاب الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان وضوابطه

يعتمد بناء مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان على مدى تمسك خطابها الإعلامي – وبخاصة فيما يتعلق بالتقارير والبيانات الصحفية والمواقف المعلنة– بالمرجعية العالمية لحقوق الإنسان التى تشكل الدستور الأساسى لهذه المنظمات وهو ما يؤمن لها درجة عالية من الحيادية والنزاهة فيما تتبناه من مواقف وتقييمات بعيداً عن أية انحيازات سياسية مسبقة .

كما أن قدرة هذه المنظمات على بناء موقف إعلامي قوى يتأسس على قوة العبارات والصياغات والتوصيفات وإنما بالدرجة الأولى على قدرتها على توثيق المعلومات التى

تبنى عليها موقفها تجاه قضية أو أخرى من جانب وبمدى تملك القائمين على صناعة هــذه المواقف لرؤية القانون الدولى لحقوق الإنسان ، وقدرتهم على تدعيم مواقفهم فـــي بعــض الحالات بموقف المحاكم الأوربية والأمريكية لحقوق الإنسان من قضايا مماثلة أو بالمبــادئ ذات الصلة التي أرستها المحاكم الوطنية .

ويطرح ذلك أهمية خاصة لتطوير مهارات وخبرات العاملين في هذا الحقل في مجـــال جمع المعلومات وتوثيقها واستخدامها عبر النشر كما يطرح بإلحاح على منظمات حقـــوق الإنسان الاضطلاع بمهام الترجمة إلى العربية والنشر لعدد واسع من الوثـــائق والأبحـــاث ذات الصلة بتطور مفاهيم القانون الدولى لحقوق الإنسان ، إن القيام بهذه المهمة لا يؤهـــل فقط العاملين بحقوق الإنسان لتطوير الرسالة الإعلامية بل الأرجح أيضاً أنه سيسهم كثــيراً في تعميم هذه المفاهيم ونشرها على أوسع نطاق بين المثقفين والمشتغلين بالعمل السياســـي الديمقراطى عموماً بما يسهم فى تعميق الوعى بمبادئ حقوق الإنسان .

ان جانباً هاماً من ضوابط إعلام حقوق الإنسان هو على صلة حيوية بالمواقف من خلـق قنوات للحوار مع سلطات الدولة،وإذا كان من واجب منظمات حقوق الإنسان ألا تتقـــاعس أو تتخلف عن الإعلان عن موقفها من قضايا وأحداث بعينها تشغل الرأي العام ،كما أنـــها لا ينبغي أن تضيع الوقت في الحالات العاجلة التى تستدعى تدخل الرأي العـــام المحلـــي والدولي من أجل إنقاذ حياة مواطن يتعرض للتعذيب أو ينتظر حكماً بالإعدام،إلا أن ذلـــك لا يمنع من ضرورة النظر في عدم نشر بعض التقارير إلا بعد اتباع التقاليد المرعية مـــن جانب حركة حقوق الانسان العالمية في إعطاء مهلة من الوقت للسلطات المعنية للرد علـــى هذه التقارير وإبداء ملاحظاتها عليها أو حتى الإقدام على إجـــراءات تشـــكل نوعـــاً مـــن الاستجابة لبعض المطالب الواردة في هذا التقرير .

حقاً أن حكومتنا قد أجبرت منظمات حقوق الإنسان على فقدان الثقة في أية إمكانية لبنــاء جسور الحوار عبر سنوات من التجاهل المستمر لنداءاتها وبلاغاتها والطعن والتشكيك فـــي مشروعيتها ، لكن ذلك لا يعني انجراف حركة حقوق الإنسان في طريـــق التخلـــي عـــن التقاليد التى ينبغى اتباعها قبل النشر والتغاضي عن أية خطـــوات إيجابيـــة مـــن جـــانب

الحكومة مهما كانت محدودة واقتصار خطابها الإعلامي في الغالب الأعم على فضح الحكومة والتنديد بالانتهاكات .

كما ينبغي إبداء اهتمام أكبر بالرد على الحملات الحكومية المتكررة على منظمات حقوق الإنسان التى ترد بتقارير بعض المنظمات والمبادرة بالاعتذار والتصحيح لأية معلومات خاطئة من المحتمل أن تتضمنها هذه التقارير

كما أن الرغبة المشروعة لدى منظمات حقوق الإنسان فى إحاطة الرأي العام بمواقفها تجاه الوقائع الخطيرة في أسرع وقت لا ينبغي أن توضع في تعارض مع ضرورة تمحيص المعلومات وتدقيقها قبل أى نشر.فإذا ما اقتضى الأمر الإعلان العاجل لهذا الموقف فينبغي أن يكون محاطا بالتحفظات الواجبة في الصياغة والتنويه إلى أن المؤسسة المتبنية لهذا الموقف في بدايته بصدد استكمال متابعتها وجمع المعلومات لإعلان تقييمها المتكامل بشأنه .

وينبغي أن تضع منظمات حقوق الإنسان عند إقدامها على أى نشاط إعلامي أن تدرس بدقة الأهداف التى يمكن أن تحققها من خلال مبادرتها لهذا النشاط والمكاسب التى يمكن أن تتحصل منه حتى لا تتخذ هذه الأنشطة طابعاً شكلياً أو تصبح نوعاً من إبراء الذمة أمام الرأي العام أو تعطى انطباعاً لدى البعض بأن الأقدام على مثل هذه الأنشطة إنما يرتبط أساساً بالوفاء بالالتزامات التعاقدية مع الهيئات الممولة .

وربما يكتسب إبداء الاهتمام بهذه الملاحظة أهمية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد في النفقات وتقليص حجم التمويل في حدود الأنشطة التى يكون لها مردود فعال على تطور حركة حقوق الإنسان أو كشف الانتهاكات والتصدى لها وتقديم العون للضحايا ونشر وتأصيل ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع .

المعوقات والمشكلات التى تواجه الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الانسان

على الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان قد طورت على مدى أكثر من عشر سنوات من نشأة حركة حقوق الانسان أدائها الإعلامي وأظهرت قدراً عالياً من الرصانة والمصداقية والتمسك الحازم بمعايير حقوق الإنسان العالمية ولكن هذا الأداء الراقي لا

يمنع من رصد العديد من المشكلات التى تعيق هذا الأداء أو تحد من فاعليته ، وتبرز أهـم المشكلات فيما يلى :

الموقف الحكومي المتشدد من منظمات حقوق الإنسان والرافض للتعاون معـها والـذى يصنع مزيداً من العراقيل أمام العاملين في مجال الرصد وتقصى الحقائق والحصول علـى المعلومات الصحيحة ، وهو ما يتجلى على وجـه الخصـوص فـي رفـض الـترخيص للمنظمات لإيفاد بعثات لتقصى الحقائق داخل السـجون والعراقيـل التـى تضعـها أمـام المحامين العاملين بهذه المنظمات في الاتصال بالسجناء والمعتقلين وزيارتهم فضـلاً عـن إغلاق السجون لفترات طويلة ومنع الأسر والمحامين مـن الاتصـال بـالنزلاء فيـها ، ويضاف إلى ذلك أيضاً الضغوط التى تمارس على المواطنين من ضحايا انتهاكات حقـوق الإنسان لمنعهم من الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان والتقدم بشهاداتهم إليـها وإجبـارهم على التنازل عن شكاواهم تجاه تعسف الشرطة كما تتعرض تحركات البعثـات الخاصـة بتقصي الحقائق في أحداث العنف أو الوقائع المتصلة بمواجهات جماهيريـة للعديـد مـن أشكال الحصار والملاحقة .

التعتيم الإعلامي الرسمى من خلال الصحافة القومية التى تمتنع في معظم الأحوال عـن الإشارة إلى أية مطبوعات أو أنشطة إعلامية من جانب منظمات حقوق الإنسان .

القيود الأمنية على الاجتماعات العامة والتى تحول دون خروج حقـوق الإنسـان مـن القاعات المغلقة داخل مقارها وعقد لقاءات موسعة تسمح بتوصيل رسالتها إلـى جمـهور أكثر تنوعاً واتساعاً.

على الرغم من أن صحافة المعارضة تكاد تكون المتنفس الوحيد لإعلام منظمات حقـوق الإنسان ، فإن التغطية الصحفية للرسالة الإعلامية من جانب تلك المنظمـات غالبـاً مـا تخضع للانتقائية في تلك الصحف وموقف الحزب أو رئيس التحرير مـن القضيـة التـى تتناولها الرسالة الإعلامية .

لاحظ مثلاً أن الصحيفة التى تمثل لسان حال الحزب الليـبرالي كـانت أقـل صحـف المعارضة اهتماماً بقضية "نصر حامد أبو زيد" ،كما أن حملتها المكثفة ضـد مـا سـمى بالصحف الصفراء أعماها عن أن ترى الدلالات الخطيرة للهجمة على حريـة الصحافـة

سواء من خلال قانون الشركات المساهمة أو مسلسل حبس الصحفيين أو مصادرة عدد من الصحف المصرية والأجنبية ومنع الطبع في المناطق الحرة . وفى هذا السياق لم يكن غريباً أن تحجب الصحيفة عن النشر موقف منظمات حقوق الإنسان من تلك القضايا .

يضاف إلى ذلك أن صحف المعارضة قد ساهمت إلى حد بعيد – رغم احتفائها بنشاط منظمات حقوق الإنسان في كثير من المناسبات – في تقديم صورة ضبابية حول دور هذه المنظمات من خلال حملات تشهير تورط فيها بعض الصحفيين ووصلت إلى حد الطعن في الانتماءات الوطنية للقائمين على هذه المنظمات ، ولم تعر التفاتاً للعديد من الكتابات المنشورة في بعض دوريات حقوق الإنسان رداً على الاتهامات التى تطول العاملين في هذا المجال . وبخاصة ما يتعلق منها بإشكاليات التمويل والعلاقة مع الغرب .

وقد يصل الأمر إلى حد إرهاب العاملين بهذا المجال بالتلويح بتهم التخابر وإمداد السفارات الأجنبية بالمعلومات، متجاهلة بذلك أن ما يتم بثه للخارج من معلومات هو في الأصل معلومات تنشرها المنظمات بالداخل، ويشكل معظمها مادة أساسية في صحف المعارضة التى غالباً ما تكون مصدراً أصلياً لها ومتجاهلة بذلك أيضا ما ينادي به صحفيو المعارضة بل والحكومة أيضا من ضرورة رفع القيود علي حق تداول المعلومات ومتجاهلة بذلك أيضا أن قضايا حقوق الإنسان لم تعد شأناً داخلياً يجوز للحكومات التذرع به للحيلولة دون مساءلتها أمام المجتمع الدولي حول ما تمارسه من انتهاكات . ومتجاهلة بذلك أيضاً أن تطور القانون الدولى لحقوق الإنسان قد أسبغ المشروعية على حق الأفراد في التقدم بشكاواهم للجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، وأعطى للمنظمات غير الحكومية الحق في التدخل لدى الهيئات والتعليق على التقارير الحكومية بل إن الأمم المتحدة دعت الحكومات الى ضرورة استشارة وإشراك المنظمات غير الحكومية في إعداد هذه التقارير .

هناك أيضا مشكلات تتصل بحركة حقوق الإنسان ذاتها فرغم أهمية التوسع الكمي والنوعي الذي عرفته الحركة في السنوات الأخيرة ، إلا أن هذا التوسع أدى الى نوع من التداخل في بعض أنشطة المنظمات وأسهم في خلق حالة من التنافس قد تكون مفيدة لتجويد الأداء لكنها قد تضر به في أحيانا أخرى إذا ما تركز هذا التنافس على الشق

الإعلامي الأمر الذي قد يدفع أحيانا الى تغليب عامل السرعة في إعلان المواقف وبثها على اعتبارات الجودة . وتمحيص المعلومات واستيفائها والتأكد من سلامة الموقف واتساقه مع مبادئ حقوق الإنسان ؛ كما أن الرغبة في التواجد الإعلامي على الساحة لدى البعض ربما يقف دافعا لتبنى آليات إعلامية كالحملات مثلا دون تخطيط مسبق لها ودون حساب دقيق لإمكانية مشاركة أطراف أخرى فيها وهو ما أضعف هذه الآلية إن لم يفضي إلى ابتذالها عمليا . حيث غالبا ما يقتصر على إعداد بوستر وفي أحسن الأحوال بعض البيانات الروتينية .

إن حركة حقوق الإنسان ليست معزولة عن المحيط الذي نتعامل في إطاره والذي يعانى بدوره من إحباطات مستمرة في ظل العجز عن إحداث إصلاحات سياسية وديموقراطية وامتناع السلطات عن التجاوب مع أية مطالب للاصلاح الديموقراطي . ويؤدي ذلك الى عزوف الكثيرين عن المشاركة في العمل العام. وينعكس ذلك بدورة على عديد من الأنشطة الإعلامية لمنظمات حقوق الإنسان التي لا تجد تجاوبا فعالا من "المجتمع المدني" ، وهو ما يخلق بدوره حالة من الإحباط داخل هذه المنظمات تؤدي إلى قتل روح الحماس والابتكار ، وفى ظلها فإن بعض الأنشطة الإعلامية تصبح شكلية وهو ما يبرز على وجه الخصوص في بعض الحلقات النقاشية التى لا تجد إقبالا على المشاركة فيها وتتكرر فيها ذات الوجوه النشطة وهو ما يجعل الرسالة الإعلامية في الغالب الأعم محصورة في أناس لا تقدم لهم هذه الرسالة جديدا.

وعلى الرغم من الشجاعة التى يتسم بها الخطاب الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان فان تنامى ضغوط التيار الإسلامي بأجندته المعادية لحقوق الإنسان أو شيوع الإرهاب الفكري بالتكفير أو التخوين من جانب بعض أقسام التيار الإسلامي والتيارات السياسية الأخرى يحد من فاعلية تأثير خطاب حقوق الإنسان إن لم يجعل هذا الخطاب متحفظا في بعض القضايا التي قد يثور فيها التعارض بين ضمانات حقوق الإنسان ومواقف القوى السياسية من القضايا الوطنية .

خاتمة

على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاما نجحت حركة حقـوق الانسـان فـي أن تفـرض وجودها داخل الساحة رغما عن القيود القانونية والضغوط الأمنية والمواقـف الحكوميـة المعادية لحقوق الإنسان وأطرها المؤسسية .

وإذا كان استمرار هذه الحركة في حد ذاته يشكل نجاحا لها في مواجهة تلك الضغـوط ، فان نشاط مؤسساتها وأدائها الإعلامي المتنوع والمتدفق قد حقق نجاحات جزئية سواء فـي نشر ثقافة حقوق الإنسان أو في رصد الانتهاكات، وربما جاز القـول أن تمـيز الخطـاب الحقوقي وصرامته وانسجامه إلى حد كبير مع معايير حقوق الإنسان العالميـة قـد دفـع التيارات السياسية المختلفة إلى تضمين هذا الخطاب بصورة واضحة في برامجـها بـل ربما أفضى إلى نوع من التغيير في خطاب الحكومة ذاتها التي أصبحت أكثر حرصا علـى الاستعانة بمفردات حقوق الإنسان في خطابها ولا ينفي ذلك بالطبع أن ما تنشده منظمـات حقوق الإنسان من تطور وتحسين حقيقي في وضعية حقوق الإنسان ما زال بعيد المنـال . على ذلك لا يعني الركون إلى التقييمات المتعسفة حول الفاعلية المحدودة لـدور منظمـات حقوق الانسان داخل المجتمع . إن أي تقييم موضوعي لفاعليـة دور المنظمـات ومـدى التأثير المتحقق من نشاطها الإعلامي لا ينبغي أن يقاس بمعزل عـن الأزمـة المجتمعيـة الشاملة التى تتجلى ملامحها في حالة الشلل التي تعاني من تنامي تأثير وضغوط التيـارات السلفية المعادية للكثير من مبادئ حقوق الإنسان من جانب المثقفيـن والنخـب السياسـية المختلفة والذي يعكس ضعف ثقافة حقوق الإنسان داخلها .

وتطرح هذه المشكلات تحديا كبيرا أمام حركة حقوق الإنسان المدعوة لدراسة متعمقـة لإشكاليات تأصيل ونشر ثقافة حقوق الإنسان لكـن ذلـك لا يمنـع مـن التقـدم ببعـض الاقتراحات لتطوير أداء حقوق الإنسان وخاصة الشق الإعلامي في مقدمتها :

ضرورة الاشتباك مع التقارير الحكومية المقدمة للجان حقوق الإنسان الدولية وهو ما لـم يحدث إلا في عام 1993 ، عندما تقدمت المنظمة المصرية بتقارير مضادة علـى تقـارير الحكومة أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب. قد يكون من المفيـد

هنا إعداد مثل هذه الردود بصورة مشتركة بين المنظمات المعنية بالقضايا التى يطرحـــها التقرير الحكومي .

حرص منظمات حقوق الإنسان على أن تقدم للرأي العام تقريرا دوريا بمجمل نشـــاطها يمكن على أساسه التقييم الموضوعي للأدوار التي تلعبها هذه المنظمات وربما يكون مـــن المفيد في هذا الإطار دعوة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان لإصدار تقرير ســـنوي يوثق لإبرز أنشطة ومشكلات حقوق الإنسان .

عدم التعالي على الانتقادات والاتهامات التى تتناقلها وسائل الإعلام الحكومية والحزبيـــة حول منظمات حقوق الإنسان . ويقترح في هذا الإطار إصدار كتيب إعلامي يشارك فـــي إعداده أكبر عدد من هذه المنظمات لتفنيد هذه الاتهامات والاشتباك مع المنطلقات الفكريـــة التى تقود إلى بث تلك الاتهامات بين الحين والأخر. كما يمكن في هذا الإطار تجميع كافـــة المواقف المعلنة من منظمات حقوق الإنسان سواء على المستوى المحلي أو مـــن خـــلال مشاركتها في المحافل الدولية لتبيان موقف هذه المنظمات في عدد من القضايـــا القوميـــة (تسوية القضية الفلسطينية الانتهاكات الإسرائيلية الموقف مـــن التطبيـــع والشـــبكات الشرق أوسطية التى تسعى بعض الدوائر الغربية لإشراك منظمات حقوق الانسان فيـــها الموقف من السياسة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان الحصار على الشعب العراقـــي.. .. .. الخ) .

إيداء اهتمام أكبر بآلية البيانات الإعلامية المشتركة وخاصة في القضايا التي تســـتوجب إبراز موقف جماعي لحركة حقوق الإنسان .

مراجعة وتوسيع قوائم الإرسال لمطبوعات حقوق الإنسان لتوسيع دائرة المستفيدين مـــن الرسالة الإعلامية .

البحث في أشكال مختلفة للخروج من دائرة الحصار داخل مقار المنظمات ويندرج فـــي ذلك محاولات التنسيق بين بعض قيادات العمل الحزبي والنقابي لتنظيم بعـــض الأنشـــطة داخل المقار الرئيسية أو الفرعية للأحزاب و النقابات .

نشر وترويج ثقافة قيم حقوق الانسان

إشكاليات وقضايا

علاء قاعود

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

في البداية نود أن ننوه إلى أن إخضاع منظمات حقوق الإنسان آليــات عملــها للتقييــم والنقد الذاتي يعد علامة صحية ، خاصة في المناخ السلبي الذي يحيط بالحركة ، فـــالعديد يتقول على هذه الحركة بالحق والباطل دون إطلاع على أدبياتـــها ومواقفـــها المعلنـــة . وخيرا فعل البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بأن نظم ورشة العمـــل هـــذه ، فعلـــى الرغم من أن العمل على نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان بات يحتل أولوية متزايدة فـــي عمل المنظمات العربية لحقوق الانسان ، إلا أن ذلك التوجه والجهود التي بذلت فـــي هـــذا الاتجاه لم تحظ بالتقييم الواجب، هذا ومن جانبنا سوف نحاول في هذه الورقـــة أن نطـــرح بعض الأفكار للمناقشة املين أن يساهم ذلك في بلورة تصور أكثر وضوحا لبعض القضايـــا والإشكاليات بما يساهم في تلمس سبل التعامل معها وفيما يلي سنعرض بالمناقشة لقضيـــة المشروعية الثقافية لحقوق الإنسان ، وأولويات النخبة والـــترويج لحقـــوق الإنســـان كمـــا سنتعرض بالمناقشة للإشكاليات الخاصة بالنشر والترويج على صعيد الحقوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية ، ثم نستعرض عدداً من الأفكار والمحددات الخاصة بتحقيق اســـتثمار أفضل للجهود التي تبذلها منظمات حقوق الإنسان على صعيد العمل لنشر وترويـــج ثقافـــة حقوق الإنسان .

أولا :- المشروعية الثقافية لحقوق الانسان

يمكننا القول بأن الفجوة الراهنة بين فكر حقوق الإنسان والواقـــع الراهـــن هـــي نتـــاج طبيعي لكون المواثيق الدولية بالإضافة الى أنها إحدى مكتســـبات النضـــال مـــن أجـــل الحرية والمساواة فإنها أيضا محاولة لرسم معالم غد إنساني أفضل ، وأن هنـــاك فجـــوة

قائمة بين كافة الثقافات القائمة وحقوق الإنسان فليس صحيحا على الإطلاق ما هـو شـائع من أن هناك انسجام تام بين الثقافة الغربية وما تقره مواثيق حقوق الإنسان . ومن ثم فإننـا لسنا وحدنا في العالم الذين نواجه إشكالية " موروث ثقافي " يحمل فـي طياتـه بعـض الأفكار والقيم المناهضة لحقوق الإنسان ، ذلك أنه يمكن لنـا النظـر للثقافـة كخلاصـة الأعراف والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية والمعتقدات التي تؤثر علـى أنمـاط السـلوك الفردي والجماعي ، وأن أي ثقافة ليست بالضرورة كلا متجانسا وأن كافـة مسـتوياتها لا تعمل بنفس القوة والوتيرة ، بل الثقافة هي مركب معقد تختلف مستوياته في العمـق والأداء ودرجة التشابك والتفاعل ومن ثم فهي تحتوي بالضرورة على قـدر كبـير مـن التنـوع والتعددية لأنها تستجيب لحاجات المجتمع ككل وأفراده وجماعاته المختلفة فـي آن معـا ، الأمر الذي يعنى أن القيم والأعراف التي تشكل الثقافة قابلة لتفسيرات مختلفة ، فإنة يمكـن استقطاب مقومات التنوع والقابلية للمنازعة التي تتسم بها قيم و أعراف الثقافة وتسـخيرها للمساهمة في خلق مناخ مواتي لإقرار حقوق الإنسان في أي مجتمع .

وفيما يمكن التأكيد على أهمية " تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافـات الكـبرى فـي العالم من خلال النقاط التالية :

إن الأفراد أدعى،بشكل عام، للشعور بالالتزام الأصدق والتطبيق العملي لمبادئ حقـوق الإنسان ، إذا ما أدركوا أنها نابعة من قيم مجتمعاتهم أو متسقة معـها ، ممـا لـو كـانت مشروعية تلك المبادئ مستمدة فقط من المواثيق والمعاهدات الدولية أو من قيـم وثقافـات أجنبية، بل ويمكن القول بأن أحد المحددات الرئيسية لاحترام حقوق الإنسان في مجتمع مـا تتوقف بالأساس على مدى تأصيل قيم و مبادئ حقوق الإنسان ضمـن ثقافتـه السـائدة ، وتتأكد أهمية ذلك بالنظر إلى أن ضمان تطبيق حقوق الإنسان بصورة شاملة وإيجابية أمـر لا يقف عند السعي لحمايتها من انتهاكات الدولة فقط ، بل وأيضا حمايتها مـن الانتـهاك من قبل الأفراد والجماعات ، وهو ما لا يتأتى بـالطبع إلا عـبر خلـق المنـاخ الثقـافي والاجتماعي الذي يجعل من تطبيقها أمرا عفويا وطبيعيا.

بقدر النجاح في تأصيل قيم حقوق الإنسان في ثقافة ما بقدر ما يكون هناك صعوبة لتبرير انتهاك حقوق الإنسان من منطلق الخصوصية الثقافية ، لأنه يصبح من الممكن حينئذ بيان أن المبادئ المراد تبرير انتهاكها تنبعث من قيم وأعراف نفس الثقافة .

تحتل عملية تأصيل قيم حقوق الإنسان أهمية خاصة في تلك الثقافات التى تتمحور وتتشكل نواتها الأساسية حول مقدس ديني ، خاصة فيما لو كانت المفاهيم السائدة في مجتمعاتها والمستندة إلى فهم خاص لهذا المقدس تتناقض مع بعض مبادئ وقيم حقوق الانسان ، حيث أنه في تلك الحالة وبدون تأصيل قيم حقوق الإنسان ، يظل الإيمان بتلك القيم أسير قطاع ضيق من المجتمع ، وهو الأمر الذي يعني سيادة مناخ موات لانتهاك حقوق الإنسان .

يساهم تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافات الكبرى في العالم في تنمية الإجماع الشعبي العالمي حول مفهوم ومبادئ حقوق الإنسان .

فهنالك بالإضافة إلى تلك الأسباب تحتل عملية القيام بتأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية في هذه المرحلة من تاريخ المجتمعات العربية تحتل أهمية خاصة للعديد من الأسباب منها :-

1-الحساسية الخاصة لكل المجتمعات العربية تجاه كل ما هو وافد ، وذلك كنتاج للخبرة السلبية لتجربتها مع الغرب خلال العقود الماضية ، وهو ما ينعكس في النظر بعين الريبة والشك إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان .

2-يمكن القول بأن العمل على إقرار ضمانات احترام حقوق الإنسان لا يحتل مكانته المرجوة ضمن أجندة القوى السياسية المختلفة بل ويمكن الإشارة إلى العديد من الإشكاليات القائمة بين ثقافة حقوق الإنسان وبرامج ورؤى وأيديولوجية تلك القوى .

3-المكانة الخاصة للدين في النسيج الثقافى العام في المجتمعات العربية ، حيث يتشكل هذا النسيج في صلبه ونواته الأساسية ويتمحور حول الدين والفقه الإسلامى الأمر الذي يعني أن هناك مشروعية ثقافية لقيم حقوق الإنسان في حالة المجتمعات العربية الإسلامية الأمر الذي يستلزم ضرورة توفير مسوغ شرعي وثقافي يمكنه من وضع مفهوم حقوق الإنسان في الإطار الثقافي بحيث لا يبدو وافدا وغريبا ، وهي المهمة التى تزداد تعقيدا في

ظل إضفاء القدسية على الرؤى والتفسيرات التراثية التي تأخذ بمفاهيم منافية لقيم حقوق الإنسان .

4-تنامي حركة الإسلام السياسي بما تحمله من نظرة سلبية تجاه بعض المبادئ الجوهرية لحقوق الإنسان ، وهو ما ينعكس سلبيا فى نظرها إلى طائفة كبيرة من تلك الحقوق (حقوق المرأة حرية الرأى والعقيدة حق المواطنة) .

وهذا ويمكن القول بأن هناك روافد متعددة لانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمعات العربية منها ما يستند الى الثقافة السياسية السائدة وخصائص وطبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وسيادة قراءة معينة ضمن الثقافة العربية الإسلامية ، وهو ما يعيق أيضا جهود ترويج ونشر قيم حقوق الإنسان الأمر الذى يؤكد على أهمية البحث عن مداخل قوية وأصيلة للتعامل مع تلك المعوقات وفق منهج علمي ، ذلك أن تحسين حالة حقوق الانسان فى المجتمعات العربية مرهون بإمكانية التعامل الإيجابى مع تلك المعوقات بما يساعد على إقرار ضمانات تلك الحقوق وتأصيلها ضمن الثقافة السائدة.

ثانيا :- أولويات النخبة والترويج لحقوق الإنسان

يمكن إرجاع جانب كبير من التعقيد الذي تتسم به عملية الترويج لثقافة حقوق الإنسان فى المجتمعات العربية الى طبيعة جدول اهتمامات النخبة العربية ، ذلك أنه إذا سلمنا بأن الثقافة العربية شأنها شأن كافة الثقافات تحتوي بدورها على تلك العناصر الإيجابية والسلبية بالنسبة لاطروحات حقوق الإنسان ، فإن العمل على سيادة و الترويج للعناصر الإيجابية أمر مرهون إلى حد بعيد على دور التشكيلة السياسية الأيدلوجية ، وعلى جدول الاهتمامات وأجندة النخبة . ففي عالمنا العربي على سبيل المثال وخلال النصف الأول من القرن العشرين تضافرت عوامل عديدة فى نشأة فكر دستوري ناضج وتجارب شبه ديموقراطية اعترفت شكليا على الأقل بحقوق أساسية للإنسان ولم تكن أجزاء من أوربا الغربية قد قننتها بعد ، فيما نشهد في الحقبة الراهنة من التطور العربى ارتدادا عن عدد من تلك المنجزات وهو ما يمكن اعتباره انعكاسا لما شهدته التشكيلة السياسية / الأيديولوجية الأساسية من تغيرات هذا ويمكن القول بأن جدول الأعمال الشائع لدي النخبة العربية والذي يتشكل أساسا حول الهوية ، كان استمرار أولوية مهمات التحرير بالنسبة

للقطاع الأكثر استنارة ، على حين يأخذ شكل عداء صميم للغرب بالنسبة لقطـــاع آخــر ، وأخيرا يأخذ شكلا دينيا قطعيا بالنسبة لقطاع صاعد من المثقفين والساسة العـــرب والـــذي يمثل الآلية الأساسية والأكثر فاعلية فى إعاقة انتشار ثقافة حقـــوق الإنســـان فـــى العـــالم العربى . إذ يعيق التفاعل الإيجابى مع أية روافد من خارج تلك الثقافة السائدة فـــي العـــالم العربي في تلك اللحظة الراهنة سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي وهو الأمـــر الـــذي يحد بالفعل من تفعيل الجوانب المغيبة من الثقافة العربية والتى يمكن أن تســـاهم فـــى خلق مناخ مواتى لحقوق الإنسان .

هذا ومن الجانب الآخر تلقي تلك الأجندة فى الهامش القضايـــا الداخليـــة دائمـــا وذلـــك لصالح القضايا الخارجية ، وهذا الأمر الذي يمكن لنا أن نرصده من تغير موقف الأحـزاب والقوي السياسية بمجرد قيام بعض الحكومات العربية باستخدام لغة خطاب متشـــدد تجـــاه إسرائيل وأمريكا حتى وإن كان هذا الخطاب مجرد دعاية للاستهلاك المحلـــــى ومعاكســـا لبرامج عملها . وتغلف معظم الأطروحات السائدة فى الساحة السياسية العلاقة بين تعديـــل موازين القوي فى العلاقة مع الغرب واحترام حقوق الإنسان و إعمال الديموقراطية ، بـــل فى ظل هذا الوضع ينظر البعض لثقافة حقوق الإنسان كأنها قابلة للتأجيل لصالح التعبئـــــة للمعركة مع الغرب وإسرائيل ، بل وينظر إليها البعض كوســـيلة لاخـــتراق المجتمعـــات العربية.

هذا ويمثل الانصراف المتزايد للأفراد العاديين فى المجتمعات العربيـــة عـــن السياســـة لصالح انشغالهم بأمورهم المعيشية و هو ما يعود الى العديد مـــن الأســـباب لا مجـــال لمناقشته هنا– جانب آخر من صورة البيئة التى تعمل فيها الحركة العربية لحقوق الإنســـان ، وهو ما يحد بالطبع من نتائج الجهود التى تبذلها تلك الحركة .

ثالثا :- النشر والترويج على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :-

دائما ما تثار قضية إعطاء المنظمات العربية لحقوق الإنسان الأولوية في عملها للحقـوق المدنية والسياسية وذلك على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويســـحب البعض هذه الملاحظة للتدليل على أن ذلك يعكس مدى الفصام الـــذي تعـــانى منــه هــذه المنظمات في الواقع بل ويذهب البعض إلي أن ذلك نتاج ارتباط هذه المنظمات بـــالغرب ،

وفى الحقيقة فإن الأولوية التي تعطيها تلك المنظمات في عملها للحقوق المدنية والسياسية نتاج عدد من العوامل الموضوعية التي يقف على رأسها ، عدم تطور أدبيات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالقدر الذي تطور به الأدبيات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، ففي الوقت الذي استقرت فيه معايير وآليات إعمال الأخيرة وحيث يتسم المحتوى الأساسي لكافة الحقوق المدنية والسياسية بالوضوح والتحديد نجد أن ذلك لا يكاد يكون قائما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا على نحو لا يذكر و بالنسبة لعدد محدود من الحقوق وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه في الحقيقة إلى التعقيد الشديد الذي تتسم به هذه الحقوق ، فيما يتطلب احترام معظم الحقوق المدنية والسياسية مجرد الامتناع السلبي عن انتهاكها يتطلب احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القيام بعدة مهام إيجابية .

ولا يعنى بالطبع وجود العديد من المعوقات لاستخدام نهج حقوقي (أي استخدام القواعد والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والضمانات الدستورية للحقوق في رصد وتقييم سياسات الحكومات وإجراءاتها على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التسليم وعدم بذل الجهد للتغلب على تلك المعوقات ، بل يجب في هذا ان تسعى منظمات حقوق الإنسان للاستفادة من الخبرات القائمة للعمل في هذا المجال ، وان تحرص على استقطاب اكبر عدد ممكن من المنظمات العاملة في هذا المجال على استخدام نهج حقوقي ذلك أنه على الرغم من وجود طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن قلة منها تعمل من خلال اتباع نهج حقوقي ، بل إن كثير من هذه المنظمات لا يدرك ان هناك مجموعة من الحقوق المعترف بها دوليا تتصل بحقل عملها .

ومن الجدير بالتنويه هنا أنه يجب على حركة حقوق الإنسان أن تلتزم فى عملها على صعيد إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذات الضوابط التى تلتزم بها فى عملها على إقرار الحقوق المدنية والسياسية منها :-

1-روح المشاركة : إذ يمكن القول بان أنشطة منظمات حقوق الانسان تكون فعالة بالقدر الذي تشترك فيه المجتمعات المحلية والفئات المعنية فى تحديد المشاكل التى يتعين

معالجتها وتحديد الأهداف والأولويات والاستراتيجيات لإنجاز ذلك ، فضلا عن تنفيذ هـــذه الأنشطة وتقيمها وإدخال التعديلات عليها .

2-الحياد : إذ يجب ألا تنحاز منظمات حقوق الإنسان إلى سياسة اقتصادية واجتماعيـــة بعينها أو ضدها ، بل ينبغي أن يكون منطلقها هو تحديد الأثر الذى تتركه أي سياسة وكـــل السياسات على حقوق الإنسان .

3-عدم التزام موقف الدفاع : فمعالجة هذه الحقوق تعني تحدى الأبنية والمصالح التـــي تحكم توزيع الموارد وتكرس الفقر ، ومن الأهمية أن يدرك الدعاة الآثار المترتبـــة علـــى استخدام النهج الحقوقي ولا سيما في أوضاع الاقتصاد السياسي الدولي الحالي فالمطالبـــة بإعادة – مثلا – توزيع المواد تعنى بالطبع تهديد مصالح عديدة .

4-الدأب والمثابرة : ذلك أن عملية إحراز تقدم فى فهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافية بذات الدرجة التى باتت تتمتع بها الحقوق المدنية والسياسية سوف تستغرق بـــالمثل وقتا طويلا مما يستلزم تحلي النشطاء بهذا العمل الصعب بالدأب و المثابرة .

5-التعاون والتعاضد : يعد التعاون على نحو فعال أمر يتسم بالأهمية فى جميع الجـــهود المبذولة فى مجال حقوق الإنسان ، و على نحو خاص بالنسبة لأنشطة منـــاصرة الحقـــوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظرا للحاجة إلى توافر طائفة واسعة جدا من المعـــارف والخبرات اللازمة لمساعدة الجماعات فى توضيح المفاهيم الأساسية لمعظم هـــذه الحقـــوق توضيحا مفصلا ودقيقا .

من الجدير بالذكر أن الخبرات الوليدة فيما يخص العمل على صعيد الحقوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية لعدد من المبادئ التوجيهية لوضع نهج حقوقي :

1-حقوق الإنسان حقوق مترابطة لا تتجـــزأ ، فـــالتركيز علـــى الحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية لا يعني أنها أكثر أهمية من الحقوق المدنيـــة والسياســـية ، أو أنـــها منفصلة عنها بل هى تقتضي تركيزا خاصا لأنها ظلت موضع تجاهل لوقت طويل ، حيـــث لم يبذل سوى القليل من الجهود لتوضيحها وترويجها كحقوق إنسان .

2-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكفولة لجميع الأفراد علـــى أســـاس مـــن المساواة و عدم التمييز. إذ يجب أن تتمتع الجماعات بقدرة متساوية على الحصول علـــى

الموارد والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة التى توفرها الحكومـــات ،وألا يكون انعدام المساواة ناتجا عن سياسات تمييزية .

3-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفرض التزامات معينة على الحكومـــات ، ذلك أن المعايير القانونية والقياسية التى تحدد طبيعة الحقوق وما يرتبط بها من التزامـــات حكومية تستند إلى العهود والمعاهدات والاتفاقيات والتوصيات الدولية وما يتصل بها مـــن أحكام دستورية ويعد هنا التأكيد المتواصل على أن الدولة مسؤولة عن التزاماتها بموجـــب القانون الدولى وبموجب أطرها الدستورية القومية ، وهو مبدأ محورى فى استخدام نـــهج حقوقى فى أنشطة النشطاء .

وهنا إذا كان من البديهى أن هناك العديد من الأطراف غير الحكومية التى تؤثـــر علـــى حقوق الإنسان ، فلابد من التعامل مع هذه الأطراف معالجة هذه القضايـــا إذا مـــا أريـــد لحقوق الإنسان أن تحظى باحترام عالمى ، إلا أن عدم حسم المدى الذي يطبق به القـــانون الدولي ، أو الذي ينبغي أن يطبق به ، على الأطراف غير الحكومية يحـــول دون فاعليـــة الجهود المبذولة فى هذا الإطار مما يلزم تحديده على نحو واضح .

4-الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حقوق يمكن أعمالها من خلال الإجـــراءات القضائية ، حيث يمكن القول بأن العزوف العام للمحاكم عن إصدار أحكـــام فيمـــا يتعلـــق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يعني عدم إمكان إعمال هـــذه الحقـــوق مـــن خلال الإجراءات القضائية ، بل التأكيد باستمرار على إمكانية ذلك ، إذ أنها حقوق يمكـــن تقريرها بواسطة المحاكم والمحافل شبه القضائية الأخرى باســـتخدام مبـــادئ واتفاقيـــات قانونية معترف بها دوليا ، كالاستناد إلى انضمام الدولة للعهد الدولى للحقوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية .

5-كذلك يمكن المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق بـــل وينبغـــى المطالبة بها ، فمجرد تصديق الدولة على العهد الدولى للحقوق الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والثقافية تقع عليها مسئولية تعزيز حقوق الإنسان والوفاء بها . ذلك أن عملية المطالبـــة لا تؤكد فحسب امتلاك الفرد لاستحقاقاته ، بل تساعد أيضا فى تحديد محتوى الحـــق ورفـــع

الوعى بأن موضوع المطالبة وهو حق وليس امتيازا ، كما أن عملية المطالبة- بحق ما - يمكن أن تنبه الحكومة إلى مسئولياتها ، وتشكل ضغطا على السلطات كى تفي بالتزاماتها.

رابعا نحو استثمار أفضل للطاقات والموارد

يمكن القول بأن معطيات الواقع الراهن بما يحمله من معوقات لخلق مناخ موات للترويج لثقافة حقوق الإنسان يفرض على الحركة ضرورة تقيم أدوات عملها ومراجعة استراتيجياتها وفيما يأتي: سنحاول أن نعرض لبعض النقاط التى يمكن أن يساهم الإلمام بها فى فعالية جهود ترويج ونشر قيم حقوق الإنسان فى المجتمعات العربية .

1-يمكن الادعاء بأنه لا خيار أمام الحركة العربية لحقوق الإنسان للنهوض بمهمتها في العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان ، إلا الدخول فى حوار جاد مع كافة التيارات السياسية ، وخاصة التيار الإسلامى السياسي ، ذلك أنه إذا أحجم دعاة حقوق الإنسان المقتنعون بالطابع الشامل والعالمي لحقوق الإنسان عن رصد الإشكاليات المختلفة الكامنة وراء شيوع انتهاكات حقوق الإنسان ، مكتفيين بالتركيز على انتهاكات النظم السياسية فإنه يمكن القول بأنهم على الرغم من إمكانية تحقيق بعض النجاحات هنا أو هناك إلا أن تلك النجاحات هي نجاحات مؤقتة ومعلقة فى الهواء حيث أنها لا تستند على أرض صلبة فمن البديهي أن شيوع انتهاكات حقوق الإنسان وشمولها كافة النواحي في المجتمعات العربية ، لا يرتكز فقط على طبيعة النظم السياسية الراهنة ، بل ويمكن الاستنتاج من خلال تحليل رؤى وأيدلوجية وممارسات بعض القوى السياسية العربية بأن هناك من المؤشرات ما يدفع للقول بأن اعتلائها للسلطة قد يشهد مزيدا من انتهاكات حقوق الإنسان .

2-وتأتى مهمة البحث عن مداخل معينة للتعامل مع سيادة قراءة معينة للثقافة العربية الإسلامية ضمن الأولويات للعمل على نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان ، إذ أنه دون ما حل إشكاليات تلك القيم مع القراءة السائدة للثقافة العربية الإسلامية فإن كافة الجهود المبذولة فى هذا المجال ستواجه طريقا مسدودا ، حيث من السهل جدا وصم قيم حقوق الإنسان في تلك الحالة وهو ما نشهده يوميا بأنها تتناقض مع القيم الدينية والثقافية للمجتمع الأمر الذى يعزل حركة حقوق الإنسان فى إطار ضيق ويعيق بالطبع إحداث تطور موات لاحترام حقوق الإنسان ؛ ونود أن نشير هنا إلى أنه لا يكفى لحل إشكاليات

تلك القيم مع القراءة السائدة للثقافة العربية الإسلامية بالاستشهاد ببعض الآيات القرآنيـــة أو الأحاديث النبوية أو الأقوال والأفعال المتناثرة لبعض الأئمة والخلفاء والصحابة التى تثبـت التوافق بين حقوق الإنسان وبين الإسلام ، فضلا عن أن هـــذه البرهنـــة يمكـــن لأنصـــار القراءة السائدة للثقافة العربية الإسلامية دحضها بسهولة عن طريـــق الاستشـــهاد بعـــدد لا يحصى من الأقوال والأفعال التي تجعل من التناقض بين قيم ومبادئ حقوق الإنسان وبيـن الإسلام عقبة صارخة تحول دون تبنيها وشيوعها ، و إنما تأتي عملية تأصيل قيم حقـــوق الإنسان فى الثقافة العربية الإسلامية بالبحث عن مداخل قوية بحيث تكون قادرة علـــى أن تجعل من قيم حقوق الانسان جزءا من النسيج الثقافي العام فى المجتمعات العربية .

3-من البديهي هنا التسليم بالعالمية كأحد السمات الرئيسية لحقوق الإنســـان ، ذلـك أن العالمية هي طبيعة حقوق الإنسان كمنتج نهائى ومنهجى لمثل راقية ومقبولة مـــن جميـــع الضمائر الحية اليقظة . فيما يمكن النظر إلى الخصوصية باعتبارها دعوة للإبـــداع فيمـــا يتعلق بمداخل ووسائل التطبيق وأولوياته ، مع الرفض التام للاســـتناد إلـــى الخصوصيـــة للانتقاص من حقوق الانسان كما هي مقررة عالميا ، ويمكننا هنا أن نركز على استكشـــاف المعطيات الثقافية والاقتصادية والسياسية المحيطة والمتصلة بتطبيق حقوق الإنســـان فـــى المجتمعات العربية . مع الاستعانة فى ذلك بأفضل إنجازات العلوم الاجتماعية المعـــاصرة بهدف وضع أطر عريضة لمداخل ونماذج مناسبة لتطبيق القانون الدولى لحقوق الإنســـان ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمعات العربية المختلفة .

4-يجب أن تستهدف الجهود المبذولة لتعليم حقوق الإنسان تطوير قدرات الأفراد علـــى استخدام حقوق الإنسان كمدخل يمكنهم من خلاله رصد سمات وضعهم الحقوقى وتحليلـــه وتحديد نقاط الخلل فيه ومن ثم فيجب أن تراعى تلـك الجـهود احتياجـات المســتهدفين وواقعهم والمداخل المناسبة لتنمية وعيهم بقيم وثقافة حقوق الإنســـان باعتبارهـــا معطـــي جاهز لا يحتاج لنشره إلا الوعي بما هو وارد ضمن الشرعة الدولية لحقوق الإنســـان إذ أن ذلك المنهج يغفل فى الحقيقة الروافد المختلفة لانتهاك تلك الحقوق ، ويحصر الإيمان بقيـــم وثقافة حقوق الإنسان فى دائرة ضيقة .

5-يمكن القول بأنه صار من الضروري تعديل التناسب بين الاهتمام بالضغط على الحكومات للحصول على مكاسب عاجلة من ناحية والعمل التربوي والثقافي والمدني لإشاعة ثقافة حركة حقوق الإنسان وبناء مجتمع ديموقراطي قادر على حماية نفسه من انتهاكات الدولة وجورها . فمن الهام النفاذ إلى الضمائر وإلى الوجدان القومي وتنمية أشكال العمل الحقوقي الشعبي دون خلط ذلك بالسياسة -وهو أمر على درجة عالية ومتعاظمة من الأهمية . ومن المهم فى هذا السياق تقديم أشكال راقية من الوعظ والإرشاد الديني الذي يستلهم فكر حقوق الإنسان لإعادة فهم النصوص الدينية المقدسة و على نفس الدرجة من الأهمية ضرورة توظيف الفنون والآداب لتحسين فرص الخطاب الإنسانى والنفاذ إلى الوجدان العام . ونستطيع أن نؤكد أن النضال الحقوقي يستطيع أن يؤمن فوص انتصاره عندما ينجح فى تشكيل طبقة وسيطة من نشطاء حقوق الإنسان ونعني بذلك أن أكفأ صور توصيل رسالة ثقافة حقوق الإنسان لا تتحقق فقط من خلال العدد المحدود من النشطاء ومنظمات حقوق الانسان محدودة الإمكانيات ، وإنما من خلال تجمعات وسيطة : مثل الأدباء والفنانين والوعاظ والأطباء ورجال التربية والتعليم والمحاميين والقضاء ورجال الإعلام والفكر .

6-يمكن القول بأن علي منظمات حقوق الإنسان أن تراعي فى تصميم برامجها وأدوات عملها أن تعمل على انخراط أكبر عدد ممكن من المؤمنين بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان في عملها ، وفى هذا الإطار يجب عليها بألا تلعب دور الوكيل عن الأفراد فى الدفاع عن قضاياهم بل أن تحفز الأفراد فى أن يلعبوا الدور المنوط بهم وعلي سبيل المثال يجب النظر إلى عملية التوعية فى مجال حقوق الإنسان باعتبارها عملية تعريف الناس بإطار حقوق الإنسان ، وتسهيل تطوير قدرات الدارسين على استخدام هذا الإطار كنافذة يحللون من خلالها القضايا والمشكلات والمقترحات .

7-يفضل أن يراعي فى تصميم الأنشطة الخاصة بالترويج ونشر ثقافة حقوق الإنسان ألا يقتصر هدفها على مجرد عملية نقل المعرفة كهدف فى حد ذاته ، بل يجب أن تذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يكون الهدف من تلك الأنشطة هو العمل عل تمكين الأفراد من نيل حقوقهم ، وخلق مناخ مواتي لإقرار حقوق الإنسان ، ذلك وإن كان انخفاض مستوي

الوعي بأدبيات حقوق الإنسان هو أحد العوامل التى تعوق احترام حقــوق الإنســان إلا أن مجرد المعرفة والإلمام بتلك الأدبيات لا يعد عاملا حاسما فى احترامها .

8-يمكن القول بأن على حركة حقوق الإنسان العربية أن تولي عناية أكـــبر للخــبرات التي اكتسبتها وخاصة تلك المرتبطة ببيئات متشابهة للبيئة العربيـــة كخــبرات المنظمــات الإقليمية العاملة في بلدان العالم الثالث وخبرات المنظمات الدولية فيما يخص العمـــل فـــي ذات الظروف ولا يعنى ذلك بالطبع أن نأخذ بتلك الخبرات كمسلمات يجب اتباعها وإنمـــا علينا أن نخضعها للتقييم والدراسة و المقصود هنا أن الآخذ بتلك الخبرات قــد يحــد مــن اتباعنا منهج التجربة والخطأ .

9-يجب مراجعة خطط وبرامج ومناهج تعليم حقوق الإنسان والعمـــل علـــى تحســينها بشكل مستمر وبذل الجهد للتوصل إلى حلول إبداعية لمشكلة متابعة المنخرطين فى تعليـــم والتدريب على حقوق الإنسان وتنمية معايير أكثر إحكاما فى اختيار الدارسين والمتدربيـــن بحيث نتجنب قدر الإمكان هدر الموارد والطاقات

10-تكشف تجربة العديد من منظمات حقوق الإنسان المفتوحـــة _منظمـــات العضويـــة _إلي احتياج ملح لتكثيف تلك العضوية وذلك للوصول إلي أكبر قدر ممكن من الوضـــوح والإدراك لمفهوم حقوق الإنسان بما يبدد الخطر الكامن في وجود عضويـــة عاملـــة غـــير ملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان، هذا وعلى الرغم من التسليم بمدّى ثقل مهمة العمـــل علـــى نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمعات العربية ،فإنة يمكن لنا أن نشير إلـــى أن هناك العديد من نقاط الضوء فيما يخص تنامى الوعى بأهمية ومحورية تلك المهمة ،وهـــو الأمر الذى يؤكد على ضرورة تكثيف وتطوير الجهود الحاليـــة التـــى تبـــذل فـــى هـــذا الإطار ،حيث أن الأهمية المفترضة لتلك المهمة تستلزم من جانبنا الاستثمار الأمثـــل لكـــل فرصة متاحة ولكل جهد يبذل فى هذا المجال .

المراجع :-

1-د/ محمد السيد سعيد : المشروعية الثقافية لحقوق الإنسان رواق عربي العدد السادس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

2-د/ محمد السيد سعيد : نحو استراتيجية جديدة للحركة العربية لحقوق الإنسان ، نشرة سواسية يناير 1996 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

3-د/ منصف المرزوقى : منظمات حقوق الإنسان العربية : المهام الصعبة . تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

4-علاء قاعود : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأفاق المستقبل رواق عربي العدد السادس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

5-طه إبراهيم : إشكاليات حركة حقوق الإنسان نشرة سواسية يناير 1996 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

6-بهي الدين حسن : نحو استراتيجية شاملة لتعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى ، تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

7-الكتيب التعريفي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

8-هيثم مناع : تعليم حقوق الإنسان .

9-دانا بول : حجر فى مياه راكدة . البرنامج الدولى للدورات التدريبية فى مجال حقوق الانسان .

10-بهي الدين حسن : نحو استراتيجيات جديدة لتعليم حقوق الإنسان - ورقة غير منشورة - ورشة عمل (حول تعليم حقوق الإنسان) . البناء المؤسسي المؤتمر العام الثاني لشبكة منظمات حقوق الإنسان في أوربا والبحر المتوسط الدانمارك 12 13 / ديسمبر 1997 .

11-المجلة الدولية للصليب الأحمر عدد 56 يوليو أغسطس 1997 ملف خاص بالنشر والتعريف بالقضايا الإنسانية .

12-عبد الله النعيم : نحو عالمية حقوق الإنسان من خلال الخصوصية الثقافية ، الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، مركز ابن خلدون 1993 .

13-علاء قاعود : الخصوصية الثقافية والترويج لحقوق الإنسان . رواق عربي العدد السابع مركز القاهرة لحقوق الانسان .

14-د.جمال عبد الجواد : تقييم دورات حقوق الإنسان رواق عربي العدد الثامن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

15-د/ إبراهيم عوض : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . طبيعتها والمراقبة على أعمالها رواق عربي- العدد الخامس -مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

16-د/ عبد الله النعيم : نحو خطاب عربي لحقوق الإنسان ورق غير منشور قدمت للورشة عمل " استراتيجيات النهوض بالحركة العربية لحقوق الإنسان " عقدت بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 21-28 /يوليو 1997

قراءة في دور نشرات حقوق الانسان

وائل فاروق

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

الكلام الآن عن أهمية الإعلام ودوره بالغ الخطورة من باب تقرير الحقائق فما من شخص في اللحظة الراهنة إلا ويدرك الدور الخطير الذي يلعبه الإعلام في بناء المجتمعات والرقى بها أو في استغلالها والهيمنة عليها فلا مراء في أن القوة المؤثرة على الوعي تعد عاملا حاسما في تحديد نظرة الجماعة وطبيعة أهدافها والمسار الذي تسلكه

ويكتسب الإعلام قوته المؤثرة من قدرته على الاتصال بالجماهير وقدرته على إقناعهم بالصورة التى يقدمها لهم عن العالم مما دفع فلاسفة نهاية القرن إلى تسمية هذه الفترة " بعالم الصورة " حيث اختفى العالم الحقيقي خلف الصور المتدفقة من وسائل الإعلام . ولذلك يسمى د/ محمود علم الدين الإعلام بأنه علم الاتصال الجماهيري ." فجوهر العملية الاعلامية هو الاتصال وجوهر عملية الاتصال هو المشاركة فى الأفكار والمعاني والمعلومات من خلال الكلمات والكتابة وغيرها من المسائل.

ربما لهذا كان من الضروري تناول نشرات حقوق الإنسان بوصفها علاقة تواصل تقوم الوظيفة الاتصالية فيها بدور جوهري يؤثر على مضمون رسالة حقوق الإنسان التي تقدمها وفعاليتها " فالاتصال هو العملية التى يتفاعل بمقتضاها متلقي ومرسل الرسالة في مضامين اجتماعية معينة أو معني أو واقع ويكمن في هذا التعريف لاصطلاح الاتصال عدد من الافتراضات ، فمكونات الاتصال تتفاعل بشكل ديناميكي وهي ليست ثابتة بل إن الاتصال يتغير على نحو يدعو لدراسة جوانبه بصورة منفصلة لكل مكون لأن التغيرات التى تطرأ على جانب واحد من جوانب عملية الاتصال قد تؤدي إلى حدوث تعديلات على الجوانب الأخرى ، كما أن الظروف أو الإطار الذي يتم فيه الاتصال هو أيضا أحد المتغيرات التى تؤثر فى عملية الاتصال.ولا يقتصر بذلك تأثير الاتصال طبقا للنظريات العلمية فى مجال الاتصال فقط على مهارات المصدر ووضوح الرسالة واستعدادات

المستقبل إنما يرتبط أيضا بالظروف البيئية والعوامل الاجتماعية المحيطة بالموقف الاتصالى فالفرد لا يتلقى الرسالة بمعزل عن الجماعة التى ينتمى إليها بكل ما يحكمها .

ويعتبر نموذج (لا سويل) نموذجا مناسبا لدراسة عملية الاتصال وتتكون عناصره من: القائم على الاتصال الرسالة الوسيلة المتلقى التأثير الظروف التى ترسل الرسالة فى ظلها .

وسنحاول في الصفحات القادمة قراءة دور نشرات حقوق الإنسان فى ظل هذا النموذج الاتصالي

1-المرسل (منظمات حقوق الانسان)

تحدد طبيعة المرسل أهدافه التى يسعى لتحقيقها من خلال عملية الاتصال ، وأهداف معظم منظمات حقوق الإنسان تتلخص في : فضح انتهاكات حقوق الإنسان نشر مبادئ وقيم حقوق الإنسان توثيق تجربة حقوق الإنسان للاستفادة منها .

تقوم هذه الأهداف المشتركة بدور الرابط بين النشرات المختلفة التى تصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان إلا أن هناك فجوة عميقة بين هذه الأهداف التى تفترض الاتصال بقطاع واسع وعريض من الجماهير وبين إمكانيات المنظمات حيث تطبع عدة آلاف من نشراتها . و كذلك يكاد ينعدم التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان مما يضعف الفاعلية الكلية للنشرات التى تصدر عنها ، كذلك تعاني معظم هذه المؤسسات من النقص فى الخبراء المتخصصين فى الشئون الإعلامية ومن ضعف الطاقات الإبداعية مما يؤثر بالسلب على فاعلية هذه النشرات .

2- الرسالة

وتعتمد قواعد صياغة الرسالة على نوع الجمهور المستهدف لكي يتحقق لهذه الرسالة أقصى قدر من الفاعلية والتأثير إذا ما صادفت ظروفا ملائمة عند المتلقي .

فالرسالة التي تصدّرها معظم نشرات حقوق الإنسان مرتبطة بأهدافها التى رصدناها سابقا . فإذا تأملنا صياغة هذه الرسالة فسنجد أنها بعيدة عن الجمهور المستهدف حيث تتميز بلغة اصطلاحية متعالية بعيدة عن المتلقى العادى . كما أن هناك الكثير من الموضوعات التى تستغرق مساحات كبيرة منها ربما لاتهم هذا الجمهور المستهدف ولا

تلبي احتياجاته كما أنها لضعف الإمكانيات لا تستطيع تحصينه ضد الدعاية المضادة ، كما يأتي النقص الشديد في المعلومات فى مجال حقوق الإنسان ليؤثر على قدرة هذه الرسالة على الإقناع وتقديم الحجج والأدلة ، كما تعاني هذه النشرات من النقص في تحليل المعلومات حيث يتصور البعض أن هذا شكل من أشكال التدخل الذي يمس مصداقية المعلومات ، وبالتالي تفتقد ركنا أساسيا من أركان الرسالة الإعلامية.

3- الوسيلة (النشرة)

وهي القناة التي تحمل الرسالة والتى تتعرض للعديد من المعوقات بدءا من المنافسة الشديدة من وسائل الإعلام الإلكتروني وتأثيرها القوى على الجمهور المستهدف إلى جانب ضعف عامل الوقت حيث يتطلب إعدادها وتجهيزها أحيانا أكثر من شهر إلى جانب التكاليف المرتفعة التي تجعل توزيعها محدودا وأخيرا الرقابة الصارمة التى تفرض عليها إلى جانب منعها أو مصادرتها في أي وقت .

4- الجمهور أو المتلقي

تأخذ عملية الاتصال الفعال في اعتبارها طبيعة الجمهور المستهدف بالاتصال كمحدد أساسي للعملية الاتصالية وتؤكد نظريات الاستقبال والتلقي أن المتلقي في عالم اليوم أصبح يمارس دورا إيجابيا في إنشاء الرسالة التي يتلقاها حيث ينشئ المرسل الرسالة على أسس توقعاته لردود فعل المتلقي وذوقه وخبرته لذلك فإن عملية الاتصال الناجحة التي تستهدف جمهورا عريضا لابد وأن تراعى الفئات المختلفة للجمهور من صانع قرار مثقف إلي سياسي إلي شيوخ شباب وغيرها .

ويؤدى التوزيع المحدود لنشرات حقوق الإنسان إلى إهدار مثل هذه المبادئ ، فهي توزع داخليا فلا تصل إلا إلى نشطاء حقوق الإنسان أو المهتمين بقضايا حقوق الإنسان فلا يتم اعتبار الفئات المختلفة فى الرسالة الإعلامية وإنما يتم التركيز على فئة محدودة من الناشطين في هذا المجال وهي فئة ليست مستهدفة بشكل أساسي إذا وضعنا في اعتبارنا أهداف منظمات حقوق الإنسان .

هذا إلى جانب ضآلة حجم الفهم المشترك بين الرسالة ومرسلها ومتلقيها فى دول العالم الثالث وهو ما يؤدى إلى ضعف الرسالة نفسها حيث يكون من العسير قراءة أوضاع

حقوق الإنسان المختلفة فى هذه المجتمعات دون جدل حي تشترك فيـــه الفئـــات المختلفـــة فذلك الجدل الحقيقي هو فقط القادر على كشف أوضاع حقوق الإنسان وما تتميز بـــه مـــن خصوصية .

5- الظرف الاتصالي

ولا تقل حالة الظرف الاتصالى سوءا عن حالة بقية عناصر عملية الاتصال، فوضعيـــة منظمات حقوق الإنسان بالغة السوء حيث يحاصر نشاطها ويتم التضييق عليها لدورها فـــي فضح انتهاكات الدولة لحقوق الإنسان مما يؤثر على أدائها لوظيفتها الاتصالية . ويذهـــب الجزء الأكبر من مجهوداتها هباء و يساهم فى سوء الظرف الاتصـــالي أيضـــا الدعايـــة المضادة العنيفة من وسائل الإعلام الحكومى والتوظيف الأيدلوجى المستمر مـــن جـــانب وسائل الإعلام الحزبية والتى يصعب علي مؤسسات حقوق الإنسان مواجهتها فى ضـــوء إمكانياتها الضعيفة.

ولا شك أن المعلومات ركيزة أساسية في العملية الإعلامية ، ومنظمات حقوق الإنســـان تحصل على المعلومات بصعوبة شديدة حيث تضييق عليها الحكومـــات وتحجـــب عنـــها المعلومات ، مما يمثل انتهاكا في حد ذاته ويقول صلاح الدين حافظ " أن الحريـــة ليســـت شعارا والديموقراطية لا تنفع ستارا ولكن جوهر الحرية الديموقراطية، قد اصبح الآن هـــو حرية المواطن في الحصول على المعلومات الصادقة الكاملة والتي يرتكـــز عليـــها فـــي ممارسة حريته لتحديد موقفه عبر صحافة ووسائل إعلام حرة وغير منحازة وهـــو أمـــر يكاد يكون مثاليا إن لم نقل أنه خياليا في بلادنا.

6- تأثير الاتصال

لا شك أن مفردات حقوق الإنسان انتشرت فى الفترة الأخيرة وتخللت خطاب العديد مـــن التيارات السياسية المختلفة ، لكن علينا أن نتساءل هـــل يعـــود ذلـــك للنشـــاط الإعلامـــي لمؤسسات حقوق الإنسان ؟ وبالطبع لمؤسسات حقوق الإنسان دورها إلا أن العامل الأكـــبر وراء انتشارها هو استغلال بعض الحكومات لها مثل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيـــق مصالحها الخاصة الأمر الذي جعلها تسخر لها طاقات إعلامية هائلة ساعدت الى حد كبـــير

في نشر مفردات خطاب حقوق الإنسان إلا أنه يظل دائما خارج سياقه ويظل دائما أسـير التوظيف الأيديولوجي .

ولا يمكننا في النهاية إلا أن نقرر أن حركة حقوق الإنسان العربية تفتقد آلية إعلاميـة فعالة ولن تكون فعالة إلا إذا كان هناك شكل من أشكال التنسيق والتعاون بيـن مؤسسـات حقوق الإنسان لتوحيد الجهود كذلك لا بد من إعادة النظر فى صياغة الرسـالة الإعلاميـة لحركة حقوق الإنسان بما يتفق وأهدافها فى التواصل مع فئات المجتمع المختلفـة وأخـيرا لابد من تكاتف كل قوي المجتمع المدنى لمواجهة انتـهاكات الدولـة لمؤسسـات حقـوق الإنسان والتضييق عليها حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها فى المجتمع .

تعقيبات المحور الأول

ا-حسني أمين

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

القضية الجديدة والتي أحيي من أجلها هذه المنظمة (البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان)والتي أتصور أنها ناشئة أو وليدة، أنها تتبنى قضايا نشطاء حقوق الإنسان. وهذا الموضوع، الذي بدأ الاهتمام به مؤخرا لأن العاملين في مجال حقوق الإنسان مستهدفون من قبل القوى الحاكمة والسلطات لأنهم يعملون على كشف ممارسات السلطات في انتهاكات حقوق الإنسان ومستهدفون أيضا من قبل الجماعات الأخرى داخل حركة حقوق الإنسان من جراء تصنيف نشطاء حقوق الإنسان إلى مجموعات ينحاز كل مجموعة منها إلى دعم قضية من قضايا حقوق الإنسان ذلك بالإضافة إلى العوز وضيق اليد ونقص التدريب السابق لنشطاء حقوق الإنسان يضعهم في كثير من المواقف التي لا يحسدون عليها فعلى سبيل المثال ندرة التمويل والتطوع الداخلي يجعلهم يلجئون إلى التمويل الخارجي وما يصاحبه من درجات الشبهة سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية .

ولقد تعرض الوعي العام بقضية حقوق الإنسان فى الفترات الأخيرة بكثير من التشويه، وكلما زادت سيطرة وسلطة الدولة وعدم إيمانها بالتعددية وآليات المجتمع المدنى ، تزداد سطوتها وقبضتها على نشطاء حقوق الإنسان ، فالعمل في مجال حقوق الإنسان محفوف بالمخاطر ، ويتطلب ليس مجرد ما صدر مؤخرا من إعلان لحماية نشطاء حقوق الإنسان ولكن لابد من أن تتبعه أيضا آلية تعمل على تحقيق هذا الإعلان .

أنا اتفق مع الورقات الثلاثة وعلى ما جاء فيها وليس كما يقول الصديق العزيز د/حمودة فتح الرحمن نختلف مع الكثير ونتفق مع القليل لماذا؟ نتفق معها لأنها كلها تدور حول الإعلام ودوره في قضايا حقوق الإنسان ، لكن لم أجد أي حديث عن علاقة نشطاء حقوق الإنسان بقضية الإعلام ، أي دور لهؤلاء النشطاء وما يعانونه من صعوبات فيماعدا ما جاء في كلمة الأخ الباحث المتميز المتعمق أ/ عصام الدين حسن فقد أجاد في

شرح المعوقات التي تعيق العاملين النشطاء في مجال حقوق الإنسان وأن السلطة أول من يتربص بهم .النقطة الأخرى وهي عدم إفساح الإعلام الرسمي لثقافة حقوق الإنسان وهذا شيء طبيعي فالصحافة الحكومية في الوطن العربي كله لا ترحب بأي حديث عن حقوق الإنسان لأنه يتضمن صراحة أو ضمنا الحديث عن أي انتهاكات التي هي في الأساس اتهام للحكومات العربية . وعلي الرغم من أن هذه الحكومات العربية كلها بدرجة أو بأخرى موقعة على أهم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهدين الدوليين العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- ما عدا السعودية انطلاقا من أنها لم توقع أصلا على الإعلان العالمي سنة 1948 هي والاتحاد السوفيتي آنذاك وانطلق الاتحاد السوفيتى من أن مفهوم حقوق الإنسان الصادر بهذا الإعلان مفهوما غربيا، فهي حقوق فردية وليست حقوق جماعية وتطورت فى مجتمع يدعو إلى حرية الرأي والخروج والعمل والحركة والابتكار وعدم تقييد الفرد فى أفكاره أو حركته أو عملة ولكنه من وجهة نظر – الاشتراكية فإن حقوق الإنسان تسعى ليس فقط إلى ترسيخ حقوقه ولكن أيضا إلى تدعيم واجباته وأن الحكومات عليها أن تلتزم بواجبات تجاه المواطنين وأن يلتزم المواطنون خاصة فى المجتمع الطبقي بالتزامات معينة لهذا فهي لم تصدق على الإعلان العالمي . كذلك لم تصدق السعودية من منطلق أن الشريعة الإسلامية هي التي تحدد العلاقة بين الإنسان والرب ومن ثم فهي كافية ، وما أتى من نصوص فى القرآن الكريم والسنة النبوية والأحاديث الشريفة يكفى لترسيخ حقوق الإنسان وأن علاقة الإنسان ليست علاقة بين الانسان والدولة وإنما علاقة بين الإنسان وغيره من مكونات المجتمع ويكمن ذلك فى النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة . وبالرغم من أن معظم الدول العربية فيما عدا السعودية صدقت على العهدين والإعلان وعلى الرغم من ذلك فالدول العربية تنتهك حقوق الإنسان بلا استثناء و بدرجة أو بأخرى بدءا من حرية الرأى والفكر والتعبير والمعتقد إلى حرية التنقل،فالبحرين مثلا تمنع دخول المواطن وهو قادم من الخارج وهذا حق لا ينازع أي إنسان فيه عودته إلى بيته إذا كان عليه شبهة نشاط في حقوق الإنسان تمنعه من دخول البلاد وتتركه فترة تطول إلى آماد طويلة على الحدود. والأخطر

من ذلك هو مسايرة لما حدث فى القرن السابع عشر و الثامن عشر والتاسع عشر و نحـــن فى نهاية القرن العشرين ، ولكن ما يحدث من تطور فكر حقوق الإنسان ينعكـــس أيضـــا على كل المجتمعات العربية وهو الاهتمام الأكبر بقضية الحقوق الفردية ، وحـــق التعبـــير وحق الفكر والمعتقد وإصدار النشرات وحق الاجتماع وحق تكوين المنظمات إلى آخــره و الإضراب والاعتصام ... الخ .

وبالرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد صدر فـــى ديســمبر 1948، و فـــي ديسمبر 1966 صدر العهدين فى يوم واحد ، العهد الدولـــي الخـــاص بـــالحقوق المدنيـــة والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا ان نشـــطاء حقـــوق الإنسان -وأنا أتصور أن الغالبية العظمى منهم لم تنشط بعد بدرجة كافية- ، فجميعـــهم أو اغلبهم ينشط في مجال الحقوق السياسية والمدنية المعروفـــة أمـــا الحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية والتي أتصور أنه فى بلاد متخلفة نحن نقف منها على قدم المســـاواة ولا يمكن فصلها عن باقى الحقوق والأخذ بها مثل حق التعليم وحق السكن وحـــق العمـــل وحق الصحة كلها حقوق يجب أن يعمل نشطاء حقوق الإنسان على الاهتمام بها لكنـــها لا تجد الاهتمام من المنظمات الدولية و لا تجد من نشطاء حقوق الإنسان معـــايير محـــددة تستطيع أن تقدمها للحكومات وتحدد بها كيفية تقديم هذه الحقوق و أهميتها فى الواقـــع . و النقطة الجديرة بالذكر أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قابلة للتقييم ولا يمكـــن تصور أنه ليست لها معايير وليست لها محددات للحكومات حتى تقوم بتفعيلـــها . وهنـــاك مكمل هام يكمن في صدور إعلان حق التنمية في ديسمبر 1986 وما تـــلاه مـــن متابعـــات وخاصة في 1993 حين صدر إعلان آخر هو إعلان إعمال الحق في التنميـــة وفـــى 1995 وفى المؤتمر الدولي للتنمية ناقش المؤتمر عملية ارتباط التنمية بقضايا أخرى هامـــة جـــدا مثل قضية الديموقراطية وقضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وانه لا تنميـــة بلا ديموقراطية ولا ديموقراطية بلا تحقيق للتنمية في مجرياتها المختلفة .

والحقيقة أن الأخ عصام أشار إلى المعوقات التى تقف أمام نشطاء حقوق الإنسان ولكـــن أشار وبشكل بسيط وغير مركز إلى مجال الحقوق الاقتصاديـــــة والاجتماعيـــة وقـــال إن

الإعلام له دور هام وهام جدا فى ترسيخ الوعي بهذه الحقوق وإن الصعوبات التى تقابلـــها منظمات حقوق الإنسان في ترسيخ هذا الوعي عديدة .

وفي بلاد متخلفة مثلنا وتعتمد على التمويل من الخارج،أنا لا أتصور أن يكـــون هنـــاك أعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهو كما هو معروف وما ندريه جميعـــا أن العولمة ومطالبها من رضوخ كافة المجتمعات تقريبا لها فرضـــــت مـــا يســـمي بتحريـــر الاقتصاد أو الاقتصاد الحر وغيره وما تبعه من إفقار متزايد وضمور للطبقـــة المتوســطة وارتفاع معدلات البطالة وفي ظل كل ذلك تزداد قسوة الحرمـــــان والانتـــهاكات للحقـــوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإذا كان هدف العولمة تحقيق المجتمع الحر و تحريـــــر الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الملكية كل ذلك سيؤدي حتما إلـــي آثـــار معاكســـة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسؤال كيف ينادى بترسيخ مجتمع لـــــه ســـمات معينـــة ويعمل في نفس الوقت على إرساء حقوق أخرى تتعارض مع واقع هذا المجتمــــع ؟ هـــذا يجعلنا على بينة إننا في موقف تحدى وموقف صعـــب ولا نطلـــق لأحلامنـــا العنـــان ولا نتصور إمكانية العمل بسهولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنا مـــن المؤمنين أنه لا يجب العمل في مجال واحد من مجالات حقوق الإنسان ، لكن لابـــــد مـــن أخذها كحزمة متكاملة . المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة مترابطـــة بـــالحقوق السياسية والمدنية وأيضا مترابطة بالإعلانات النوعية مثل التنمية والبيئة الخ .

أما تعليقي علي ورقة الأخ علاء قاعود والذي طالب بتأصيل ثقافة وقيم حقوق الإنســـان من منطلقات ثقافية محلية والحقيقة ان للثقافة المحلية ضرورات وأهمية لمعرفة ليس فقـــط مداخل القضية بل معرفة معالجة القضية والتعامل معها والإعلام بها،وكما قـــال بـــالضبط عندما نتحدث مع الناس في موضوع حقوق معينة قد يكون المدخل دينيا وقد يكون المدخـل إنسانيا ..إلخ . لكن ليس لتأصيل قيم محلية تتعارض مع حقوق الإنسان ، وكــــان لاتخـــاذ هذه القيم مدخلا للارتباط بقضايا حقوق الإنسان وتأصيل قضاياها .

ويكتسب الارتباط بين حقوق الإنسان وبين قضية الديموقراطية والتنمية بعدا هاما ،ولقـــد أشار الباحث إلي عدم وجود آلية لإعمال الحقوق الاقتصادية والثقافية وهو ما يجعلنا نقـــول إن علي نشطاء حقوق الإنسان عليهم البحث عن آلية ويسبقها البحث عن معــــايير محــــددة

خاصة وأن المجتمع المصرى الآن يوجد به تسعة ملايين شخص لا يشربون المياه النقية فى القاهرة وحدها وما يقرب من مليون لا يسكنون مسكن بالمعنى المفهوم العلمى لكلمة مسكن فهناك أكثر من مليوني شخص يقطنون المقابر ومليوني شخص يسكنون فى عشوائيات و مليوني شخص فى سكن مشترك غير الأمية التى تصل إلى 60% والذين يعيشون تحت خط الفقر 48% إلخ أين إذن المعايير ؟ نقول للدولة التى وقعت على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، نحن نريد تطبيقه نحن لا نريد جديد فأنتم الذين قلتم إنكم مع توفير هذه الحقوق .

أما الأخ وائل فاروق حين قال أن النشرات أدوات اتصال والحقيقة أنني سمعت منذ حوالي أربعين سنة عن حكاية المرسل والمستقبل والأداء وغيره ولكني أحلم بهذا الجهد البحثي الطيب لعمل شيء فى تحليل مضمون النشرات مثل نشرة المنظمة العربية لحقوق الانسان والتي تصدر كنشرة غير دورية وطبعا تسمي كذلك للهروب من مسألة الرخصة والمجلس الأعلى للصحافة وغيره هذه النشرة تتضمن انتهاكات فى الوطن العربى كله ومنه مصر وبها نداءات وأخبار إلى آخره . والنشرات الأخرى أشيد بتميز بعضها فى التخصص . وتحليل مضمون هذه النشرات قد يعيننا فى المرات القادمة عندما يتردد ذكر قضية معينة وفى أي مساحة يمكن دعم بحثي سواء كان إحصائى أوميدانى أو تحقيق ، مثلا عندما نتكلم عن التعذيب ، كم نشرة تحدثت عنه وبأى مساحات وبأى درجة تردد ؟ معروف تحليل المضمون إذا و ما فيه .

وأخيرا لابد من تكاتف كل قوى المجتمع المدني لمواجهة انتهاك الدولة لمؤسسات حقوق الإنسان وتضييقها على عملها حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها .

تعقيبات المحور الاول

2-د. محمد شومان
أستاذ الإعلام بكلية البنات-جامعة عين شمس

بداية أشكر الزملاء الباحثين الثلاثة على ما قدموه من جهد فى هذه الأوراق الثلاثة وسوف أتناول مجموعة من الملاحظات العامة ، وفي إطار هذه الملاحظات العامة المتعلقة بالإعلام وحقوق الإنسان فى مصر . سوف أعرج على بعض ما ورد فى الأوراق فى البداية ، الأوراق الثلاثة بشكل عام يربط بينها رابط أساسى وهو الطابع المسجى الرصدى للأداء الإعلامى لحركة حقوق الإنسان فى مصر ، وهذا الهدف ربما تمت معالجته بطريقة جيدة وخاصة وأن هناك خبرات عملية للباحثين الثلاثة فى هذا المجال ، ولكن ما كان ينقص الموضوعات الثلاثة ان موضوعاتها لم تطرح كيفية التفكير فى وسائل جديدة لتفعيل الأداء الإعلامى لحركة حقوق الإنسان ، أي ما هى مهام المستقبل لتفعيل الوسائل المتاحة و إبداع وسائل إعلامية جديدة وإبداع وسائل اتصال جديدة تتيحها ثورة تكنولوجيا الاتصال و ما توفره من تقنيات في تصوري أنها رخيصة نسبيا مقارنة ببدائل يعتمد عليها ألان ولم يثبت أو تتأكد فاعليتها بعد .

وهناك ملاحظة عامة حول موضوع الندوة ، إنه من الصعب المقارنة بين إعلام منظمات حقوق الإنسان وبين الإعلام الرسمي في مصر ، هناك حالة واضحة من عدم التوازن وتبدو المقارنة هنا صعبة لأن الإمكانيات مختلفة والوسائل أيضا مختلفة ، فبينما متاح للإعلام الحكومي الإذاعة والتلفزيون وهما من أكثر الوسائل الإعلامية جماهيرية والتي تصلا لغير المتعلمين ولكافة الطبقات ، بينما إعلام منظمات وجمعيات حقوق الإنسان هو إعلام نوعي محدود ، وبالتالي من الصعب أن نقارن بين الإعلام الحكومي وإعلام منظمات حقوق الإنسان ، ولكن علينا أن نضع في الاعتبار دائما أن تكون المقارنة في ضوء الإمكانيات والقيود كما أشار أ/ عصام الدين حسن وأيضا في ضوء المستهدف . وذلك هو المدخل المنهجي في تقييم أداء وسائل الإعلام المتاحة لجمعيات حقوق الإنسان

فى مصر ، رغم أن هناك إمكانيات كثيرة اتصالية وإعلامية لجمعيات حقوق الإنسان لكن فى تصورى لا تستخدم أو بعبارة أخرى هناك إمكانيات إعلامية متاحة يتم إهدارها . كل ما أريد أن أؤكد علية هو منهجية التقييم الخاص بالأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان ويجب التركيز علي الإمكانيات المتاحة والقيود والأهداف في إطار الإمكانيات إن ما أتصوره أن هناك إمكانيات حقيقية متاحة ومتوفرة لجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ولكن لا يتم استغلالها وتوظيفها بالطريقة المثلي لماذا؟ لأن الجمعيات ليست لديها استراتيجيات واضحة للعمل الإعلامي ، لا يوجد حتى الآن فهم وإدراك لقطاعات الجمهور التي يجب أن تخاطبها ، هل نخاطب الجمهور العام ؟ أم نخاطب الجماهير النوعية ؟ أم النخب والمثقفين ؟ هل نخاطب الجمهور المحلى أم الجمهور الخارجي الدولي ؟ أيضا هناك إمكانيات وآليات أكثر حداثة تنتمي لعصر المعلوماتية ، أتسائل كم جمعية مصرية لها موقع على الإنترنت ، هنا تتميز وسائل إعلام حقوق الإنسان بالتركيز على المطبوعات وبالتالي التركيز على قطاعات محدودة لديها الوقت لكي تقرأ ، وفي ظل ضعف الإمكانيات والقيود القانونية والتشريعية تتعرض هذه المطبوعات لعامل الموسمية وعدم الانتظام كذلك ما تعاني منه هذه المطبوعات من تقصي الحرفية في تحريرها واستخدام لغة صعبة قد تنفر حتى بعض المثقفين .و أني اقترح لتفعيل إعلام حقوق الإنسان في مصر أن يكون هناك شكل تجميعي ما بين الجمعيات المختلفة لإصدار أشكال واليات إعلامية مشتركة يعمل فيها الجميع و لها صفة اكثر انتظاما واكثر فاعلية ولماذا لا يصدر مجلة باسم حركة حقوق الإنسان، و هذا الاقتراح لا يتنافى ولا يتعارض مع تخصص كل جمعية في مجالها . لكن ما سنفعله نوعا من أنواع تجارب المشاركة والتعايش المشترك فى وسيلة إعلامية واحدة .

كذلك فيما يتعلق بمراجعة الوسائل المتاحة أتصور أن إعلام حقوق الإنسان فى مصر يصدر فى إطار ما يسمي بالإعلام الموازي أو الإعلام المقاوم لإعلام الدولة أو الإعلام الحكومي الذي يهيمن من خلال وسائل الإعلام القومية المنتشرة ولكن هناك إمكانية لخلق وتفعيل إعلام موازي يركز على قضايا حقوق الإنسان وينشر ثقافة حقوق الإنسان ،هذه الآلية المقاومة لآلية موازية تحتاج كما أشرت إلى تضافر الجمعيات فإذا تعاونت بعض

الجمعيات ، يمكن ان تفكر في استئجار بعض الساعات في القنوات الفضائية والتي ستصبح سلعة متاحة خلال سنوات قليلة كذلك البث التليفزيوني آلية يمكن التفكير فيها خلال سنوات قليلة وبتكلفة ليست كبيرة .

و فيما يتعلق بالخطاب المستخدم فى إعلام حقوق الإنسان في مصر ما أتصوره أن هذا الخطاب به قدر كبير من الغموض والتعقيد والبعد عن البساطة ، دائما كما أشار أ/ وائل فاروق هناك طغيان للمفاهيم القانونية والحقوقية ، الآن كيف يمكن أن نبسط هذا الخطاب ونوضحه ؟ وأن ننتج خطاب يعتمد على الصور والرموز ، وأن يهتم هذا الخطاب بأن تكون صياغاته مختلفة باختلاف قطاعات الجمهور بمعني الرسالة أو أن الخطاب يختلف باختلاف الجمهور المستهدف ، هذا بدون الدخول في تفصيلات منهجية خاصة بدراسات الإعلام ، فلقد أصبحت هذه قضايا بديهية .

والقضية التي أشير إليها أيضا تناولتها ورقة أ/ علاء قاعود هي قضية العلاقة بين الخطاب الإعلامى المطلوب وبين الثقافة العربية أو الثقافة بشكل عام . الملاحظ أنه دائما فى إعلام حقوق الإنسان يتم إهمال الرابطة ما بين الإعلام والثقافة على الرغم كما هو معروف أن الإعلام يعمل فى إطار ثقافي ويخضع لشروط هذه الثقافة وأيضا يسعى لتغيير هذه الشروط ، فهناك تأثير وتأثر أو علاقة جدلية بين الإعلام والثقافة وربما كانت محاولة الأستاذ / علاء قاعود للدعوة لإعادة قراءة الثقافة العربية الإسلامية وتوظيف ما ورد فيها فى دعم الخطاب الإعلامى الحقوقي .. دعوة محمودة ونأمل طبعا فى إيجاد صيغ واضحة .. أى تتجاوز فكرة الدعوة ونصل إلى ما هي المشتركات فعلا أو ما هي الأسس التي يمكن ان ننطلق منها في صدد تحقيق هذه الدعوة . وأيضا فى إطار العلاقة بين الإعلام والثقافة ، فان دعوة أ/ علاء قاعود فيما يتعلق بالثقافة العربية والإسلامية ووجود موروثات أو عناصر مختلفة ضمن الثقافة العربية والإسلامية، الحظ أن هذا التحليل ينقصه الربط ما بين الثقافة والصراع الاجتماعي ، فهناك بذور اجتماعية للأنماط الثقافية و حبذا لو كان هناك تنميط ثقافي أي نتعرف على الأنماط الثقافية السائدة داخل الثقافة العربية الإسلامية و الجوانب الاجتماعية التي تستند إليها كل ثقافة من هذه الثقافات ؟ و كيف يمكن الاشتباك

مع الثقافة السائدة لإنتاج خطاب حقوق إنسان يعتمد علــى المــوروث الثقــافي و يحــاول تطويره .

و قد يسمح لي أ / علاء قاعود بأن أختلف معه في قضية أعتقد إنها ليست صحيحــة أن هناك انسجاما تاما ما بين الثقافة الغربية وبين حقوق الإنسان ، فهناك صراع ثقــافي فــي بعض المجتمعات لكن هناك اتفاق على المبادئ العامة لقضايا حقوق الإنسان و لكن دائــرة الاختلاف في هذه القضايا محدودة للغاية وهذه الاختلافات تطرحها فكرة ما بعد المجتمــع الصناعي أو الانتهاء من مرحلة التحديث و الدخول فى مجتمع ما بعد المجتمع الصنــاعي لكن هناك استقرار للحقوق الأساسية المدنية والسياسية ، هناك خلافات فى قضايا أخــرى كما قلت –مرتبطة بتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي .

وأخيرا فيما يتعلق بورقة أ/ علاء حول عدم وضوح الحقوق الاقتصادية و الاجتماعيــة أو عدم الاتفاق الدولى عليها ، هذا صحيح و لكن ما يشبه الاتفاق أنه لا توجــد إعلانــات مقررة أو متفق عليها من أعضاء المجتمع الدولي حول الحقوق الاقتصاديــة والاجتماعيــة لكن هناك على الأقل هناك اتفاق على تقارير التنمية البشرية و المفاهيم المتفق عليها فــي الأمم المتحدة و بين أساتذة التنمية والاجتماع حول الحاجات الأساسية .

وأتوقف عند ورقة أ/ وائل فاروق ، الورقة فيها جهد و لكن كنت أتمنى بدون الدخــول أيضا في مناهج ونظريات الاتصال كنت أتمنى أن ينطلق من نموذج أحدث من نمــوذج " لاسويل " لأنه أصبح نموذجا قديماً ، وهناك نماذج كثيرة فى الاتصال و الإعلام ظــهرت فيما بعد وانتقدت هذا النموذج و انطلقت إلى نموذج أكثر حداثة .

أخيرا اشكر الجميع ، وأتصور أننا معنيين أو مطالبين ببذل مزيد من الجــهد لتنشــيط وتطوير الأداء الإعلامى لحقوق الإنسان فى مصر ولإبداع وسائل جديدة لأن هناك صــور سلبية منتشرة بين العامة والخاصة ، هذه الصور السلبية تتعلق بالناشطين في مجال حقــوق الإنسان وفي جمعيات حقوق الإنسان وما هو مطلوب فعلاً أن نوسع دائرة اشتباكنا مع هــذه القضايا ونسعى لتغيير هذه الصورة عبر إبداع وسائل إعلامية و اتصالية جديــدة ربمــا لها تكون مكلفة وربما تكون متاحة فى السنوات القادمة .

د/ حمودة فتح الرحمن

الأمين العام للمنظمة السودانية لحقوق الإنسان

الغرض من المناقشة هو أن نركز ونستخلص مؤشرات ما يمكن أن نسميه خطط استراتيجية مستقبلية لإعلام حقوق الإنسان ، و بالتالي لابد أن نركز على هذا الجانب أي لا يكفى الإشكاليات التي تواجه حركة حقوق الإنسان ، فليست هذه هي القضية المطروحة أمامنا في هذا المؤتمر القضية المطروحة أمامنا ما هى مهمتنا كنشطاء حقوق الإنسان فى أن نضع مؤشرات العمل الإعلامى ؟ بمعني ما هو موجود بالفعل الآن من مناهج وأساليب و مؤشرات .. الى آخره . و هل هذا يكفي وهل هذا يؤثر فى مجتمعنا ؟ وما هي المعوقات الثقافية ؟ و هل من المناسب أن نتناول نفس القضايا بنفس الكيفية أو كما تري بعض الأوراق مثل ورقة أ / علاء قاعود أننا نحن بحاجة لخطاب يناسب الواقع الثقافي ؟ هاتين النقطتين يجب أن نركز مجمل نقاشنا حولهما . أيضا ما هو موقفنا من معالجة قضايا مثل الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ؟ وكيف نطور علاقتنا بالإعلام العالمي ؟ بمعنى أخر حركة حقوق الإنسان العالمية . وأطرح أيضا هذا السؤال . هل حقيقة أن حركة حقوق الإنسان هي حركة ثقافية ذات موقف واحد أم نحن نحتاج لاستنباط خطاب مشترك ؟ أيضا توجد إشكالية مطروحة للنقاش هي هل من المفيد أن تخاطب حركة حقوق الإنسان فى المجتمعات العربية الحكومات ؟ و هل موقف قوي المعارضة فى الوطن العربي هو موقف متسق و موقف مبدئي أم هو موقف مؤقت ؟

<u>د / إيمان يحيى</u>

طبيب وناشط حقوقي

إشكالية وجود الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بشكل أكبر داخل حركة حقوق الإنسان يجعل حركة حقوق الإنسان فى مصر تتشابك مع الحركة السياسية . و لقد برزت حركة حقوق الإنسان فى فترة كبديل عن الحركة السياسية . كذلك هل اتفق فى خطاب حركة حقوق الإنسان فى مصر على حق الرأي والدفاع عن الرأى و حرية العقيدة و كافة الحقوق الأخرى ؟ و هناك إشكالية أخرى في ظل تشرذم حركة حقوق الإنسان أصبحت المصداقية مفقودة فما هو الحل المطروح اليوم أمامها لتدافع عن شرفها ؟ أما النقط

الأخيرة التى أثارها أ / علاء قاعود وهي نقطة الوسط الثقافي في الثقافة العربيـــة لحقــوق الإنسان فأنا اعتقد أن هذه إشكالية هامة جدا فى حركة حقوق الإنسان العربية .

د / كمال مغيث

الملاحظة الأولى تتعلق بورقة أ / وائل فاروق حيث قال أنه لن يقدم ورقة أكاديميـــة و على هذا الأساس اعتقدنا أننا إزاء ورقة شعبية وواقعية لكـــن مـــا قدمـــه ورقـــة شـــديدة الأكاديمية ، وكان المفترض أن يطبق منهجه على العديد من النشرات المختصـــة بحقـــوق الإنسان و مع توضيح النماذج المختلفة فمثلاً هذا نشـــرة تخـــاطب المثقفيـــن .. وأخـــرى تخاطب هكذا أتصور أن الإثراء سيكون هنا بالفعل. . انتقل بعـــد ذلـــك للأســـتاذ / عصام الدين حسن ، أنا أظن لو أنه اعتني بالفكرة التي كنا نؤكد عليها فى العمل السياســـي وهي الدعاية والتحريض وأظن انه كان من المهم أن يضع هذا فى اعتباره و هـــو يحلـــل الأداء الإعلامى و ما هو متصل بالدعاية وما هو متصل بالحركة اليومية المستمرة التـــي تهدف إلى تنوير الناس فلقد كان مفيدا التمييز بين الخاص بالدعاية والخاص التحريض .

انتقل للنقطة الأخيرة و التى أراها مهمة جدا و هي دعوة أ / علاء قاعود فى ضـــرورة أن يرتبط نشطاء حقوق الإنسان بالثقافة المحلية والفكر الإسلامى لدينـــا هنـــا أكـــثر مـــن إشكالية : الأولى أن هناك أجزاء أساسية في ثقافة حقوق الإنسان قائمة في مواجهـــة كـــل الثقافات المحلية وتواجهها بمعنى أنها ليست ضدها ولكن غيرها، الفكرة أساسا قائمة علـــى أن حقوق الانسان منظومة مكتملة بعيدة عن أي أشكال للتمايز للثقافات المحلية و هكـــذا فهذا الموقف كيف نحله ؟إذا كنا سنقول أن الإسلام مع ثقافة حقوق الإنسان أو ضدها أنـــا أرى أن هذا لا يعني أي شيء في النهاية . إلا أن يكون نوعا من إرهاصات التوفيق بيـــن الفكر الإسلامى و حقوق الإنسان أو أن يخرج علينا رأى يقول لا حاجة لنا بثقافة حقـــوق الإنسان ، فقد عرفنا هذه الثقافة منذ أربعة عشر قرنا .

أ / حسن يوسف

محامي عضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

لابد أن يكون هناك تأصيل لبعض المفاهيم التي يدور حولها خلاف ، فعلـــى اختـــلاف مراكز و منظمات وهيئات حقوق الإنسان فى الوطن العربي يوجد أيضـــا اختـــلاف فـــى

المفاهيم ، لابد أن نسعى إلى توحيد المفاهيم الأساسية وأن يكون هناك اتفاق على حدود واضحة غير مسموح بالاختلاف حولها في قضايا حقوق الإنسان فعلي سبيل المثال قضية الخطاب التي تعرض لها الباحث – عصام الدين حسن – . هناك بعض المفاهيم في مسألة حقوق الإنسان مثلا عندما تقوم الجماعات الإسلامية بعملية إرهابية فهي تنتهك حقوق الانسان وعندما تقوم الحكومة بالاعتداء على الجماعات الإسلامية هذا أيضا يمثل انتهاكا آخر ، أعتقد هنا أن المفاهيم ممكن أن تكون مختلطة و لابد أن نبحث عن مفهوم واضح. مسألة أخرى عمل الكوادر السياسية بمنظمات حقوق الإنسان فزعت الأحزاب والجماعات والتكتلات السياسية من كوادرها ورأي في هذه المسألة أن هناك ظلم للطرفين لنشطاء حقوق الإنسان و منظمات حقوق الإنسان و كذلك الأحزاب و الهيئات السياسية فهناك طرف من الأطراف الثلاثة هو لا يعانى من الفشل أما إن الأحزاب قد فشلت في الاحتفاظ بكوادرها أو أن جماعات حقوق الإنسان قد فشلت في أن تجعل نشطاءها يهتموا بالحياة العامة و العمل العام ومن ثم يمكنهم أن يتصدوا لقيادتها أما أن يكون الطرف الثالث وهو النشيط ليس كفؤاً فى مجاله السياسي فآثر العمل في مجال حقوق الإنسان .

<u>عصام الدين حسن</u>

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

سوف أتحدث أساسا فى موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأنه أثير من أكثر من متحدث توجد إشكالية حقيقية فى دخول مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهى أن المعايير فيها غير واضحة مثل ما هي واضحة بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية وفى كل البنود . أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فمن المعروف أن الدولة تضع إمكانياتها لتوفير هذه الحقوق ., ولنعرف الحدود التي يمكن أن تقف عندها الدولة فى توفير هذه الحقوق رغم أن ذلك صعب لكن لابد بشكل أو بآخر سندخل دائرة السياسة مثلا كيف توزع الميزانية ؟ ما هي الأولويات ؟ الخلافات السياسية ؟

لكن ما أحب أن أؤكده هنا أنه ليس لهذا علاقة بموضوع التمويل الخاص بمنظمات حقوق الإنسان بشكل مطلق فالحقوق الاقتصادية لم يكن هناك اهتمام بها من قبل منظمات حقوق الإنسان قبل الحصول على التمويل وأعتقد أنه بعد الحصول على التمويل أصبح

هناك اهتمام بدرجة أعلى فعلي فعلي سبيل المثال القضايا العمالية التى تبناها "مركز المساعدة القانونية "و لقد أنفقت عليها جهات التمويل، أنفقت على أكثر من أربعمائة قضية سنويا من فصل تعسفي إلى فصل جماعي وكلها إجراءات تمهد لنظام المعاش المبكر ، كذلك أعد "مركز المساعدة القانونية " دراسات عن التلوث البيئى في حلوان والحقوق المهدرة لعمال المناجم والمحاجر والحق في الإضراب كذلك هناك أيضا دراسة أعدت من قبل دار "الخدمات النقابية" حول الآثار الحقيقية للخصخصة و التكيف الهيكلي بالنسبة للعمال وذوي الدخل المنخفض وهذه أيضا تم تمويلها تمويلا غربيا . ما أقصده إننا لا نحاول أن نربط المسألة بموضوع التمويل . فالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لها إشكاليات حقيقية علينا أن نتقدم في هذا المجال و نبتكر آليات مختلفة للتعامل معها .

أما بالنسبة لابتكار آليات عمل جديدة خاصة بالإعلام فى مجال حقوق الإنسان ، فأننا نتفق و بشكل عام مع الأفكار التي قيلت و لكن طبعا توجد إشكالية فى موضوع الأقمار الصناعية وتوجد إشكالية فى موضوع الشركات المساهمة التى لا يسمح بإقامتها إلا بموافقة مجلس الوزراء . أعود الى موضوع التمويل بشكل عام فإذا كنا نريد فعلا أن نقيم أثر التمويل على أجندة حقوق الإنسان ومدى فاعليتها ، علينا أن نرى ذلك وبشكل موضوعي فى أداء وعمل هذه المنظمات قبل 1993 و هي السنة التى حصلت فيها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على تمويل خارجى ثم نقيم عملها بعد 1993 ونرى ما الذي تغير ، هل هناك فعلا قضايا تطورت وقضايا تخلفت أو قضايا استبعدت من الأجندة لصالح قضايا أخرى ؟ لأن هذا يمكننا من مواصلة المناقشة بشكل أكثر موضوعية .

أ / علاء قاعود

مركز القاهرة لحقوق الإنسان

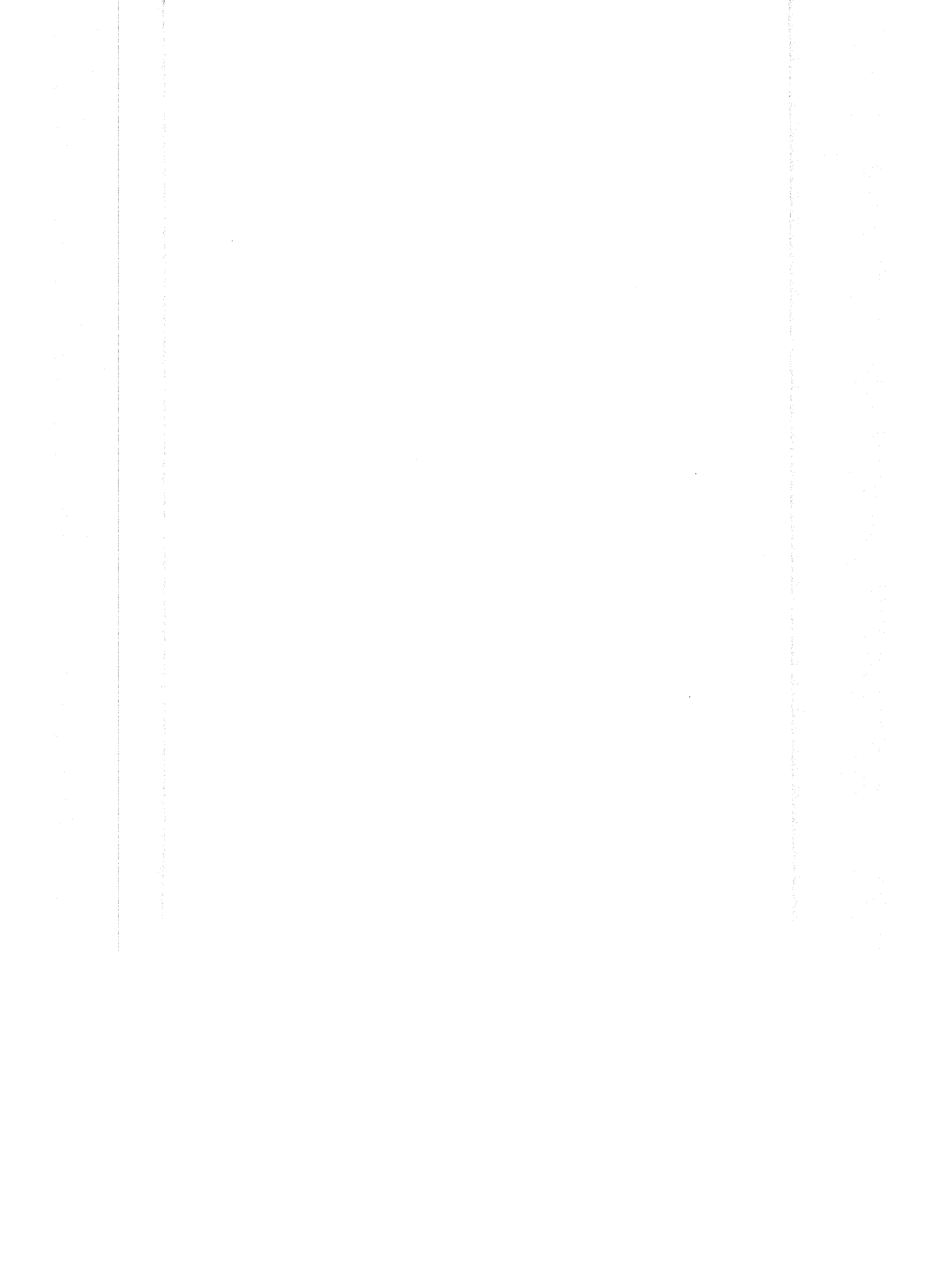
أريد أن أطمئن د. كمال مغيث أننى لا زلت عند نفس موقفي فيما يخص الإشكالية الثقافية فنحن أمام واقع ، أمام مواطن كيف أنزل للشارع وأقول له الرجل والمرأة متساويين لأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقول كذا وكذا ، إنى أطرح حل توفيقي كمدخل للرقي بقيم حقوق الإنسان .

أ / علاء بقاعود

مركز القاهرة لحقوق الإنسان

أريد أن أطمئن د. كمال مغيث أننى لا زلت عند نفس موقفي فيما يخص الإشكالية الثقافية فنحن أمام واقع ، أمام مواطن كيف أنزل للشارع وأقول له الرجل والمرأة متساويين لأن الإعلانْ العالمي لحقوق الإنسان يقول كذا وكذا ، إنى أطرح حل توفيقي كمدخل للرقي بقيم حقوق الإنسان .

توجد نقطتان أتمنى أنه نتكلم فيهما من منظور أوسع بعض الشيء هما قضية التمويل وقضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،وأني أتساءل لماذا نقف عند منظمات حقوق الإنسان بالذات ونتحدث عن التمويل ، الكل يعرف جيدا أن الدولة تحصل أيضا على تمويل .و المسألة الأخرى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية أيضا كنت أتمنى أن ننظر إليها من منظور أوسع بعض الشيء وهو أن منظمات حقوق الإنسان ليس منوطا بها أن تقوم بكل شيء وكل العبء ، هذا منوط بحركة المجتمع ككل بشكل عام فى هذا الإطار ينبغي أن ندرك أن حركة حقوق الإنسان تستخدم قواعد المعاهدات الدولية والضمانات الدستورية لترى هذا الحق أو ذاك انتهك أم لا وفى نفس الوقت أعتمد على آلية النشر و مصر بها اكثر من 60 % أميين وكذلك هذه الحقوق حتى تلك اللحظة ليس لها تعريف محدد وواضح فحق التعليم مثلا ليس هناك تحديدا له ،حق السكن ، معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا نصل فيها إلى تعريف محدد وواضح و الفكر الإنسانى لم يتطور فى هذه المساحة بالشكل الكافى . وأريد ان أتساءل أين دور الأحزاب والنقابات فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإذا كان كما يقال أن منظمات حقوق الإنسان لا تعمل فى هذه الحقوق لأن الغرب و مؤسسات التمويل ترفض ذلك فأين الاحزاب والنقابات وهم ليسوا مقيدين بنفس القيود الموجودة لدى منظمات حقوق الإنسان إن صح هذا القول.



المحور الثاني

القوى السياسية وإعلام حقوق الإنسان

1- الحركة الإسلامية وحقوق الإنسان

منتصر الزيات

2- موقف حزب الوفد من إعلام حقوق الإنسان

سعيد عبد الحافظ

3- حقوق الإنسان بين الفكر والواقع من المنظور الناصري

فاروق العشري

المعقب

الأستاذ / نبيل عبد الفتاح

رئيس الجلسة المستشار / مرسي الشيخ



حقوق الإنسان في الإسلام

أ / منتصر الزيات

محامي ناشط بالحركة الإسلامية

حقوق الإنسان في الإسلام . موضوع حيوى يدور حول الضمانات الإنسانية للإنسان والتي أقرها الإسلام . ولعلى لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت أن الإسلام يسبق كل الشرائع و القوانين منذ أربعة عشر قرنا من الزمان مضت .. احترامه لحقوق الإنسان أو أدميته بوصفه إنسان " و لقد كرمنا بنى أدم و حملناهم في البر والبحر " فالإسلام كرم الإنسان دون النظر إلى جنسيته أو قوميته أو أفكاره و معتقداته و حرض الشعوب على التعارف و التآخي فكان الإسلام صاحب أول المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تسعى إلى تحقيق التعاون بين الشعوب و الدول .

قال الله تعالى فى القرآن الكريم " يا أيها الناس إنا جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا " وبعد ذلك بقرون طويلة عرفت الإنسانية عصبة الأمم ، والأمم المتحدة كمنابر لتجمع الإنسانية و تحقيق الأمن و السلم الدوليين .

و لذلك كان المعيار الوحيد للتفاضل بين الأمم و الأفراد هو بقدر الارتقاء الأخلاقي والاجتماعي " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " .ولذلك فإن كل الأنظمة التي اعتمدت على الماديات وتنكرت للأديان وأخمدت المشاعر و أطلقت الغرائز في مفاهيم إباحية شيوعية تساقطت ولم تقوى على الاستمرار لأنها قامت على غير أساس ركين .

والإسلام ضمن حقوق الأقليات فى المجتمعات الإسلامية و لقد نقلت لنا كتب التاريخ بأحرف من نور المثال الساطع الذى ضربه حاكم المسلمين فى مصر عمرو بن العاص حينما اعتدى ابنه على شاب نصرانى من أقباط مصر ، فلقد قنن حق المسيحى فى أن يقتص من المسلم و مكن الشاب القبطى من السوط ليجلد به ظهر ابنه و هو ابن الحاكم . ولقد رفض خليفة المسلمين وأميرهم على بن أبى طالب أن يقبل حكم قاض مسلم فى نزاع بينه " أى الحاكم " و بين يهودى من الأقلية لأن ذلك القاضى ميز بين الخصمين ، و انحاز إلى خليفة المسلمين وأجلسه و قال له تفضل بالجلوس يا أبا الحسن .

ما أروع هذه الأمثلة .. إننا نحاول أن نرفع الركام عن جوهر الإسلام النظيف و ندفــــع عنه كل الاتهامات التى يكيلها له أعداءه من الشرق أو الغرب بل ندفع عنه أيضا حماقـــات بعض أبنائه ،و لقد ضمن الإسلام للأقليات المقيمة فى المجتمعات الإسلامية حرية العقيدة.

قال الله تعالى فى القرآن الكريم :- " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " فكـــل مواطن فى الدولة الإسلامية له كافة حقوق المواطنة . كما أوصى بذلك النبي محمد صلـــى الله عليه وسلم و خلفائه الراشدون " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " .

و كل أصحاب الملل المخالفة للإسلام أحرار في اعتقادهم طلقاء فى أفكارهم . فأين هـذا مما تعامل به الأقليات المسلمة فى المجتمعات الغربية ؟!

هاهو العالم كله تسلى بمشاهدة مذابح المسلمين في سراييفو و بلاد البلقان أن محـــاولات آثمة للإبادة .. إبادة شعوب بأكملها لا لشيء إلا أنهم يخالفون أوربا العقيدة .

نحن نقول إن الإسلام يدعو إلي السماحة و إلى احترام الغير . هذه أدبيات حقيقية ليست مفتعلة .. و حينما ندعو إلى التآخي بيننا وبين أهل الكتاب فإن تعاليم ديننا تدعمنا :-

1-لا عنصرية في الإسلام

2-لا قبلية في الإسلام

وحينما ثار نزاع بين عشيرتى الأوس والخزرج فى حضور سيدنا محمد صلى الله عليـــه وسلم ، قال لهم أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم . و أوصى صلى الله عليه وسلم بأقبـــاط مصر و تزوج منهم وبقى على عهده مع يهود المدينة حتى غدروا هم فعاقبهم بغدرهم .

قال الله تعالى : " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود و الذين أشـــركوا ولتجـــدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين و رهبانـــا وأنـــهم لا يستكبرون " " المائدة الآية 82 " .

و اعتناء الإسلام بحقوق الفرد أن المجتمع عمد إلى عدم إيذاء جسد المطلـــوب توقيفـــه بأي صورة من صور التعذيب و إهدار كل أنواع الإكراه التي تعيب الإرادة و كـــل قـــول يصدر من متهم و هو مكره ماديا أو معنويا يهدر ولا يعول عليه . كان الإسلام أسبق فـــي تقرير هذه المعانى من كل الشرائع أو القوانين المعاصرة .

و حينما اعترفت امرأة مسلمة بارتكابها جريمة الزنا محص رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الاعتراف وراجعها فيه و أفسح لها الوقت للتفكير و العدول عن الاعتراف .. هذا المبدأ الذي قننه الفقه المعاصر بأنه خير للعدالة أن تبرأ مدان من أن تدين بريئا و فتح الإسلام الطريق طويلا أمام العفو والتخفيف فقرر" خير للإمام إلي أن يخطا في العفو من أن يخطا فى العقوبة " .

هذه ملامح لموضوع طويل عُنى به الإسلام كثيرا و تناوله فى أكثر من موضوع فى مصادره القرآن والسنة و أقوال الصحابة و التابعين و فقهاء الأمة .

حزب الوفد وإعلام حقوق الإنسان

أ / سعيد عبد الحافظ المحامى
منسق حملة الرأي والتعبير بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

مقدمة

لا شك أنه لا يمكننا أن ننكر الارتباط الشديد بين الليبرالية باعتبارها الإطار الفكرى لحزب الوفد ومنظومة حقوق الإنسان التى أرسى مبادئها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

حيث تعتبر الليبرالية التى ترجع جذورها إلى بداية القرن السابع عشر دعوة لحرية الفرد بمعناها الواسع . بل فى واقع الأمر هي دعوة للفردية بما تحمله من احترام لحق الفرد فى الاستقلال والحرية بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين وهى بذلك تعد قريبة إلى حد كبير من الضمانات والحقوق التى تضمنتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان للفرد دون ما اعتبار للجنس أو العرق أو الدين حيث تتفق الليبرالية والمبادئ ذات الصلة بحقوق الانسان في تقديس الفرد باعتباره اللبنة الأولي لبناء المجتمع .

ولا شك أن التراث الليبرالى لحزب الوفد قد ساعده بشكل كبير فى النضال من أجل إقراره الحياة الدستورية للبلاد وبناء هياكل من التشريعات والقوانين الوطنية وتطوير أشكال المشاركة العامة للمواطنين فى إدارة شئون البلاد . إلا أن ذلك بالطبع كان فى صورة علاقة جدلية بين حزب الوفد و المناخ السياسي القائم فى ذلك الوقت (الملك القصر أحزاب الأقلية) و سوف نتناول فى هذه الورقة المحاور الآتية :-

المحور الأول :- حزب الوفد النشأة التراث (1919 1955) .

المحور الثانى :- حزب الوفد الجديد (1978 1998) .

المحور الثالث :- موقف جريدة "الوفد "من إعلام حقوق الإنسان .

*** - حزب الوفد النشأة والتراث (1919 1952)**

بعد تصريح "تيودور ولسن "رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بحق الأمم في تقرير مصيرها و إصدار ما سمى بالمبادئ الأربعة عشر، قام سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية و عبد العزيزفهمى وعلى شعراوى بتكليف حسين رشدى رئيس الوزراء الاتصال بدار الحماية لتحديد موعد لمقابلة السير "ونجت "المعتمد البريطاني للحديث إليه في طلب التراخيص بالسفر إلي لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية .. و تحدد يوم 13 نوفمبر 1918 موعد للمقابلة ودارت الأحداث دورتها التي نعلمها جميعا . إلا أنه سمح للوفد المصرى بالذهاب لمؤتمر الصلح بباريس لعرض القضية المصرية في 11 / 4/ 1919 . وحدث الخلاف بين عدلىيكن وسعد زغلول أعضاء الوفد المصري ليعود سعد زغلول إلى مصر في أبريل 1921 ، و نفى سعد زغلول ورفاقه ، و بعودته فى سبتمبر 1923 صدر قانون الانتخاب الذى صدر مع دستور 1923 و تحدد يوم 27 سبتمبر موعد لبدء أجراء الانتخابات على درجتين .

وأسفرت نتيجة الانتخابات لمجلس النواب عن فوز الوفد ب 90 % من المقاعد أسقطت الجماهير رئيس الوزراء في ذلك الوقت يحي باشا إبراهيم و في 28 يناير 1924 صدر المرسوم الملكي بتكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة الجديدة و التي سميت وزارة الشعب والتي ضم إليها سعد زغلول اثنين من الأقباط رغم اعتراض الملك (1924- 1925).

و يلاحظ على أن الفترة من1924-1952 استطاع حزب الوفد تولى مقاليد الأمور في البلاد لفترة سبع سنوات متقطعة على مدار 28 عاما ارسي فيها حزب الوفد مجموعة من المبادئ ذات الصلة بالحقوق المدنية :-

1-التأكيد على حق المواطنة بصرف النظر عن الدين و هو ما تمثل فى تشكيل الوفد المصرى المسافر الى باريس وتشكيل وزارة الشعب فى 1924 و مشاركة أقباط مصر بفاعلية في ثورة 1919 و تولى مكرم عبيد سكرتارية حزب الوفد حتى عام 1942 .

2-إيمان سعد زغلول رئيس الوفد حتى عام 1927 و الناس من بعده بحـــق الشـــعب فـــى تقرير مصيره والسعي لنيل استقلاله بكافة الطرق ، السلمية منها وعبر الكفاح المسلح فـــى القناة بعد إلغاء معاهدة 1936 .

3-المشاركة بفاعلية في إقرار النظام الدستوري و الحياة النيابيـــة فـــى البـــلاد و احـــترام الدستور والخضوع لأحكامه .

4-تشجيع المرأة للمساهمة في النواحي الاجتماعية و التى بدأت بمساندة سعد زغلول لقاسم أمين في قضيته من أجل تحرير المرأة وهو الذي حدا بقاسم أمين لإهـــداء ســـعد زغلـــول كتابه الثانى " المرأة الجديدة " .

5-تشجيع الملكيات والمشروعات الصغيرة و إفساح المجال أمام رأس المـــال الوطنـــي و الذي أسفر عن تأسيس بنك مصر .

6-إلغاء سخرة النيل عام 1936 و التى كان يساق فيها شباب القرى لحراسة جسور النيـــل أمام الفيضان .

7-إلغاء ضريبة الخفر سنة 1936 وهى الضريبة التى كان يتحملها أهـــل القريـــة الفقـــراء وحدهم .

8-إصدار قانون استقلال القضاء رقم66لسنة 1943وبمقتضاه أصبح القضاء سلطة مســـتقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية و نظم القانون طريقة تعيين القضاه وترقيتـــهم و نقلـــهم وندبهم وعدم قابليتهم للعزل.

9- أ- إصدار قانون عقد العمل الفردى والذى نظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

ب- قانون عقد العمل الجماعي

ج- قانون تحديد ساعات العمل والذي حدد ب 8 ساعات .

د- إصدار قانون النقابات العمالية 1943 و الذي أعطى العمال حق تكويـــن النقابـــات لأول مرة في مصر .

ه- إصدار قانون الضمان الاجتماعي .

و- إصدار قانون محو الأمية و قد تحددت فيه مدة 5 سنوات لمحو الأمية في مصر .

ك- إصدار قانون إنصاف الموظفين الذي رفع مرتبات الموظفين والعمال و حسن من أجورهم .

10- إصدار قانون تخفيض ضريبة الأطيان الزراعية على صغار المزارعين و إعفاء من لا تتجاوز ضريبتهم المربوطة 50 جنيه من الضرائب .

11- إصدار قانون مجانية التعليم الابتدائى و الثانوى .

و لقد ظل حزب الوفد حتى عام 1952 حين أقيلت الوزارة الوفدية في 27/ 1/ 1952 بعد حريق القاهرة ، يعبر عن 80% من الشعب المصرى وهى ذات النسبة التى حصل عليها فى الانتخابات الأخيرة عام 1950 .

و صدر الإعلان الدستوري في يناير 1954 و بمقتضاه تم حل الأحزاب جميعا وصودرت جريدة المصرى لسان حال حزب الوفد فى ذلك الوقت بعد أن فشلت حركة يوليو في تثنية أحمد و حسين أبو الفتح عن مساندة النحاس و مطالبة الجريدة لعامين كاملين بعودة الحياة النيابية للبلاد لتغلق صفحة الوفد من تاريخ مصر حتى عام 1978 .

ثانيا :- حزب الوفد الجديد 1978 1998

قامت بعض قيادات الوفد في مجلس الشعب في عام 1978 بتقديم طلب للجنة الأحزاب للموافقة على تأسيس حزب جديد باسم حزب "الوفد الجديد "و وافقت اللجنة و تأسس الحزب في 4 فبراير 1978 إلي أن أصدر رئيس الجمهورية في ذلك الوقت قانون حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي فقام الحزب بتجميد نشاطه في يوينو 1978 ألا أنه عاد في عام 1984 ليستأنف نشاطه .

قام الحزب بإصدار جريدته الناطقة بلسان حاله في ذات العام برئاسة مصطفى شردى صاحب التاريخ الصحفي الطويل فضلا عن كونه منتميا لحزب الوفد و لعائلة وفدية و استمر شردى لمدة 5 سنوات حتى وفاته في يونيو 1989 و قد كان شردى بسجله خير قائد لمسيرة الوفد في ذلك الوقت إذ خاض حزب الوفد معارك كثيرة طويلة في مجال الدفاع عن الحياة النيابية والتشريعية في البلاد وهو ما تمثل في معركة حزب الوفد وجريدته مع الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ، و كذلك خاض الوفد وجريدته معارك ضارية في الدفاع عن حرمة الحياة الخاصة للمواطنين والحق في سلامة الجسد ، و هو

ما تمثل في معركة الوفد مع زكى بدر وزير الداخلية الأسبق و التي انتهت بقيام طلعت رسلان عضو حزب الوفد بمجلس الشعب بصفعه أثناء إدلاء وزير الداخلية ببيان أمام المجلس.

ولا شك أن الخمس سنوات تلك قد شهدت نضالا لحزب الوفد و جريدته من أجل إقرار الحقوق المدنية و السياسية ، لكن عابها كما ذكرنا ارتباطها الشديد والوثيق بالمناخ السياسي القائم دون النظر لهذه الحقوق باعتبارها حق أصيل من حقوق الإنسان فى المقام الأول ، و هو ما جعلها معركة سياسية بحتة ، حفزت الحزب وجريدته بعيدا عن المفهوم الضيق لحقوق الانسان ، وهو ما نعنى به بداية ظهور جماعات منظمة لحقوق الإنسان فى مصر فى ذلك الوقت .

و بوفاة مصطفى شردى وتولى جمال بدوى رئاسة تحرير الوفد . و لا شك أنه يختلف كثيرا فى نواحى عديدة في أفكاره مع الراحل شردى وهو ما انعكس بشكل كبير على قيام جريدة الوفد بتغطية نشاط حزب الوفد حتى يمكننا رصده وتتبعه ، إلا أن الحزب ظل بعيدا عن الخوض بعمق فى قضية حقوق الانسان الاقتصادية و الاجتماعية ، اللهم إلا الاهتمام الملاحظ بقضية البيئة الإهمال الطبي بالمستشفيات و التأمين الصحى و مساكن العشوائيات .

ورغم تعدد منظمات و مراكز حقوق الإنسان في مصر في ذلك الوقت ظل حزب الوفد رغم تراثه الليبرالي بعيدا عن الخوض بعمق في مجمل الحركة وأن ذلك لم يكن موقفا تجاه منظمات ومراكز حقوق الإنسان بقدر ما هو موقف تجاه القائمين على هذه الحركة حيث يعتقد قادة الحزب أن القائمين على هذه المنظمات و المراكز من الناصريين و الشيوعيين الذين لا يحق لهم الحديث عن حقوق الإنسان حيث كانت معظم القوانين المقيدة لحقوق الإنسان و الحريات والتي يطالبون اليوم بإلغائها قننت في الفترة التي ظل الناصرين يحكمون فيها مصر من 1952 1970 .

مثال :- قانون الطوارئ 162 لسنة 1958 ، قانون الجمعيات 32 لسنة 1964 ، قانون مباشرة الحقوق السياسية 73 لسنة 1956 و غيرها فضلا عن أن الشيوعيين تتناقض أفكارهم التي يعتنقونها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذاته .

وهذا الموقف من قبل قادة الحزب قد أثر و بشكل كبير على مجمل الحركة و أصابها بقدر من النقص نتيجة إحجام حزب الوفد وقيادته عن المشاركة بفاعلية فى حركة حقوق الإنسان فى مصر ، إلا أن ذلك لم يمنع انخراط بعض كوادر الحزب و قياداته فى العمل فى منظمات و مراكز حقوق الإنسان فى مصر ، و على سبيل المثال يضم مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أربعة أعضاء من قيادات الوفد وهم : عبد العزيز محمد د. أيمن نور د. عاطف البنا المستشار سعيد الجمل و على مسافة قريبة يشارك الدكتور إبراهيم دسوقى أباظة فى مجمل نشاطات المنظمات و المراكز ، كما أنه عضو فى مجلس أمناء "مركز الأرض" ، فضلا عن وجود بعض الصحفيين المنتمين لحركة حقوق الإنسان و المتميزين بنشر كل ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان فى مصر في جريدة الوفد ، و هم مجدى حلمى من خلال صفحة "النقابات "، و محمود على من خلال صفحة " وطنى حبيبي" الأسبوعية .

ثالثا :- موقف جريدة الوفد من أعلام حقوق الإنسان

هل نمتلك آلية إعلامية لحركة حقوق الإنسان فى مصر بعد 15 عاما من ظهور مؤسسات حقوق الانسان فى مصر ، اعتقد أننا لم نحقق كثيرا فى هذا الشأن ، لكنها محاولات متناثرة من هنا وهناك . نتذكر فى المقام الأول الإعلام المقروء و حلقات النقاش و الموائد المستديرة و أخيرا استحدث "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "الإعلام المرئي من خلال العروض الفنية التى يقدمها المركز من منظور حقوق الإنسان ، وتعد جريدة الوفد كسائر الجرائد الأخرى في تعاملها مع إعلام حقوق الإنسان متسما بالانتقائية ، فالقضايا ذات الصلة بالحقوق المدنية و السياسية تفرد لها مساحات واسعة بينما تضيق هذه المساحات إذا كانت الموضوعات بعيدة عن توجهات الحزب وهو الأمر الذي تفعله جرائد المعارضة دون استثناء وعلي اعتبار أن الجرائد الحكومية لا تنشر أية موضوعات ذات صلة بحقوق الإنسان عدا بالطبع هجوم الوزراء و المسئولين على منظمات ومراكز حقوق الإنسان في مصر .

و قد كان لجريدة و حزب الوفد موقفا موضوعيا و بارزا من قانون العمل الموحد و هو الذى عبرت عنه الجريدة عبر شن حملة صحفية ضد القانون والتي استمرت لستة

أعداد و كذلك لا يمكن أن ننكر موقف حزب الوفد وجريدته من قانون الصحافة 93 لسنة 1995 الذى عرف إعلاميا "بقانون اغتيال الصحافة "، حيث قام حزب الوفد بعقد مؤتمر موسع ضم كافة زعماء الاحزاب و المستقلين فى مصر لإعلان اعتراضهم على القانون .

و شهد عام 1996 اهتمام جريدة الوفد بمناقشة أوضاع الأطفال في مصر الأحداث أطفال الشوارع التعليم فى المدارس و ذلك من خلال عدة تحقيقات صحفية بالجريدة .

كما شهد عام 1996 ومنتصف عام 1997 اهتمام جريدة الوفد بقضية التعذيب داخل أقسام الشرطة واحتل الاهتمام بالأسرة المصرية على صفحات جريدة الوفد و ذلك تحت عنوان " الأسرة المصرية ماذا حدث لها " حيث نشر عدة تحقيقات حول أوضاع الأسرة " قانون الأحوال الشخصية الزواج التفكك الأسرى قانون الجنسية " .

خاتمة

مما سبق يتضح أن حزب الوفد فى الفترة من 1924 1952 قد أرسى مبدأ دعم الحقوق المدنية للمواطنين وشارك بفاعلية من خلال الفترة القليلة التى حكم فيها فى تطوير التشريعات التى تضمن للأفراد هذه الحقوق بينما اتسمت العودة الجديدة للحزب بخوض معارك سياسية لا شك أنها كانت غاية فى الأهمية إلا أنها كانت من وجهة نظرى على حساب قضايا أخرى لا تقل أهمية عن قضية الإصلاح السياسي . كما أن جريدة الوفد و التى لم يسعنا الوقت لاستعراضها و تبويب أهم موضوعاتها من منظور حقوق الإنسان لاستخلاص مدى تعبيرها عن مجمل حركة حقوق الإنسان فى مصر وهو ما نتمنى أن نقوم به مستقبلا .

حقوق الإنسان بين الفكر والواقع

من منظور ناصري

أ / فاروق العشرى

عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري

حقوق الإنسان بين الفكر والواقع

أصبحت قضية حقوق الإنسان تتمتع بأهمية كبري بين الاهتمامات الفكرية منذ أوائل هذا القرن و بخاصة قرب الحرب العالمية الثانية حيث غدت حقوق الإنسان وحرياته الفردية والجماعية شأنا عالميا بعد أن ظلت فى القرن الماضى شأنا وطنيا محصورا أو يدور في عقول فئة من الثوريين أو قلة من المفكرين الإصلاحيين .

وقد انتقلت العناية بهذه الحقوق من ميدان المبادئ الأخلاقية والنظريات الفلسفية و الأيديولوجيات السياسية الاجتماعية إلى ميدان الممارسة الواقعية من جانب الأفراد والجماعات البشرية ، و بات التساؤل ليس عن تقنين الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية فحسب ، بل عن طلب الوسائل القانونية و الشرعية لضمان تطبيقها و على إنشاء آليات مناسبة لرقابة هذا التطبيق ولردع الانتهاك .و أصبح الفكر السياسي يربط بين مجموعة حقوق الإنسان المتكاملة (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية) وبين نظام الحكم فى الدولة والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فى المجتمع .و اتجهت الأنظار في الوقت الحاضر إلى رصد الفجوة بين الإقرار بالمبادئ و الاعتراف بشرعية الحقوق والنص على ذلك في دساتير الأنظمة القائمة والمصادقة على المواثيق الدولية من جهة ، و تعطيل ممارستها و انتهاك هذه الشرعية خاصة فى مجتمعات العالم الثالث من جهة أخرى .

و بينما تعتبر الأمية -خاصة في العالم العربي ودول العالم الثالث - من أكبر معوقات الإدراك والوعي ، كما أنها السبب الرئيسي فى التأخر في مختلف مجالات الحياة ،و في مجال الممارسة السياسية ، حيث تفقد جانبا هاما من جدواها وتجعل المواطن الأمي غير متبصر بحقوقه ، بل لا يرقي إدراكه أن له على الحاكمين حقوقا وأن له الحق فى الخيار بين النخب الحاكمة و حق المشاركة فى إصدار القوانين و تسيير الشئون العامة.

فإن التعتيم الإعلامي على التعريف بحقوق الإنسان ، أو الترويج الإعلامي لمجموعة من القيم والأفكار تحاول من جهة أخري أن تسلب إرادة الجماهير في إدراك حقوقها و السعي من أجل المطالبة بها أو الدفاع عنها .

و من الملاحظ أن " حقوق الإنسان " أصبحت تستخدم الآن كورقة مطلقة بشكل واقعي فى السياسات العالمية المعاصرة عندما تتميز هذه السياسات بنظام " الدولة الأمة " التي يجب أن تكون فيها الأولوية العملية الطاغية للدول هي أمنها ، وإلا توقفت عن الوجود . وفي سائر الدول أضحي مصطلح " حقوق الإنسان " يوحي بأن مثل هذه الحقوق ذات أولوية قصوى بالنسبة للسلطات العامة وإن اختلف الدافع و الأغراض من دولة لأخرى، ومن جانب أخر فقد تبلور فى نظر الأفراد ومن يدافعون عن حقوق الإنسان فى سائر الدول ، أن الهدف النهائى من اللغة والممارسة بشأن " حقوق الإنسان " أن أمثال هذه الحقوق هي وسيلة لغاية هي الكرامة الإنسانية .

التطورات الحديثة في النظرة إلي حقوق الإنسان

أ / من الناحية القانونية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية و ما ارتبط بها من فظائع و أهوال كان لها انعكاساتها على إهدار حقوق كثير من الشعوب والأفراد ، فقد تطلعت دول العالم إلى العمل على إنشاء نظام عالمي يهدف إلى سيادة الأمن و السلام بين الدول بما ينعكس على الشعوب فى الرفاهية وتحقيق الرخاء .

ومن هذا المنطلق تضمن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 فى المادة "55" منه أنه " من أجل خلق ظروف من الاستقرار والرفاهية الضروريان للعلاقات السلمية والودية بين الأمم القائمة علي الاحترام لمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير مصير الشعوب فإن الأمم المتحدة سوف تعزز :-

مستويات أعلى من المعيشة و العمالة الكاملة ، و ظروف للتقدم الاقتصادى والاجتماعي والتنمية .

حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية و الصحية الدولية و ما يتصل بها ، التعاون الثقافي والتعليم الدولي .

احترام عالمى لحقوق الإنسان و مراعاتها ، و حريات أساسية للجميـــع بـــدون تفرقـــة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وانبثاقا من تلك النصوص ، و تحقيقا لتلك الغايات صـــدر الإعـــلان العـــالمي لحقـــوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 الذي تضمـــن فـــي جانب منه حقوقا ذات نطاق عام وغير عملي مثل " لكل شخص حق في نظام اجتمـــاعي و دولي و الذي يمكن من خلاله تحقيق الحقوق والحريات الموضحة في هذا الإعلان بشـــكل كامل "

ومن الملاحظ أن الإعلان العالمي منذ ذلك الوقت الذي تقرر فيه كان ناقصا فـــى ثـــلاث جوانب:- فهو لم يكن قانونا ملزما بل على الأصح توصية من الأمم المتحدة إلى الدول. -وفى بعض جوانبه كان ذا طابع عام كالمادة (55) من ميثاق الأمم المتحدة ومثـــل مـــا ورد في المادة (3) التى تؤكد أن " لكل شخص الحق فى الحياة و الحرية والأمن لشـــخصه" - ولم يقدم الإعلان أية وسائل للتنفيذ غير النية الطيبة للدولة . غـــير أنـــه فـــى حيـــن أن الإعلان لم يكن قانونا دوليا فى عام 1948 فإنه مهم من الناحية القانونية لسببين :-

الأول :- هو أنه يعكس محاولة مستمرة للتحرك من الكلام الزائف إلى اهتمام حقيقـــي بحقوق الانسان .

الثاني :- فإنه وإن لم يكن قانونا دوليا فى عام 1948 - فإنه مهم من الناحيـــة القانونيـــة حيث اعتبر بمثابة بيانا رسميا عن معنى المادة (55) و التي هي قـــانون . و قـــد أصبـــح الإعلان جزءا من القانون العرفي أو شبه قانون و قد أعيد تأكيد الإعلان العـــالمي بـــدون معارضة عدة مرات و أدمجته دول عديدة فى دساتيرها الوطنية .

و بعد ذلك أسفرت جهود عشرون عاما تقريبا من المفاوضات في الأمم المتحـــدة عـــن معاهدتين حول حقوق الإنسان ، تتعلق المعاهدة أو الاتفاقيـــة الأولـــى بـــالحقوق المدنيـــة والسياسية والثانية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي تم إقرارهمـــا و فتحـــت للتوقيع و التصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة بتاريخ 16 ديسمبر 1966 واعتبـــارا من عام 1976 أصبحت المعاهدتان ساريتي المفعول قانونا بالنسبة للدول الملتزمة . و قـــد

تضمنت الديباجة فى كل منهما النص على أنه " اعترافا بأن هذه الحقــوق مســتمدة مــن الكرامة الفطرية لشخص الإنسان " .

و في نفس العام تم إقرار البرتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية بشأن الحقــوق المدنيــة والسياسية الذي بدا سريان مفعوله في 26 مارس 1976 ، والذي استهدف منه تعزيز تحقيــق أغراض الاتفاقية المذكورة و تنفيذ أحكامها ، و ذلك بأنه من المناسب تمكين "لجنة حقــوق الإنسان " والتي تضمن البرتوكول كيفية تشكيلها " ومن أين تتلقى التبليغات مــن الأفــراد الذين يدعون انهم ضحايا انتهاكات لآية حقوق موضحة في الاتفاقيــة ، أي أنــها تتلقــى تبليغات تتعلق بدولة طرفا في الاتفاقية إلى جــانب أن تكــون طرفــا فــي الــبرتوكول الاختياري حيث تنظراللجنة التبليغات ، ثم تقوم بلفت نظر الدولة الطرف فــي الــبرتوكول بانتهاك أي نص في الاتفاقية على آن تقوم الدولة المتلقية خلال ستة شهور من إبلاغــها ، بتقديم تفسيرات أو بيانات كتابية توضح المسالة و الإصلاحــات إذا كــانت قــد اتخــذت بواسطة تلك الدولة ، و تقدم لجنة حقوق الإنسان آراءها إلى الدولة الطرف المعنية و إلــى الفرد ذاته .

و قد كان للحرب الباردة وما صاحبها من مجادلات أيديولوجية صلــة بتطــور قواعــد حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، كما انه يعد تغير عضوية الأمم المتحــدة فــي أواخــر الخمسينات والستينات وزيادة عدد الدول " غير الغربية " إلى التشديد على حقوق إيجابيــة واشتراكية و اجتماعية ، إذ بينما كان الميثاق والإعلان قد تأثرا بشــدة بواســطة تشــديد غربي على حقوق سلبية أو " معوقة " ، واصبح التأكيد البلاغي أو العــام علــى " حقــوق إيجابية " تعطى "الحرية إلى " شعوب وأفراد كانوا مؤهلين لحقوق إيجابية تلزم الحكومــات بعمل أشياء معينة.

وهكذا وجد نوعين من التوترات الأساسية و المتصلة فى تطور قواعد حقوق الإنسان، بيــن الحقوق المدنية – السياسية ،والحقوق الاجتماعية –الاقتصادية ، بين حكومات اكثر أو اقــل .و قد تلى ذلك صدور معاهدات من الأمم المتحدة تتعلق بتكوين النقابات للعمال الزراعييــن و القيود على عمال السخرة ، و حرية تكون النقابات و التنظيم ، وضد إبــادة الجنــس ، وحقوق الإنسان و اللاجئين والتفرقة العنصرية ، و غيرها . كما حصلت حقوق الإنســان

فى الصراع المسلح على أكثر تطوراتها اتساعا فى عام 1949 (اتفاقيات جنيـــف) التـــى عززتا عام 1977 بالمعاهدتين الإضافيتين وحتى منتصف التسعينات بلغ عدد ما صدر فـــي هذا المجال 23معاهدة لحقوق الإنسان و13 إعلانا رئيسيا بشان حقوق الإنسان .

ب في التطبيق

من الناحية العملية تفاوت مدى اعتبار حقوق الإنسان من جهة و مدى الحـــرص علـــى توفير المناخ و الظروف الملائمة لضمان تحقيقها و ذلك من دولة لأخرى ، ففـــي أوربـــا الغربية الديمقراطية يتوفر أعلي النظم تطورا للحماية الدولية لحقوق الإنسان ، حيث بـــدأ فى عام 1953 سريان الاتفاقية الأوربية بشان حقوق الإنسان والتي تؤكد حقوقـــا مدنيـــة و سياسية واسعة و لقد انضمت لها كل الدول الأوربية الإحدى والعشـــرين الأعضـــاء فـــي المجلس الأوربي ، إذ تنشئ الاتفاقية جهازا للمساعدة فى التنفيذ فى صورة لجنـــة توفيـــق ومحكمة دولية ، ولم ترفض أى ديموقراطية أوربية قط تنفيذ حكم ملـــزم مـــن المحكمـــة الأوربية لحقوق الإنسان و هناك سلطة تتخطى الحدود بشأن حقوق الإنســـان فـــى أوربـــا الغربية هذا ولم تتكرر تجربة أوربا الغربية في إنشاء نظام دولي لحقوق الإنسان بصـــورة كاملة فى أية منطقة أخرى .

و بالنسبة للشرق الأوسط و منطقة آسيا ، فإنه ليست هناك أية معاهدات إقليميـــة حـــول حقوق الإنسان . و إن كان هناك لدى الجامعة العربية فعلا لجنة عربيـــة دائمـــة لحقـــوق الإنسان منذ عام 1968 ، وقد شكلت اللجنة وفودا وطنية و خطة عمل إقليمية ، و هي تعلـــق فعلا على تقارير حكومية و لكنها أعطت الأولوية في عملها إلي المسألة الهامة ولكنـــها محدودة لحماية حقوق فى الأراضي المحتلة بواسطة إسرائيل .

و إلى الآن فإنه يلاحظ أنه في أجزاء من أمريكا اللاتينية تكاد تكـــون معاملـــة الســـكان الهنود الأصليين تقترب من إبادة الجنس . و كذلك ما يجرى مـــن إهـــدار لكافـــة حقـــوق الانسان وإلى انتهاكات صارخة لها على نطاق واسع يوميا فى الأراضـــي المحتلـــة مـــن الكيان الصهيوني .

ج- العملية التشريعية الأولية لحقوق الإنسان :- العملية التشريعية فى مجـــال حقـــوق الإنسان ، هى دائما عملية سياسية . و الدول الخاضعة الوحيدة كلية للقانون هذه الـــدول ،

هى العامل الأول الذي يصنع القانون . و الدول هى حيوانات سياسية تعمل بوسائل سياسية .

ومما يثير السخرية أنه فى حين أن الحقوق تجرى دراستها غالبا بواسطة الفلاسفة و رجال القانون ، فإن معايير الحقوق تنتج بوضوح من عملية سياسية .

ولا يخفى إن القوة الفعالة وراء صنع كل الدساتير التى تحوى قوانين للحقوق أو نصوصا عن حقوق الإنسان هى قوة سياسية فى المقام الأول . ومهما يبدو الدستور الوطنى ملتزما بالتشريع باعتباره القانون الأعلى للبلاد ، فإنه يتعامل بصورة أساسية مع كل السياسات ، أى من يقود ؟و بأية نية ؟ ولأي غرض ؟ وبأية وسائل ؟ وبأية قيود .

و قواعد حقوق الإنسان يفترض أن تؤثر على ممارسة السلطة ، و الدول دائما تهتم بالسلطة ، و خاصة فى نظام الدولة أساسا حيث يعتمد أمنها على سلطتها .

وفي الوقت الحاضر أصبح من المرفوض فكرة أن الدولة في التشريع يجب أن تسيطر فقط على العنف ، ولا تفعل شيئا بشأن العدالة الاجتماعية و الاقتصادية ، و نفس الوضع ينطبق أيضا على المستوى الدولي .

وصار الاهتمام بالعدالة بما تعنيه من الإشارة إلي الكرامة الإنسانية للأشخاص سواء كأفراد أو مجموعات أو شعوب .

و تطور حقوق الإنسان على المستوى الدولى ، يعكس تشديدا متزايدا على المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، والانتقال من الحقوق المدنية والسياسية لإبراز الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للفرد بشكل جلى .

وانتقلت المناداة إلى أنه لا معنى من كل تلك الحقوق،ولا تؤدى إلي الكرامة الإنسانية إلا إذا تجنب المرء بعض المواقف مثل الحروب الكبرى والفقر المدقع، والبيئة الملوثة وحيث يتردد التساؤل: " ما الفائدة على أية حال من حق الانتخاب إذا لم أجد ما يسد رمقي ؟" .

ثالثا حقوق الإنسان فى الوطن العربى

تعد قضية حقوق الإنسان بمفهومها الحديث من القضايا المستحدثة فى الفكر السياسي العربى ولا يزال معظم النظم العربية يقاوم الاعتراف بالفكرة ولا يزال إصدار مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان يتعثر فى أروقة الجامعة العربية منذ عام 1970 .

ومن الملاحظ أن كثير من الدساتير العربية تحيل تنظيم الحريات وضمانات حقوق الإنسان إلى القوانين،ولا تضع ضمانات كيفية لهذه الحقوق ، وبعضها يتضمن مواد تخول الحاكم صلاحيات استثنائية كفيلة بهدم هذه الضمانات .

و فى كافة الدول العربية تخول قوانين الطوارئ والأحكام العرفية جهات الإدارة سلطات واسعة لا تخفى خطورتها على قضايا حقوق الإنسان .

ومن أبرز الانتهاكات فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التعديلات على حقوق العاملين فى المهجر العربي بدءا من نظام الكفيل وغياب الضمانات ، و الانتهاء بتخفيض الرواتب والطرد الجماعى .

و يقابل ذلك الوجه الآخر من زيادة الوعي المتنامي بين الأفراد في أقطار الوطن العربي بقضية حقوق الإنسان ، إلا أنه يقف في سبيل ذلك (كما ترصد تقارير المنظمتين العربية والمصرية لحقوق الإنسان) حرمان المواطن العربي من ممارسة حقوقه السياسية وحرياته الأساسية ومنها حقه في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات بما في ذلك الأحزاب السياسية وحقه في المشاركة في الشئون العامة وفى ان ينتخب و ينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دورية بالاقتراع العام و بالتصويت السري و على قدم المساواة بين الناخبين .

وتزداد الصورة سوءا بسبب الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن العربي كلما فكر أو رغب في ممارسة أي من تلك الحقوق السياسية ، و عندما تتعرض حقوقه المدنية للانتهاكات الصارخة،إذ يحرم من حقه في حرية الانتقال و الخروج من بلده أو العودة إليها ، و في الأمان على شخصه و يتعرض للتوقيف أو الاعتقال أو الاختفاء و إلى سوء المعاملة أو التعذيب أو العقوبة القاسية أو الحاطة بكرامته وأحيانا كثيرة إلى حرمانه من الحق في الحياة تعسفا ، كل ذلك دون اتهام معلن أو تحقيق قانوني أو محاكمة عادلة تجرى أمام قاضيه الطبيعي،وكثيرا ما تمارس تلك الانتهاكات في ظل قوانين عرفية وطوارئ أو قرارات إدارية غير معلنة خلافا لإحكام الدستور المعنى أو الاتفاقيات الدولية الملزمة . هذا وتكشف الأحداث كل يوم مدى حجم الفجوة بين ما نتطلع إليه من حقوق للإنسان العربي من ناحية ، و بين الواقع الذي يعيشه من ناحية أخرى .

الجزء الثاني : حالة مصر

أولا :- الحقبة الناصرية

منذ قيام ثورة يوليو (1952) سعى النظام إلى أجراء تغييرات واسعة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي استهدفت توفير مناخ وضمانات تكفل لأفراد المجتمع ممارسة الحقوق السياسية والمدنية على أساس من مضمون اجتماعي واقتصادي ،و قد تبلور هذا الاتجاه نظريا في ميثاق العمل الوطني الصادر عام (1962) في التعامل مع مجموعة حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية ذلك من خلال المنطلقات الرئيسية التي تبلورت فيما يلي :-

1-إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية .

2-إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات .

3-إن الصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره و إنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

وأنه من الضمانات اللازمة لذلك :-

أ أن تقوم التنظيمات الشعبية السياسية بالانتخاب المباشر ، وأن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية ووجوب ضمان نصف عدد مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع المستقبل وتوجيهه .

ب- تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة باستمرار فوق سلطة الدولة التنفيذية ، باعتبار ذلك هو الوضع الطبيعى الذي ينظم سيادة الشعب .

ج-إن تكافؤ الفرص هو التعبير عن الحرية الاجتماعية، و يتحقق لكل مواطن من خلال:-

حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء ، مجود سلعة تباع وتشترى وإنما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى . وأن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة .

حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه .

حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده و مع العلم الذي تحصل عليه.توسيع نطاق التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض ليغطى الكافة من يستحقون هذا التأمين .

مساواة المرأة بالرجل .

حرية العقيدة الدينية بلا تمييز أو تعصب .

لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال .

د- حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديموقراطية وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها،وأن أبرز مظاهر حرية الكلمة هو حرية الصحافة التى يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ومن هذه المنطلقات كان الاتجاه خلال الحقبة الناصرية على تحقيق مجانية التعليم،وتكافؤ الفرص، وتطوير قوانين العمل ،وتعزيز المراكز الاجتماعية للقوى المنتجة ،و تحديد حد أدنى للأجور، و فرض حماية قانونية على مشاركة الفئات المهمشة فى المجالس النيابية بتخصيص نصف مقاعدها للعمال و الفلاحين لتمثيل مصالحها بشكل فعال ، وحماية مكتسباتها الاجتماعية والسياسية و السماح بمشاركة المرأة في العمل السياسي لأول مرة وكفالة حقها فى الانتخاب والترشيح فى المجالس النيابية (دستور 1956) . كما عززت مبدأ الديموقراطية القاعدية بتعزيز المشاركة الشعبية فى المحليات ، و مشاركة العمال فى إدارة مؤسسات الإنتاج وتوسيع أسلوب الديموقراطية في الإدارة (بتشكيل اللجان الإنتاجية عام 1969) و مشاركة الفلاحين فى التعاونيات ، وتعزيز العمل النقابي .

كما أنه فى مجال اشتراك الجماهير فى العمل السياسي،فإنه عوضا عن إلغاء الأحزاب عام 1953 اتجهت الممارسة إلى فتح الباب أمام الجماهير للمشاركة السياسية من خلال صيغة بدأت بائتلاف سياسي عريض عبر صيغة تحالف وطنى شامل بدأ فىمرحلة السعى لتحقيق استغلال مصر ، وانتهى إلى صيغة تحالف قوى الشعب العامل عام 1962 فى مرحلة التحول إلى الطريق الاشتراكي .

ثانيا في مرحلة الردة

و بعد ما وقع من ضرب للتجربة الناصرية و الانقلاب عليها ، و استخدام سلطة الدولة ذاتها وأدواتها و أساليبها لتحقيق ذلك ، إلى جانب تكاتف قوى الثورة المضادة فى الداخل والخارج بالإسهام في تحقيق هذا الغرض ، فإن الناصريين بعد دراسة المتغيرات التى استجدت على الواقع و عملا على استشراف رؤية واضحة للمستقبل ، واضعة فى اعتبارها ثوابت التجربة و متغيرات هذا الواقع ، توصلوا إلى تأكيد سلامة و ثبات المنطلقات التالية:-

أن ثوابت التجربة الديموقراطية فى الربط بين الديموقراطية السياسية و الديموقراطية الاجتماعية كانت صحيحة ، ولا زالت صحيحة بكل المعايير وتظل مشروعا للمستقبل . وأنها بقدر التحرر من الاستغلال وتأكيد تكافؤ الفرص والتخلص من ضغوط العوز والحاجة هو السبيل إلى المشاركة السياسية الحقيقية .

إن كفالة حماية قانونية للمراكز التشريعية للقوى المنتجة من عمال وفلاحين أمر لا غنى عنه ليس فقط فى حماية هذه الفئات التى يقوم على أكتافها الإنتاج وإنما أيضا بحكم توافق أهدافها مع أهداف المشروع النهضوى الوطنى فى بناء التقدم على أرض الوطن .

إن الحرص على تحقيق حماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية هو أمر ضروري يربط بين الديموقراطية و حقوق الإنسان كوحدة لا تتجزأ .

التأكيد على أن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حافز على النضال ، و على العمل وعلى الإبداع ، ويرتبط بذلك أن الإقناع الحر هو القاعدة الصلبة الإيمان ، و أن الإيمان بغير الحرية هو التعصب .

أن مطلب الدولة القوية ودورها المركزى لا يمكن أن ينفصل عن كفالة حقوق المواطن و حرياته الأساسية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية مع الأخذ في الاعتبار أن سلطة الدولة المركزية ليست ولا ينبغي أن تكون هدفا فى حد ذاتها ، لأنها قد تصبح قمعية إذا أفلتت من عقالها بحيث تصبح قوية بمواطن ضعيف . ذلك " أن الانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وبنّاؤه المقتدر " .

إن سلطة المجالس الشعبية التى يتعين أن يتوفر لها الشروط والضمانات لتقوم على أساس من الانتخاب الحر المباشر يتعين أن تكون سلطتها باستمرار فوق سلطة الأجهزة التنفيذية .

وفى داخل المجتمع المصرى فإنه إزاء التعدد القائم بين أفراده في الاتجاهات وإزاء التطورات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على واقع المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة ، وما برز من تعدد فى الاتجاهات الفكرية والثقافية ، وزيادة حدة التفاوت الطبقى و بالتالى تعارض المصالح بين طبقات المجتمع ، و فى غيبة وجود مشروع وطنى للنهضة الشاملة يقوم على التخطيط القومي الشامل ، فإن وجود **التعدد الحزبي** تعبيرا عن كل ذلك ، و هو الوعاء المناسب للتعبير عن هذا الواقع المتضارب وأنه على الشارع السياسي يقع عبء تقرير المصير .

ج-في مجال الواقع

فقد صدقت حكومة مصر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية فى مجال حقوق الإنسان منها:-

*-الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية

*-لاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

*-الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

*-إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة .

و تطبق مصر الدستور الصادر فى 11 سبتمبر 1971 المعروف باسم " الدستور الدائم " وإن كان يشهد له البعض بأنه تقدم على غيره من الدساتير المصرية فيما يتعلق ببعض ضمانات حقوق الانسان فقد :-

قيد سلطة الضبطية القضائية فى القبض علي المتهم أو تفتيشه بحالة التلبس (م 34) .

واستلزم أن يكون دخول المساكن وتفتيشها بأمر قضائي مسبب (م 44) .

ونص على مبدأ افتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته (م 67) .

علي أن النقد الأساسي الذي يوجه لهذا الدستور :-

*- أنه يعطى لرئيس الجمهورية صلا حيات استثنائية لم يسبق لدستور سابق أن منحـــها لرئيس جمهورية ، وينصب النقد على المادتين (74 ، 108) . إذ تعطــي المــادة (74) لرئيس الجمهورية فى حالة قيام خطر يهدد الوحدة الوطنية و ســلامة الوطــن أو يعــوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري حق اتخاذ إجراءات لمواجهة هذا الخطــر و استفتاء الشعب على ما اتخذه من إجراءات خلال 60 يوما ، كما تعطــي المــادة (108) للرئيس صلاحيات تشريعية واسعة بناء على تفويض مجلس الشعب .

و مما يذكر أنه استنادا لنص المادة (74) المذكورة أن أصدر رئيس الجمهورية-أنــور السادات- قرارا بالقانون رقم 2 لسنة 1977 فى أعقــاب انتفاضــة 18 ، 19 ينــاير 1977 ، بموجبه رفعت عقوبة التجمهر إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، و كذلك الإضــراب . وهــي نفس الأفعال التي كان يعاقب عليها القانون حتى 3 فبراير 1977 بستة اشهر حبس.

ومن أخطر القوانين جورا على حقوق الإنسان قانون الطوارئ الذي يكاد يكون مطبقــا بشكل مستمر منذ عام 1939 ، وقد أعيد العمل به فى عصر "الرئيس مبارك" منــذ توليــه السلطة فى أعقاب اغتيال سلفه في السادس من أكتوبر عام 1981، و يجرى من ذلك الحيــن تجديد فترة سريانه دوريا . و يمنح هذا القانون السلطة التنفيذية سلطات واسعة من بينها:-

وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع و الانتقال والإقامة والمرور في أمــاكن أو أوقات معينة .

القبض على المشتبه فيهم من الخطرين على الأمن و النظام العام و اعتقالهم.

الترخيص بتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

مراقبة الرسائل أيا كان نوعها و مراقبة الصحف والمطبوعات قبل نشرها و مصادرتــها وتعطيلها و إغلاق أماكن طبعها .

إصدار أوامر تنفيذية من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه يلــتزم الكافــة بتنفيذهــا (وهى ما أصطلح على تسميتها بالأوامر العسكرية) و يجوز القبــض فــي الحــال علــى مخالفيها و معاقبتهم بالعقوبات المنصوص عليها فيها ، والتى تصل إلى الأشغال الشــاقة المؤقتة بناء على أحكام تصدر من محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا ولا يجوز الطعن فيــها بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها.

جواز إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام بقرار من رئيس الجمهورية أو مـــن يقوم مقامه إلى محاكم أمن الدولة .

ومن الجلي أن الاختصاصات التى يخولها قانون الطوارئ للسلطة الحاكمة تجرد فـــي- التحليل النهائي -شخص المواطن وكرامته و أسرته وإسراره و حرمة مســـكنه ، وعملـــه من كل حرية أو ضمانة أو حماية معوقة بذلك أحكام الدستور المتعلقة بالحريات العامة .

إلى جانب ما صدر تباعا من العديد من القوانين الاستثنائية ، وما جرى من التوسع فـــى مد نطاق اختصاص القضاء العسكرى ليشمل كثير من الجرائم التى تخرج عـــن الجرائـــم العسكرية فى مدلولها الصحيح .

و من الناحية العملية ما يجرى التوسع فيه من حالات القبض العشوائي والاعتقـــالات في ظل العمل بقانون الطوارئ حيث يتمتع رئيس الجمهورية أو من ينـــوب عنـــه فـــي حالات تعرض الأمن العام للخطر بسلطة الأمر باعتقال أي شخص يشتبه فيه أنـــــه يمثـــل خطر على أمن الدولة، و يمكن في ظل العمل بقـــانون الطـــوارئ اســـتمرار اعتقـــال أي شخص دون توجيه تهم محددة إليه و ذلك لمدة شهر قابلة للمد لفترة ستة اشـــهر ، ويكفـــل للمعتقل حق تقديم تظلم ضد أمر الاعتقال والمطالبة بالإفراج و ذلك بعد مـــرور فـــترة 30 يوم على تاريخ أخر تظلم ، و في حالة إذا ما أقرت المحكمة بطلب الإفـــراج فمـــن حـــق رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه التصديق على قرار المحكمة أو رفضـــه و اســـتمرار الأمر باعتقال المتهم لمدة 30 يوم أخري ، و يكفل لرئيس الجمهورية ممارسة هـــذا الحـــق لمدة مرة واحدة .

التعذيب وسوء المعاملة

طبقا لتقارير منظمة العفو الدولية و ما تكشف من وقائع فى قضايا تعذيب هامـــــة كان التعذيب وسوء معاملة السجناء يمثل نمطا مستمرا يتم اللجوء إليه خاصة في القضايـــا التي اتهم فيها عناصر إسلامية ، و كذا بعض العناصر اليسارية .

قيود الاجتماعات وتكوين الجمعيات :-

بما يتضمنه قانون تأسيس الجمعيات رقم 32لسنة 1964بسلطة الجهة الإدارية فـــي حـــل الجمعيات و التنظيمات الأهلية .

كما أنه يجوز للسلطات في مصر في ظل العمل بقانون الطوارئ تقييد الحقوق التـــي كفلها الدستور بشأن عقد الاجتماعات والتجمعات الجماهيرية . حيث يتعين الحصول علـــى إذن مسبق من وزارة الداخلية لعقد مثل هذه الاجتماعات ، و ينطبق نفس الأمر على حـــد تنظيم مسيرات الاحتجاج وغيرها من وسائل التعبير الجماعى . و كـــل مـــا تســـمح بـــه السلطات الحكومية لأحزاب المعارضة هو عقد الاجتماعات شريطة أن يتـــم ذلـــك داخـــل الأبنية والأماكن المغلقة .

د-مقتضيات تحقيق حقوق الانسان فى الواقع الراهن .

وجوب نشر التوعية بحقوق الإنسان على أوسع نطاق ، مع إدخالها كمادة رئيسية فـــي مراحل التعليم المختلفة حتى المستوى الجامعى إلى جانب استخدام كافة وســـائل النشـــر والإعلام في الدعوة لها على أوسع نطاق .

إن حرية كل فرد فى صنع مستقبله ، وفى تحديد مكانه من المجتمع ، وفى التعبير عـــن رأيه ، وفى الانضمام إلى كل المؤسسات و المنظمات الشعبية السياسية وغـــير السياســـية عبر مختلف الوسائل المشروعة ، و مع توفير الضمانات القانونية و الاعتبـــارات العمليـــة اللازمة هى حقوق وحريات أساسية للإنسان ولابد أن تصونها له القوانين .

لضمان حرية التعبير فإنه لابد من إعطاء كافة القـــوى السياســـية و الحزبيـــة حقوقـــا متساوية لاستخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة أو المجتمـــع ، مـــن صحافـــة و إذاعـــة وتليفزيون باعتبار ذلك من متطلبات ترسيخ التعددية السياسية فى الممارسة بمـــا يقتضيـــه من احترام الرأي والرأي الآخر .

ضرورة إلغاء قانون التجمهر ، وقانون الحراسة ، وقانون المدعى العام الاشـــتراكي ، و قانون الحريات ، و قانون حماية الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعي ، و قانون الأحـــزاب وكل القوانين التي تقيد حرية إبداء الرأي أو تكوين الأحزاب السياسية أو غيرها من القيـــود القانونية التي تحكم تأسيس المنظمات الشعبية والاجتماعية مثل قانون 32 لسنة 1964.

أن يتم انتخاب شيخ الأزهر من بين هيئة كبار العلماء وكذلك أن يجرى انتخاب العمد فى القرى و عمداء الكليات من بين أساتذة كل كلية بدلا من أسلوب التعيين المتبع حاليا .

هـــ-وفي مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:-

فإنه مما يهدر حقوق الإنسان فى مصر فى المرحلة الحاضرة يكمن في المخاطر الحقيقية المحدقة بمبدأ تكافؤ الفرص " و هو التعبير عن الحرية الاجتماعية " بما يعنيه ذلك من تهديدات حقيقة لمتطلبات الاستقرار السياسي ، و بالتالى لمقومات الأمن القومي ،ذلك أن تكافؤ الفرص باعتباره يمثل الحرية الاجتماعية التى تعتبر بدورها قاعدة أساسية للحرية السياسية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن، ينبغي تكريس جهد الدولة لتحقيقها عبر الخطوات التالية :-

عدم التخلى عن الحد الأدنى لمستوى معيشة الفقراء الذين يبلغون 48% من تعداد الشعب المصرى فى الوقت الحاضر .

توفير الفرصة أمام كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ، و لابد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده و مواهبه دون أى معوقات أو عقبات تجعل هذا المجال عرضة لإهدار مبدأ تكافؤ الفرص .

حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته و استعداده و مع العلم الذي تحصل عليه ، وأن يكون هناك حد ادنى للأجور مناسب يكفله القانون .

وجوب التدخل بحكم العدل لوضع حد للتفاوت الاجتماعى الصارخ فى الدخول على أنه تتكفل به الضرائب .

توسيع نطاق التأمينات ضد الشيخوخة و ضد المرض وضد البطالة المؤقتة أو الموسمية أو الدائمة .

إن ضمان سرعة العدالة وحصانة القضاء واستقلاله و كفالة مثول المتهم أمام قاضيه الطبيعى وقف عمليات التعذيب المختلفة يستوجب ما يلى :- دعم استقلال السلطة القضائية ، ومنع انتداب القضاه إلى أعمال غير قضائية ، ومنع توليهم أية مناصب إدارية أو سياسية خلال خمس سنوات من تركهم القضاء العادى ، وقصر رئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على رئيس محكمة النقض .

إلغاء حق إيقاف الأحكام القضائية المخولة لبعض مستويات السلطة التنفيذية مثل اعتراض رئيس الجمهورية أو وزير الداخلية على الأحكام القضائية أو إلغاء أوامر الاعتقالات .

ج- إلغاء كافة المحاكم الاستثنائية و كل القوانين المقيدة للحريات .

د-يتعين إباحة حق التظاهر السلمي والإضراب دفاعا عن مصالح الفئات المظلومة في حالة ذيوع الاستغلال و الاضطهاد و عجز قنوات ووسائل التعبير المتاحة في الحصول على حقوق ضائعة ، أو في حالة الدفاع عنها . و هو ما يتمشى مع سياسة السوق والخصخصة التي تنتهجها الدولة في الوقت الحاضر .

و-ملاحظات حول بعض النصوص الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان :-

وفيما يتعلق بالنصوص الدستورية التي ترتبط بحقوق الإنسان في الدستور القائم فإنه:-

يتعين وضع ضمانات دستورية تكفل استقلال و حرية النقابات المهنية و العمالية والجمعيات التعاونية و عدم التدخل الإداري في شئونها ، ورفع الوصاية الإدارية عن الأندية و الجمعيات الثقافية ، و ضمان حرية حركة أعضائها دفعا للمبادرات الفردية و الإبداع .

يتعين تعديل بعض النصوص أهمها :-

إلغاء المادة (74) اكتفاءا بالمادة (148)التى تعطى رئيس الجمهورية سلطة إعلان الطوارئ في غير حالة الطوارئ المقررة عرفا وقانونا ، لأنها تلغى سلطة الشعب و مؤسساته الدستورية ، و تجعل الرئيس قيما حتى على الدستور ، بما يتعارض مع الديموقراطية .

تعديل المادة (76) الخاصة بترشيح رئيس الجمهورية والاستفتاء عليه ،ليصبح رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب الحر المباشر بين أكثر من مرشح وهذا التعديل يتفق مع نظام تعدد الأحزاب المأخوذ به كأساس للديموقراطية .

تعديل المادة (77) الخاصة بمدة رئاسة الجمهورية و تعديلها لتكون أربع سنوات بدلا من ست سنوات ولا يجوز تجديدها إلا لمدة واحدة فقط .

تعديل المادة (71) الخاصة بالاعتقال بإضافة ضرورة عرض من يعتقل على محكمة قضائية فور اعتقاله وإلغاء حق الاعتقال بالنسبة لجرائم الفكر السياسي و يرتبط بذلك ضرورة وضع السجون تحت رقابة قضائية فعالة ، واستحداث نظام قضائى التنفيذ الجنائي لتعرض عليه شكاوى وتظلمات المسجونين ، و يراقب سلامة تطبيق القانون بالنسبة لهم .

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية ، فإنه يتعين توفير الإشراف القضائي الكامل على كافة مراحل العملية الانتخابية و ليست على مستوى قمتها فقط مع ضرورة تنقية كشوف الناخبين دوريا (كل سنة) بما يضمن سلامة تلك العملية و تعبيرها عن الواقع و التحقق من شخصية كل ناخب قبل السماح له بإبداء رأيه و حظر تدخل أجهزة السلطة مع تجريم هذا الفعل بنصوص قانونية ترتبط بجزاءات رادعة .

وأخيرا فإنه من الملائم و نحن على مشارف القرن الحادي و العشرين أن تعلن مصر قبولها الدخول في البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، و الذي تم إقراره في 16 ديسمبر 1966 والذي بدأ سريان مفعوله في 26 مارس 1976 ، و الذي توافق بمقتضاه الدولة على تمكين لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أن تتلقى و تبحث التبليغات من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات لأي من الحقوق المدنية والسياسية من المنصوص عليها في الاتفاقية كنوع من القبول بقدر من الإشراف الدولي لكشف حالات انتهاك حقوق الإنسان .

القوى السياسية المصرية وحقوق الإنسان

أ / نبيل عبد الفتاح

خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام

ثمة ملاحظة أعتقد أنها ربما تكون هامشية هى التى تتعلق بالتنظيم الفكرى للندوة و ما سمعته حتى الآن أكد لي أن ربما تكون هذه الملاحظة أساسية وليست هامشية .. أننا على هذه المنصة إزاء ثلاثة أصوات و ثلاث لغات سياسية و من ثم ثلاث إدراكات لموضوع الندوة ، ثمة تمايزا بين هذه الأوراق و بها بعض المشتركات تفسر ما أقصده بهذه الملاحظة. يبدو أن ثمة خلل منهجي في عملية تحقيق مشروع الندوة و يتعلق بالمفهوم (صديقك من صدقك) ويتعلق بالمفهوم المركزي الذي تنهض عليه محاورها أو محاور هذا الجزء الرئيسي من مشروعها و من ثم إشكاليتها الرئيسية و فرعيتها ، أقصد تحديدا مفهوم الآلية الإعلامية في علاقاتها بنظام حقوق الإنسان .

لم يبين أحد من المتحدثين ما المقصود هنا في الورقة الأساسية ما المقصود بالآلية الإعلامية ؟ تعبيرا رائد ضمن تعبيرات أخرى طرأ عليها الجمود في السنوات الأخيرة !.

ما المقصود بحقوق الإنسان ؟ تعبير سائد ومهم في اللغة السياسية و لغة نشطاء حركة حقوق الإنسان في مصر ؟ ، و لكن الدلالة أيضا عامة وربما أيضا تكون غامضة !. ويبدو الكلام هنا وكأنها محاولة للتعريف بأمور صارت مفهومة الدلالة و المعانى ، لكن فيما يبدو أن الأمر مختلفا و على غير هوى ما قصده المنظمون للندوة ، فمثلا حقوق الإنسان .. غالبا ما ينصرف الذهن العام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وربما القربيين من حركة حقوق الإنسان ينصرف ذهنهم إلى الاتفاقيتين ، و بعض شبه المتخصصين قد ينصرف ذهنهم إلى جيل ثالث من العهود و الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان غير ملتفتين تماما إلى عمليات تشكيل جيل رابع و ربما خامس فى المستقبل القريب من السنوات القليلة القادمة .

ولأن الدلالة المفهومية الغائمة أو الغائبة كثيرا ما نسمع عن تلك المزاوجات أو التاليفات أو أشباهها حول نزع نظام حقوق الإنسان من منابعه المرجعية و الفلسفية

والسياسية وذلك ربما بهدف تحرير فريق سياسي أو ديني أو نظري للمزاوجة بيـــن نظـــام حقوق الإنسان ، مثل هذه المحاولات التلفيقية التي تذهب سدي دومـــــا ، وأمامنـــا تجربـــة النهضة المصرية فى هذا المضمار حقوق الإنسان و التى سقطت صريعة منـــاورات نظرية وسياسية و ثقافية استنفدت مداها غالبا في العقدين الأخيرين .

هذه الملاحظة الافتتاحية عن الندوة أسوقها سريعا لأن اطلاعا سريعا علـــى الأوراق كما قلت تكشف عن فجوة بين موضوعها و بين خطابها الرئيسى النزعة واللغة ، إن لـــم نقل كليهما أقرب إلى الخطاب الأيديولوجى الدفاعي ، ولا بأس من ذلك .. شـــريطة أن يكون هذا موضوع الندوة ، و هو أمر طبيعي عندما يأتي مـــن نشـــطاء أيديولوجييـــن أو سياسيين فليس مطلوبا منهم أن ينتجوا نصوصا أكاديمية محضة ، و لكن الموضـــوع فـــي واقع الأمر كان ينبغي أن يتم تناوله تناولا أكاديميـــا حتـــى يمكـــن أن يســـتفيد النشـــطاء والسياسيون و الإيديولوجيون و نشطاء حركة حقوق الإنسان عموما من هذه الأبحاث .

و يمكننا إبداء عدد من الملاحظات في هذا الإطار :-

في البداية ، أن هناك فجوة في الأبحاث المقدمة بين السر ديات النصوصيـــة و الســـياق الاجتماعي والسياسي و الثقافي الذي أنتجت فيه هذه النصوص و من ثم تطبيقاتها المختلفـــة و لا سيما أن الظروف الموضوعية تؤثر على حركة النص وتفاعله في الواقع الاجتمـــاعي والثقافي و الإنساني ، ومن ناحية أخرى هناك عودة للتاريخ أي تاريخ حزب الوفد وتـــاريخ الحركة الناصرية المصرية في محاولة لإثبات نسب كليهما إلى نظام حقـــوق الإنســـان أو دفاعا عنه وقت ما كان كليهما حاكما في بلادنا ، مثل هذه المحاولة ، أيديولوجية بامتيـــاز و ولأباس في هذا أو دفاعية ولا بأس في هذا أيضا و تمثل محاولة لإعادة كتابة تـــاريخ كـــل منهما ولكن بعض هذه السياسات مثل موقف الوفد من تشريعات الإســـكان و مـــن قـــانون العمل الفردي كانت جزءا من خطاب تقليدي في الحركة السياسية المصرية في نظام شـــبه ليبرالي ، كان خطابا تقليديا لأي رئيس وزراء ، ليس وفديا فقط ، فلقد كان دوما خطـــــاب الحكومة وأية حكومة تبدأ ستعمل حكومتي على القضاء على ثلاثية الحفاء والفقر والكســـاء ..الخ .

لقد كان السياق والإدراك السياسي خارج مسالة حقوق الإنسان وكان بعض المشاريع والأفكار بما فيها مثلا فكرة الإصلاح الزراعي ومشروعات أخرى قدمت أصلا باعتبارها حق من حقوق الإنسانية التي جاءت في الجيل الثاني أو الثالث من أجيال حركة حقوق الإنسان والحقيقة أن هذه الإصلاحات الاجتماعية وهذا الخطاب الإصلاحي الاجتماعي الوطني المصري لم يكن في يوم من الأيام جزءا من حركة حقوق الإنسان لأنها حركة تالية على ذلك .

كانت الناصرية دولة التعبئة في الستينات تعمل أيديولوجيتها و قيمها السياسية والاجتماعية في عالم وسياقات حرب باردة القيم والأفكار والمعاني والدلالات بين معسكرين وعالمين ، و كانت تقع ضمن حركة عالم ثالثية ، وكانت مصر تلعب دورا رائدا فيها بعيدا عن أجواء حركة حقوق الإنسان ، وإن كان هناك ثمة اهتمام كبير بها بغض النظر عن اتفاقات وإعلانات دولية تم التوقيع عليها فلم يكن السياق ولا الفاعلية جزءا من أجواء عالم حقوق الإنسان ،ربما كان بعضنا في نزعته العدالية أو الاجتماعية ينحو صوب الحقوق الاجتماعية و لكن لم يكن جزءا من مطالب لا الدولة الناصرية ولا من خطابها السياسي ولا من الماركسيين المصريين و لا القوميين المصريين أو العرب . و ربما كان هناك صدى خافت ليبرالى النزعة والهوى يظهر حينا ويضمر حينا أخر ، يتحدث عن مفهوم مثالى لحقوق الإنسان .. منطلقا من فلسفة الحق الطبيعى ، هذا على الصعيد النظرى أو إن شئت الايديولوجى .

أما الواقع ، فصحيح أن جمال عبد الناصر رجل الدولة الكبير كانت لديه آماله العدالية و الاستقلالية و حقق جزءا منها و لكن هذه النزعة والأداء كانا يمارسان قدرا من الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان آنذاك ، لو طبقنا نظام حقوق الإنسان على بعض الممارسات التي كانت تتم في هذه الفترة .

أيضا بعض الممارسات التى كانت تتم مع حركة الأخوان المسلمين قبل 1952 على أيدي حكومة إبراهيم عبد الهادي و غيره –وبصرف النظر عن ممارستها لبعض أعمال العنف آنذاك أيضا –كانت تدخل ضمن انتهاكات حقوق الإنسان تجاه جماعة سياسية و مع ذلك لم يكن إدراك كلا الفريقين لنظام حقوق الإنسان لأنه كان يجرى فى أجواء مغايرة

تماما . و من هنا فإن الأوراق المقدمة قد تأسست على السرديات النصية والوقـائع علـى نحو شكلى أكثر منه تطبيقات على العلاقة بين النص والواقع فى ما يمكن تسميته بالنزعـة الشكلية . كذلك لم توضح الأوراق ماهية علاقة الجماعة أو الحـزب السياسـي وإعـلام حقوق الإنسان أمثلة على ذلك الورقة المتعلقة بحزب الوفد ورقة المنظور الناصرى كليـهما حصر علاقة اتجاهه السياسي بحقوق الانسان فى الصحيفة ، ولاشك أن الصحيفة محـض أداة من الأدوات الإعلامية لكنها ليست كل الأدوات الإعلامية . بل هناك أدوات إعلاميـة أكثر نجاعة الآن من الصحيفة ، الإعلام المرئي على سبيل المثال ، الإنترنت إلى آخـره . ومن ناحية ثانية لم تذكر ورقة "الحركة الإسلامية و إعلام حقوق الإنسان "أيـة إشـارة أو إلمامة ولا حتى كلمة الزميل العزيز"منتصر الزيات "إلى ما هي الآليات الإعلاميـة التـي توظفها الحركات الإسلامية السياسية المصرية فى مجال حقوق الإنسان .

أود أيضا أن أشير إلى عدة أمور ثمة نظرة دعوية إن جاز التعبير أن الوجهة الأولـى المرجعية لحركة حقوق الإنسان في جيلها الأول بدأت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسـان ، نحن هنا إزاء افتتاحية للجيل الأول لحقوق الإنسان حتى وصولنا إلـى مشـارف الجيـل الرابع من مجموعات وأنساق الحقوق الفردية داخل هذا النسق الكبـير المسـمى حقـوق الإنسان ، المطلوب هنا في ظني وأرجو ألا أكون مخطئا أن يدرس البـاحث موقـف الحركة الإسلامية وهنا لابد من ضبط للمصطلح والتمييز عن غـيره مـن المصطلحـات الدائرة في فلكه ، أي حركة إسلامية ؟ ومتى وأين ؟ ومن ناحية أخرى ما هـي الآليـات الإعلامية التي تستخدمها هذه الجماعة ؟ أو تلك ؟ والغريب والمثير أيضا أن أكثر القـوى السياسية المصرية الشرعية والمحجوبة عنها الشرعية القانونية توظيفـا لآليـات الحداثـة الاتصالية هي الجماعة الإسلامية ، الجهاد ثم الإخوان المسلمين على الترتيب السابق ، مـن توظيف لآلية البيان والنشرات والفاكس والإنترنت والمجلات ،بـل إنـها اسـتطاعت أن تستفيد استفادة كبيرة ربما أكثر من غيرها من الأحزاب السياسية والقوى السياسية الأخـرى ، وكان لتواجد كوادر سياسية إسلامية في الخارج وفي دول لها بنية قانونية متقدمـة جـدا في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية جعلتهم يكتسبون حق الإقامة القانوني في هـذه البلدان لفترة طويلة ، وربما أسبغت عليهم الحماية الأمنية أيضا لوجود هذه البنية الأساسـية

القانونية وأعطاهم ذلك الحق في استخدام الآليات الإعلامية المتقدمة التي أشرنا أو ألمحنـا إليها سلفا ربما مرجع ذلك أيضا أن هناك ثلاثة أجيال وربما رابعهم الآن من الحركـة السياسية الإسلامية الراديكالية هم من أبناء المدارس والجامعات الحديثة ، فـهم أقـرب أو أكثر مناصرة لهذه الأجهزة الاتصالية المتعددة الوظائف .

أيضا الخطاب الانتقادى الذى وجه الأستاذ الفاضل / فاروق العشرى لبعض الممارسـات الانتهاكية المنظمة و الممنهجة لحقوق الإنسان لابأس بها وأنا معه ولكن هذا يأتي في شـأن ورقة بحثية خاصة بالقيود على الحريات العامة الأساسية في مصر ، و كـل مـا ذكـره واقعى وحقيقى سواء انتهاكات تأتى في نصوص تجاوزها الزمن علـى مسـتوى البنيـة الدستورية أو على مستوي البنايات القانونية المختلفة ، ولكن نحن إزاء ورقة عن الآليـات الإعلامية أو الآلية الإعلامية و مدى نجاحها فى الأعلام بحقوق الإنسان ،و مـاذا سـأفعل بالآلية الإعلامية ؟ فلها توظيفات مختلفة .. لها وظيفة إعلامية عن قيمة و نظـام حقـوق الإنسان و التطورات الحادثة ، كذلك عن أهم الدراسات والأبحاث الجديدة في مجال حقـوق الإنسان ، عن حركات حقوق الإنسان سواء فى هذا البلد أو في المنطقة المحيطة به أو فـي العالم.. إلخ و رصد انتهاكات حقوق الإنسان سواء فى داخل هذا البلد أو في غيرهـا مـن البلدان الأخرى .. إلخ ، وهناك وظائف متعددة ليس فقط هو أن هناك شخص ذهب إلـى قسم الشرطة فضرب على وجهه وهذا لا يجوز مثلا أو أن متهما في قضية سياسـية قـد مورس انتهاكا لسلامة جسده بالتعذيب هذا شئ ضمن أشياء كثيرة طبعا نحن باعتبارنـا قريبين من الحياة العامة و قريبين من حريات الفكر و التعبير نرى ذلك جرما كبيرا لكـن هناك آخرون ربما يعانون من انتهاك للحقوق الاجتماعية أكثر إحساسا بالألم مـن النشـيط سياسيا الذي يهدف إلى تغير النظام السياسي وتغير النخبة السياسـية و الوصـول للحكـم سواء بمشروع سياسي غير مشروع أو سواء بمشـروع سياسـي لا يجـد سـبيلا إلا أن يمارس دوره وفاعليته السياسية في الإطار القانوني المتاح .

حقيقة الآلية الإعلامية سواء للناصرين أو للوفدين أو حـزب العمـل أو غـيرهم هـي الصحيفة والصحف المصرية وأنا أعمل في صحيفة قومية و يسرى فى شـأنها مـا يسرى أيضا على هذه الصحف الأخرى المعارضة و غير المعارضة أو القومية كل هـذه

الصحف تنتهك الحقوق والحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير ، الجميع يطالبون بحرية الصحافة والإعلام والتعبير في خطابهم السياسي ولكن واقع الممارسة فى هذه الصحف مفارق تماما لخطابها سواء كان خطابها الحزبى أو خطابها المعلن و يمكنك أن تجد خطابا بالسب والقذف العلنيين لآخرين ، لأنهم مخالفين في الرأي والرؤى ، في كل الصحف المصرية على اختلافها بما فيها الصحف القومية سواء لزملاء لهم فى المهنة أو رجال يعملون بالعمل العام فى مصر أو مهنيون منافسون .

إذا كان موقعنا يقتضى أن ننظر بموضوعية لكل هذه الممارسات لا بد أن نضع ملاحظة وأن نضع تحتها عشرة خطوط ،أننا نحن أول ما ينبغي علينا أن نحترم قاعدة القانون وسيادته فى هذا البلد ونحترم ما نطالب به من حقوق الإنسان فلنحترمه نحن أولا قبل أن نطالب الأخريين باحترامه . هنا للأسف الشديد تستخدم الصحف المصرية على اختلافها وتوظف فى انتهاكات متبادلة بين أبناء المهنة الواحدة وأيضا بين سياسيين مختلفين يستخدمون هذه الصحف فى انتهاك حريات التعبير فى هذا البلد .

يمكن القول بإيجاز أيها الإخوة و الأصدقاء أن أغلبية القوى السياسية المصرية الشرعية و المحجوب عنها الشرعية لا تلقى عناية كبيرة لما يسمى حركة حقوق الإنسان و أن هناك انتهاك لقواعدها في الممارسة إلا إذا كان أمر الانتهاك ناتجا من ممارسة حكومية أو إدارية أو أمنية على وجه التخصيص هنا تبدأ العناية بمثل هذه الانتهاكات . وللأسف نحن جزء من هذه الانتهاكات و أنا لا أبرئ نفسي من ذلك ، إن انتهاكات قوى مدنية لحقوق الإنسان إزاء الأخرين وخارج القانون ، ربما لا تلقى عناية من إعلام هذه القوى والأحزاب السياسية الرسمية التى لا توظف سوى صحفا فقط ، حتى قيل أنها صحف تصدر أحزابا ! ويبدو أيضا أن سيطرة جرحى الحياة السياسية المصرية والمحجوبة عن الشرعية على حركة حقوق الإنسان عموما فهم رواد الحركة رصدا ورقابة وبحثا جعل آخرين في الحياة السياسية يتوجسون و يشكون و ربما دعم ذلك الحديث المبالغ فيه عن التمويل و الانحرافات إلى آخرهذه الاتهامات الملقاة على عواهنها، كلها هواجس تصدرعن التفاعل وتحول دون الشفافية وتدفع إلى النكران .

و صحيح القول الذي ذهب إلية الأستاذ / سعيد عبد الحافظ بأنه ثمة انتقائية فى مجـــال الإعلام عن حقوق الإنسان فى صحيفة الوفد لكنها سمة عامة تنطبق على جميع الصحـــف المصرية إجمالا قومية و معارضة إن أغلبية الصحف في موضوعاتها الخاصــــة بحقـــوق الإنسان تصدر بوصفها مشاكل اجتماعية وليس عن تبلور ووعـــى نقـــدي بحركـــة وقيـــم ومبادئ وقواعد حقوق الإنسان . كل هذه الموضوعات تصدر وتكتب باعتبارهـــا مشـــاكل اجتماعيه وليس باعتبارها تمثل انتهاكات للحقوق الاجتماعية مثلا أو الحقـــوق الثقافيـــة أو حرية التعبير الخ .. وربما يبدو هنا مفيدا إجراء بحث عن الوعى بحقوق الإنســـان لـــدى الصحفيين والإعلاميين المصريين والأرجح أننا سنخرج بنتـــائج تذكرنـــا بـــالكتيب ذائـــع الصيت الذي صدر منذ أكثر من عقدين بالجهل بالقضية الفلسطينية لدى الجامعيين العـــرب , ربما كان الكتيب الجديد الجهل الفاضح بحقوق الإنسان لـــدى الإعلاميـــن والسياســـيين المصريين.

المناقشة للجلسة الثانية

مجدى حلمى

صحفي بجريدة الوفد ومحرر باب النقابات

أولا: الصحافة القومية والحزبية تعتبر صحافه ضد حقوق الإنسان , ولن أقول أن الصحفيين لديهم خلط في فهم حركة حقوق الإنسان بل أقول 99 % لديهم جهل بحركة حقوق الإنسان وهم يعتبروا أن حركة حقوق الإنسان هي حركة سياسة معارضة للحكومة، وربما إن 99 % من الصحفيين في مصر يعملوا في الصحف القومية التي تمتلكها الدولة والحكومة فهم يعتبرون منظمات حقوق الإنسان المعارضة السياسية التي يجب وأدها.

ثانيا: لماذا لا تهتم الأحزاب بحقوق الإنسان ،حزب الوفد مثلا حزب ليبرالي يهتم بكل ما هو متوافق مع فكره ، الحزب الناصري حزب اشتراكي يهتم بكل ما هو متوافق مع فكره وهذا حقه ، هذه الأحزاب لها برنامج سياسي وتحاول دوما التدليل على صحته يدعمها في ذلك منظمة حقوق الإنسان أهلا وسهلا جاء الدعم للبرنامج من أمريكا أيضا أهلا وسهلا جاء من إندونيسيا لا بأس ومن حق أي من الأحزاب أن يختار ما يتوافق مع وجهة نظره السياسية ، أنه يطوع حركة حقوق الإنسان لوجهة نظره لكن لا يمكن أن يتبنى أهداف ومبادئ حركة حقوق الإنسان بكاملها .

وعلى هذا فلا بد من البديل وهو أن تطرح منظمات حقوق الإنسان المصرية صحيفة بلغة بسيطة للجمهور العادي لتعليم قيم ومبادئ حقوق الإنسان وتتعامل مع حقوق الإنسان دون أي متحيزات سياسية فأيا كان الانتهاك وأيا كان مصدره ، وستكون هذه الصحيفة متخصصة في ذلك لأنها تصدر عن متخصصين بحقوق الإنسان .

ثالثا : توجد مشكلة تفقد الصحفيين حماسهم ,في الترويج والدفاع عن منظمات حقوق الانسان في مصر ذلك كما ذكر أ / نبيل عبد الفتاح الصراع السياسى داخل هذه المنظمات وهذا مرجعه إن معظم الرواد والنشطاء الأوائل في حركة حقوق الإنسان في مصر وفى الوطن العربي من القوى المحجوبة سياسيا أو قوى معادية أصلا لحقوق الإنسان ،ومع

احترامي للكلام الذي قاله أ منتصر الزيات عن الإسلام دين حقــوق الإنســان .. نحــن لا نناقش هنا الإسلام , لكننا نناقش من يدعون أن معــهم تفويضــا إلــهيا ويتحدثــون باســم الإسلام، إن افظع انتهاكات حقوق الإنسان كانت ترتكب كل يوم من قبلــهم حتــى فــي أو بياناتهم التي كانت تصدر في الثمانينات في جامعات مصر وجامعة أسيوط بالتحديد وعلــى سبيل المثال "مجلة الحق" التي كانت تبيح قتل النصارى وتعتبرهم مــن أعــداء الله كذلــك مجلة "الدعوة" الناطقة باسم الإخوان المسلمين و "اللواء الإسلامي" التي سحب ترخيصــــها وصحيفة "الشعب" التي نشرت نص الحوار بين القاضي والشيخ الغزالى في فتوى تكفــير فرج فوده ، هذه الانتهاكات هي ما نناقشه وليس الإسلام . إن أكثر من 90% مــن مــواد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أخذت من الأديان . حتى أن عبارة سيدنا عمر رضــى الله عنه (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم إحرارا) وضعت في ديباجة الميثاق العــالمي لحقوق الإنسان , لكن نحن نناقش الذين يدعون أنهم موفدون من قبل الرب للحديث باســم الإسلام .

أريد أن أقول شيئا متعلق بصحيفة الوفد هو أنني صحفي بصحيفة الوفد وأريد أن أدافــع عن المكان الذي أعمل به وهذا حقي،لقد تحامل أ سعيد عبد الحافظ وكذلك تحامل أ/ نبيــل عبد الفتاح أكثر على صحيفة الوفد والحقيقة أن صحيفة الوفد هى الصحيفة الوحيدة التــي يكتب بها صحفيون مؤهلون علميا في مجال حقوق الإنسان . ودافعت عن جميــع قضايــا الرأي بما فيها قضية التنظيم الشيوعي المسلح وتنظيم ثورة مصر ، ودافعت عــن "محمــد إبراهيم فزاع "يوم أن انتهك حقه في ألا يدخل مجلس نقابة المحاميين وعندمــا حــاولوا أن يزوروا الانتخابات ضده .

أريد أن أقول للأستاذ/ نبيل عبد الفتاح أن استخدام وســـائل اتصــال حديثــة بالنســبة للأحزاب أمرا غير قائم فالإعلام المرئي محتكر لدى الدولة ولا يجوز لحــزب أن ينشــئ قناة تلفزيونية ومعروف أن هناك دعوى رفعها د. ابراهيم الدسوقى أباظــة بــهذا الشــأن، كذلك دخلت الصحف على الإنترنت ، والإنترنت لتدخل له لابد من الحصول على إذن مــن مجلس الوزراء فهناك ما يسمى المناطق المغلقة ولا يجوز لأي مصري أن يدخلــها فــي الإنترنت . وأريد أن اقدم هنا اقتراحا للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بــأن ينظــم

ندوة حول إشكاليات منظمات حقوق الإنسان منها مصداقية المنظمات الحقوقية والتي بدأت تفقد مصداقيتها ، وسوف أعطيكم مثالا أرجو ألا يغضبكم ، لقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بيانا منذ أربعة شهور أعلنت فيه أن هناك سبعة من المعتقلين لازالوا معتقلين وأنهم يتعرضون لتعذيب وحشي داخل السجن وقامت بعض الصحف بنشر هذا البيان ، وعندما وصلني هذا البيان رفضته لأنني أعرف أن هؤلاء السبعة خرجوا منذ شهر إلي بيوتهم ،عندئذ اتصلت بالمنظمة وطلبت أن يتصلوا بهؤلاء الأشخاص في بيوتهم وفعلا تم ذلك ولم تكلف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نفسها عناء إصدار بيان اعتذار، في حين أنه في العام الماضي حين أذاعت منظمة العفو الدولية خبرا وكذبته الحكومة المصرية وتأكد أن تكذيب الحكومة صحيح. أصدرت منظمة العفو الدولية على الفور اعتذارا دوليا ، وهذا الفرق بين منظمة دولية ومنظمة محلية .

أما عن الصراع السياسي داخل المنظمات لابد أن نفصل ما بين النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان من يريد أن يعمل نشيطا في حقوق الإنسان ، فليستقيل من حزبه السياسي أولا فأنا لست حزبيا وأشير إلى مثالا هنا الأستاذ محمد فائق عندما تحدثوا معه في هذا المجال أقدم على الاستقالة من رئاسة مجلس إدارة صحيفة العربي وكذلك استقال من الحزب الناصري وظل أمينا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

إشكالية أخرى هي الشفافية فكثير من المنظمات تغيب عنها الشفافية ولم تصدر أي تقارير عن النشاط وأوجه الميزانية المختلفة إلا عن منظمتين هما مركز المساعدة القانونية وجماعة تنميه الديمقراطية.

في نهاية حديثي أتقدم باقتراح محدد، أنى اطلب من المنظمات العاملة في حقوق الإنسان بتكوين شبكة لتدريب وتعليم الصحفيين حقوق الإنسان بالاتفاق مع نقابة الصحفيين ,ولعلكم لا تعرفون أن اتحاد الصحفيين العرب لم يجد أى منظمة يعقد معها اتفاقية لتدريب الصحفيين العرب في مجال حقوق الإنسان حتى اتفق مع المعهد العربي لحقوق الإنسان على أن تكون أولى الدورات في شهر سبتمبر 1998 بالقاهرة ، وعلينا نحن أن نشرع في تنفيذ هذا الاقتراح لخلق جيل من الصحفيين على وعى ودراية بحقوق الإنسان .

كـمـال مغيـث

أستاذ جامعى مركز البحوث التربوية

لي عدة ملاحظات سريعة , الأولى تتعلق بالملاحظة الحقيقية للصديق العزيز أ. نبيل عبد الفتاح حول هيكل الندوة وأنا معه ،ولكن أيضا أحب أن أوضح أن حقوق الإنسان بطبيعتها تستدعى كل شئ ممكن ، ممكن أن يكون الحديث عن الحكومة وحقوق الإنسان لكننا لا نستطيع أن نوقف مجدى حلمى حينما يتحدث عن الشفافية، أو شخص أخر يتحدث عن الإسلام وحقوق الإنسان وهكذا فالقضية بطبيعتها هكذا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نحن دعونا أساتذة أفاضل لا أستطيع أن أقول للأستاذ منتصر الزيات أن هذا ليس من صميم الموضوع لكن ما أعتقده أنه تحدث في الموضوع إلى حد كبير ولذلك ملاحظتي الأولى والخاصة بالأوراق المقدمة ستتعلق به

قال منتصر الزيات أن الإسلام أقر حقوق الأقليات وحقوق المرأة والحق في حرية العقيدة وبالتالي أنا أسأله من أين تأتى المشكلة إذا بهذا الشكل ؟ لكن ما أتصوره أننا نستطيع أن نقول أنه أقر هذه الحقوق بشكل تاريخي وفى ظروف تاريخية معينة ، وعندما تتغير الظروف التاريخية نحن نصبح في حاجة لنظرة جديدة إلى هذه الحقوق ، ولذلك سوف أسال سؤال محدد هل نقبل أو هل يقبل الإسلاميون في هذا الزمان أن تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات في هذا الوطن ؟ وأن يكون من حق أي مصري أن يكون رئيسا للجمهورية ؟ ومن حق كل مصري أن يعبر عن رأيه وفكره وعقيدته ؟ هكذا يكون الكلام المحدد في الموضوع المحدد.

أما الأستاذ سعيد عبد الحافظ فلقد كنت أود أن يقدم مراجعة سريعة لفكره الليبرالية وعلاقتها بحقوق الإنسان ، فلقد كنت أتصور أن الوفد اكثر حزب سياسي له علاقة وطيدة بحقوق الانسان وخاصة أنه حزب الليبرالية المصرية من الناحية التاريخية ، ولكن في الحقيقة عندما يراجع المرء موقفه من قضية مثل قضية د. نصر حامد أبو زيد وموقفه من علاء حامد وموقفه من فرج فوده وفصله من الحزب لخلافه في قضية التحالف مع الإسلاميين، يجد المرء نفسه أمام علامة استفهام كبيرة !

وعلى ذلك فإن المسألة هنا لا يمكن أن تكون بالشكل الذي قدمه الأستاذ / سعيد عبد الحافظ أما أستاذي فاروق العشري ، أحب أن أقول له هل يمكن في هذا الوقت إعادة النظر في الثوابت الناصرية ؟ هل من الممكن فض الاشتباك مثلاً بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ؟ وخاصة أن الحرية السياسية أصبحت الآن التزاما حزبيا حتى لو لم تكن مرتبطة بالحرية الاجتماعية ، فلقد أصبحت هامة وضرورية ، وهذه مسألة أرى إننا بحاجة إلى إعادة النظر فيها .

أ / ممدوح نخلة :

محامي مدير مركز الكلمة لحقوق الإنسان

أولا:أوجه الشكر للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان على إتاحة الفرصة للمشاركة في هذا العمل .

ثانيا:أشيد بالأستاذ منتصر الزيات لأنه أصبح هادئ النبرة ومعتدلا إلى حد ما ولقد تحدث عن سبق الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين، وأشاد بموقف التيار الذي ينتمي إليه بالمساواة بين الأقباط والمسلمين ،إلا أنني أعتب على سيادته لأن التيار الذي ينتمي إليه الزميل منتصر الزيات لا يزال يرى حتى الآن أنه على الأقباط أن يدفعوا الجزية وهم صاغرون , التيار الذي ينتمي إليه أ. منتصر حتى الآن هو المسؤول عن مصرع ثلاثة عشر في أبو قرقاص وأربعة عشر في القوصية وسبعة في امبابة وأربعة عشر في الزاوية الحمراء واثنين في الإسكندرية ، وواحد في أسيوط بسبب انتمائهم فقط ، والتيار الذي ينتمي إليه أيضا هو المسؤول عن عملية التهجير الواسعة التي تتم في المنيا وأسيوط واشد كثيرا مما يحدث في البوسنة والهرسك .

والزميل منتصر الزيات أيضا يعتب على القوى الوطنية دفاعهم عن جميع الفصائل السياسية فيما عدا الفصيل الإسلامي ، الذي أعتقد أيضا الفصيل الوحيد الذي يتبنى العنف كمنهج له ولا يرى غير العنف أما إذا تبني هذا الفصيل الفكر فقط فإن جميع الجماعات والقوى الوطنية ستدافع عنه كما دافعت عن مجدى أحمد حسين وعن سيادته أيضا إذا ما اعتقل غدا فسوف أكون أول المدافعين عنه.

كلمة قانونية للزميل سعيد عبد الحافظ هو الذي يقول إن الوفد وراء إلغاء ضريبة الخفر ولكن ضريبة الخفر معمول بها منذ1932م وحتى اليوم ولقد رفعت دعوى لشخص من أجل ضريبة الخفر وأمس فقد أخذت حكما على شخص لم يسد ضريبة الخفر .

أما الأستاذ فاروق العشري يقول أيضا أن الحزب الناصري قام برفع دعوى دستورية أمام المحكمة الدستورية العليا لإلغاء الخصخصة أنا أيضا أرى أنها لم تصل حتى الآن إلى المحكمة الدستورية .

وأضم صوتي لصوت الأستاذ مجدي حلمي أن تصدر كل منظمات حقوق الإنسان صحيفة مبسطة لرجل الشارع بدلا من مخاطبة الصفوة .

محمد ابراهيم فزاع

محامي عضو مجلس النقابة العامة للمحامين

تكلم الأستاذ ممدوح نخلة باعتبار ان تيار منتصر الزيات مسؤولا عن الاغتيالات التي تمت للأقباط وخاصة في أسيوط وأنا أساسا من أسيوط وأقول أن المشكلة ليس في تيار منتصر بل في التيارات الدينية جميعها فهي المسؤولة عن الاغتيالات سواء بالمساعدة أو المشاركة أو التحريض وهى مسألة خطيرة أن ننسب لتيار أو فصيل معين من التيار الإسلامي مسؤولية اغتيال الأقباط , فأنا أعتقد أن كل التيارات الدينية في مصر سواء المعتدل أو المتشدد مسئول عن اغتيال الأقباط وغير الأقباط.

بالنسبة لمصطلح حقوق الإنسان أتحدث عن حق الأقلية وحق الأغلبية , وهذا غير جائز الحق متساو للجميع , حق الإنسان في الدفاع عن نفسه في جميع الشرائع وفى جميع القوانين ويساوى حقه في الدفاع عن الآخرين وحقه في حرية العقيدة واحترام حقه في العمل واحترام حقه في الحياة واحترام حقه في أن يعيش عيشة كريمة واحترام حقه في الدفاع عن نفسه والآخرين .

وعلى الرغم من أننا على مشارف القرن الواحد والعشرين إلا أن بعض الدول العربية تعتمد نظاما سيئ للغاية الآن تعتمد نظام الكفيل في السعودية والكويت هذا النظام مقنن في السعودية والكويت فعلينا جميعا أن نطالب بإسقاط نظام الكفالة في هذه الدول سواء كان ذلك بالحوار مع السفارات لهذه الدول أو توجيه خطابات مباشرة للسلطات الحاكمة في هذه

الدول ، فما معنى أن يكون هناك كفيل على إنسان ؟ إذا كان نظام العمل في هـــذه الـــدول يقر حق العمل فيجب أن يكون هناك تنظيم لهذا الحق بعيدا عن نظام (الكفالة) .

أما بالنسبة لما ذكره الأستاذ منتصر الزيات حول مسألة منع الأحزاب الدينية أريـــد أن أقول له ماذا لو أتيح حق إنشاء الأحزاب الدينية ترى كم حزب إسلامي ســيكون بالنسـبة للتيار الإسلامي ؟ وكم حزب مسيحي أيضا ؟ فأنا شخصيا ضد هذه الاحـــزاب ولأن كـل حزب سيعتبر نفسه هو المعبر الوحيد عن الدين من وجهة نظره ولأن كل فصيــــل مــن الفصائل الإسلامية أو من الفصائل المسيحية أو الفصائل اليهودية سيرى أنه المعبر الوحيـد عن الدين والجميع على خطأ ألا ترى أنها مسألة في منتهى الخطورة بالنســبة للأحـزاب الدينية هذه ستشكل خطورة سياسية وإذا كانت الأحزاب الدينيـــة هــذه تســتطيع ان تقـدم برنامجا محددا فلتطرحه على الناس وليحدد الناس مصير هذه الأحزاب ، لابد من طـــرح برنامج سياسى حتى يكون الاحتكام حوله .

وبدلا من طرح مسألة الأحزاب الدينية , لنتفق جميعا علـى اختـلاف دياناتنـا وعلـى اختلاف رؤانا السياسية على أن ندافع عن حق الجنين أن يحيا حيـاة كريمــة فـي بطــن أمه؟لماذا لاندفع عن حق المرأة في العمل وحقها في أن تعيش حياة كريمة , فنحن نتمســك بالمواثيق فقط , وللأسف لو أن كل منظمة من منظمات حقوق الإنسان تتبنى حقا محـــددا وتعمل مع الجماهير ، لكن ما نشاهده هو تواجد منظمات حقوق الإنســان فـي المنتديــات السياسية فقط .

المسألة الأخيرة والتي أثيرت كثيرا في الجلسة السابقة هي الحديث عن التمويــل يكفـي أن تبتعد المنظمات المصرية عن التمويل من خلال منظمات صهيونيـــة أو تتعــامل مــع إسرائيل وهذا في رأى كافي ، فمن يستطيع أن يمد المنظمات بأي دعم فعلـى فللمنظمــات أن تقبله شريطة أن تنظم برنامجا يخدم المجتمع المصري والشعب العربي ويدافـــع عــن حقوق الإنسان .

محمود على

صحفي بجريدة الوفد و محرر باب وطني حبيبي

في البداية أنا مختلف مع الفكرة التي يقول بها البعض أو ينادى بها البعض في مسألة الفصل بين السياسة وبين فكرة حقوق الإنسان ، لأنني أتصور في مثل هذا الواقع الذي نعيشه في المجتمع المصري لابد أن ترتبط قيم وأفكار حقوق الإنسان بالرؤى والموقف السياسي ، من هنا أعتقد أن القوى السياسية بشكل عام تحتاج إلى حالة من حالات المراجعة لموقفها أو أطروحتها التي تطرحها في مواجهة أفكار حقوق الإنسان .

ثانيا: لي عدة ملاحظات على الآلية الإعلامية التي تحدث عنها أ. نبيل عبد الفتاح وهو في حقيقة الأمر تحدث عن آلية إعلامية في مجتمع مفتوح به معارضة حقيقية وبه اتصال بالجماهير وبه زخم في الشارع وهناك تنوع ثقافي وفكري ومن هنا تكون لدينا آليات إعلامية مختلفة وواسعة وتؤثر فيهم وتشكل وجدانهم وتطرح صياغات حقوق الإنسان لكن هذا ليس صحيحا , لأن المجتمع المصري مازال مجتمعا مغلقا ولا يوجد تداول حقيقي للسلطة ، وبالتالى لا توجد حالة من حالات الحراك بالشارع المصري.

وفيما يتعلق بالعنوان الرئيسي الخاص بمسالة الإعلام، يجب أن نتحدث في مسألة الإعلام وحقوق الإنسان وأنا بصفتي الحزبية أو بصفتي صحفي أو محرر في صحيفة الوفد أعتقد أنني أستطيع وبشكل سريع جدا أن أتناول موقف الحزب أو موقف صحيفة الوفد ووسائل الإعلام الأخرى المختلفة والتي يمكن أن تتم مثل المؤتمرات الجماهيرية أو الندوات أو الإصدارات الصحفية المختلفة وأنا أعتقد أننا لو تحدثنا بشكل موضوعي عن حقوق الإنسان يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام أو أربعة محاور , المحور الأول هو فكرة تداول السلطة والمشاركة الشعبية وأعتقد أن حزب الوفد سواء كان حزبا أو صحيفة هو من أكثر القوى السياسية وضوحا وتحديدا فيها , ويكفى أن هناك قضايا كان مسكوتا عليها ولم تطرح إلا عبر صحيفة الوفد مثل قضية منصب رئيس الجمهورية ومثل موقف الوفد لمبدأ التجديد الدائم لرئيس الجمهورية وأعتقد من وجهة نظري أن هذه القضايا أكثر أهمية للشعب من قضية نصر حامد ابوزيد رغم أنني متعاطف تماما مع قضية نصر حامد

أبو زيد وكان موقفي مختلفا ولكن ما أعتقده أن هناك قضايا أساسية مثـــل قضيـــة تـــداول السلطة ومسألة المؤسسة الحاكمة فهي القضايا الأحق.

وعلى مدار سنوات طويلة يبنى حزب الوفد مواقف محددة وواضحة مثل موقفـــه ضـــد قانون الأحزاب السياسية وضد تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الشعب وقاطع الانتخابـــات أكثر من مرة سواء كانت انتخابات محلية أو انتخابات مجلس الشعب كما حدث 1990م.

المحور الثانى هو مسألة الحق في المحاكمة العادلة وأنا اعتقد أن موقف الوفـــد أيضـــا كان واضحا لا لبس فيه سواء فيما يتعلق هذا بمحاكمة ناصريين أو محاكمة شـــيوعيين أو محاكمة تيارات دينية ، فالوفد موقفه واضح فيما يتعلق بالمحاكمـــة العادلـــة أو المحاكمـــة المنصفة والوفد ضد المحاكم الاستثنائية كما أنه ضد المحاكم العسكرية ومع وجـــود كافـــة الضمانات لقضاء مستقل وقضاء محترم .

وفيما يتعلق بالمحور الثالث والخاص بالحريات العامة والحق في التنظيم والحـــق فـــي التجمهر والحق في التظاهر والحق في التعبير أعتقد أن موقف الوفد كحزب أو كصحيفـــة من أقوى المواقف الموجودة على الساحة وأنا ما زلت أتذكر أن عمال الحديـــد والصلـــب وقعوا مذكرة شكر فيها الآلاف من العمال صحيفة الوفد لموقفها من إضرابـــهم والأحـــداث التي تلت الإضراب عام 1989وأعتقد أن هذه المذكرة لم تقدم إلا لصحيفة الوفد بالرغم مـــن أنها صحيفة ليبرالية ووفقا للمفهوم السياسي ربما تتعارض وتتناقض أحيانـــا مـــع بعـــض الحركات العمالية وهذا غير صحيح , والموقف من أحداث عمال المحلـــة وكفـــر الـــدوار وهناك العديد من المواقف التي كان الوفد واضحا ومحددا , لقد تبنى الوفـــد فـــي النهايـــة بغض النظر عن القائمين على هذه الأحداث وأيا كان الاختلاف الايدويدلوجى معهم تبنـــى الوفد الموقف الواضح المحدد لمفهوم الحريات بشكل عام .

والمحور الرابع هو مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهذه مسألة مهمـــة للغايـــة وذلك باعتبار ان الوفد حزب ليبرالي وبالتالي فهو معادى لمســـالة الحقـــوق الاجتماعيـــة والاقتصادية وبالعكس من ذلك فإن القوانين التي أصدرتها حكومات الوفد المختلفـــة فيمـــا يتعلق بمجانية التعليم وفيما يتعلق بحقوق العمال . وحاليا في الواقع أن صحيفة الوفد هـــى الصحيفة الوحيدة التي شنت حملة متواصلة ومتتالية وجاءت بنص المشـــروع الأساســـي

لقانون العمل الجديد وشنت حملة صحفية ضد سلبيات القانون اكثر بكثير من صحيفة "العربي" وصحيفة "الأهالي "اليساريتين.

ا/أماني عثمان

عضو الاتحاد النسائي – السودان

بداية أريد أن أسال الأستاذ منتصر الزيات الذي تكلم عن الأقليات المسلمة ومعاناتها أساله ما رأيه في الإرهاب الذي يمارسه الإسلاميون سواء أكان في الجزائر أو في السودان أو في أفغانستان حيث منعت النساء من حق التعليم والعمل وأجبروا على ارتداء النقاب وكذلك محنة الإنسان في السودان ومحاولة الزج بالطلاب صغار السن في حرب الجنوب مما دفع الطلاب في الأسبوع الماضي للتمرد وحرق المعسكر الذي يحتشدون فيه . إن الذي يحدث في السودان باسم الإسلام هو لا يمت للإسلام بصلة وهو انتهاك واضح لحقوق الإنسان .

ا/سامي الاكيابى

عضو أمانة التثقيف الحزب الناصري

للأسف الشديد وجدت فرق سياسية هامة داخل عالم حقوق الإنسان هذه بداية تعقيبي على الأستاذ سعيد عبد الحافظ الذي عرض لناعرضا تاريخيا لحزب الوفد من العشرينات للثلاثينات وأغفل الأربعينات والحركة الوطنية في الأربعينات وحقوق الإنسان التي أهدرت في الأربعينات وكانت حكومة الوفد موجودة. أما عن حزب الوفد الجديد فقد كانت فترة المرحوم مصطفى شردي هي العصر الذهبي لصحيفة الوفد في الدفاع عن حقوق الإنسان , بعد ذلك لم أري لصحيفة الوفد موقفا للدفاع عن حقوق الإنسان كما يجب . بالنسبة لورقة أ. فاروق العشري والتي تعرضت للمرحلة الناصرية واكتفت حتى سنة 1971م ولكن كانت هناك حركة ناصرية بعد ذك ، لكنه لم يتعرض لها ،ولقد اهتمت صحيفة "العربي "بحقوق الإنسان بسبب وجود الأستاذ محمد فائق أمين المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مجلس إدارة الصحيفة مما دفعها إلي أن تكون قضية حقوق الإنسان موضوعا للاهتمام. وأنى أرى أن كل الحاضرين مهتمون بحقوق الإنسان ومؤتمرنا هذا

متخصص جدا في هذا المجال وعلينا أن ننسى الحزبية التي تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدى إلى ضعف تأثير ثقافة حقوق الإنسان في مصر .

تعقيب الأستاذ منتصر الزيات

محامي ناشط بالحركة الإسلامية

النقطة الأولى : طبعا لن نرد على البعض أو نتجادل مع البعض لأننا نسمع بعض وهذا يمكن أن يكون مقولة صحيحة .

النقطة الثانية : أنا أعتذر بشدة لعدم الإعداد بما يتناسب مع الموضوع والحضور , لكن عزائي أن الوقت كان ضيقا جدا فلقد كانت في البدء مداخلة ففوجئت بها تنقلب إلى مشاركة أو ورقة مكتوبة من قبلي في خلال الثماني والأربعين ساعة الماضية . والحقيقة أنى أرى أن أ. نبيل عبد الفتاح جبر النقص فعلا, وما أرجوه من المنظمين للندوة أن استرد الورقة وأطلع عليها لاحقا.

الحقيقة أنى استفدت من المعلومات القليلة التي ذكرها الأستاذ ممدوح نخلة وكثيرا مما كتبه في مقال طويل في صحيفة "الحياة اللندنية "ولكنى أسال سؤالا ربما يكون ردا على سؤال الدكتور"كمال مغيث " أنا أريد أن افهم حقيقة ، هل يناط بحركة حقوق الإنسان تغيير النمطية السيادية للمجتمعات الدولية ؟ أو مطلوب من حركات حقوق الإنسان أن تعمل على قلب النظام السياسي والاجتماعي والدستوري في المجتمعات ؟ هذا سؤال أرد به على سؤال د. كمال مغيث .

أما بالنسبة لأخينا أ. ممدوح نخلة فالإحصائية التي ذكرها صحيحة وأنا سألت منظمات حقوق الإنسان وحصلت على تلك الإحصائية الشهر الماضي وسألت أيضا هل هؤلاء القتلى من الأقباط بسبب عقيدتهم الدينية أى بسبب دياناتهم ؟ فأجابني أ. محمود قنديل مديو وحدة العمل الميدانى في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنه ليس كل هؤلاء القتلى بسبب دياناتهم منهم من قتل عشوائيا ومنهم من ليس لأنه قبطي إنما لكونه يتعامل مع الحكومة كمرشد مثل المرشدين المسلمين وليس ما أقوله مبررا . فأنا بصفتي الشخصية وبصفتي أنتمى لهذا التيار والذي أعتد بالانتماء إليه ، وأحاول بهذا الاعتزاز وبهذا الانتساب لهذه الحركة أحاول أن أغير فيها من الداخل ، هذا دور الرواد أو دور المفكرين

داخل الحركة الإسلامية أن يغيروا ما فيها هكذا فكل حوادث القتل أدينـــها دون غضاضـــة في ذلك كما أدين حوادث القتل للشرطة .

وأطمع لتحقيق التآخي بين الأقباط والمسلمين وأنا ممن يرون عدم تحديد نسب الأقبـــاط في مشاركتهم في الحياة السياسية وأنا ممن يرون أن على الأقبـــاط أن يعملـــوا ويشـــمروا السواعد ويشتغلوا بالحياة السياسية ويحصلوا على حقوقـــهم وعلـــى مناصبـــهم الوزاريـــة باعتبارهم مصريين , ولا غضاضة عندي في ذلك علـــى الإطـــلاق, ومســـألة الأقليـــات والأغلبية بالمناسبة مصطلح ذا اعتماد دولي وليس من عندي ورغم أننا نطمح في مصـــر إلغاء هذا التقسيم فعلا وليس من قبيل المزايدة السياسية , فأنتم تعرفون من أكون كما أننـــي أعرف اغلب الحضور .

ولا أريد العودة للتأكيد عليه أن هذا التقسيم بين الأقلية والأغلبيـــة هـــذا تقســـيم دولـــي معروف ونحن هنا في مصر لا نعتمده و مشاركة الأقباط في الحياة السياســـية بوصفـــهم مصريين أكبر حماية ودافع لهم إلى نيل كل ما يرغبون فيه وكسر الجمـــود الـــذي يحيـــط تمثيلهم وأريد أن أقول إن جرائم القتل التي وقعت ضد الأقباط لا تخرج في معظمها عـــن محافظتي المنيا وأسيوط بما يعنى أن اكثر أحداث القتل هذه لاعتبارات اجتماعية وثأريـــة أكثر من كونها اعتبارات دينية ولقد تم إدانتها من قبل الجماعة الإســـلامية نفســـها عقـــب أحداث أبو قرقاص ، فلقد أصدرت الجماعة الإسلامية بيانا أدانت فيه الحـــادث وتغـــافلت وسائل الإعلام عن الإشارة إليه وأدنت أنا الحادث في مقال في صحيفة الشعب وفى مقـــال أخر في صحيفة آفاق عربية وكلها قريبة من الإسلاميين أدنت الحادث بشدة وحينمـــا سافرت إلى لندن العام الماضي ، وقابلت هناك بعض قيادات الجماعـــات المقيميـــن فـــي الخارج أطلعوني على بيان أرسلوه ألي كل وكالات الأنباء والصحف يشجبون فيـــه هـــذا الاعتداء الذي حدث ولم ينشر من قبل أي من وكالات الأنباء أو الصحف .

الجماعة الإسلامية شجبت الحادث وشجبت القائمين به حتى ولو كانوا مـــن العنـــاصر المنتمية للجماعة .وعندما نقول نحن نحب الأقباط , نقول والله نحن نحب الأقباط ونحـــب النصارى لأنهم جيراننا وأهلنا من زمان .

أما مسألة احتكار الحديث عن الإسلام أريد أن أؤكد هنا أن الكثير من حقهم أن يقولوا نحن مسلمين وأنا أقول أنت مسلم أو نصرانى تعتمد منهجا سياسيا معينا . أنت مسلم تقول أنا مسلم .. لكن أنا ليبرالي النظرية والمنهج والأستاذ فاروق العشري مسلم لكنه يعتنق النظرية الناصرية مثلا فمن حقي أيضا دون أن أنفى عليك إسلامك أو أنفي عليه إسلامه أن أقول أيضا أنني اعتمد النظرية الإسلامية لحل المشكلات دون احتكار الحديث باسم الإسلام .

تعقيب الأستاذ فاروق العشري

عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي

" **أولا** موضوع ورقتي " علاقة الحزب الناصري بحقوق الإنسان ، وفى إطار ذلك أعددت الورقة المقدمة .

ثانيا أنا لا أقيم أبدا فترة الثورة, وقد يكون من يراها من منطلقات حقوق الإنسان أو غيرها وهذه قضية أخرى يمكن فيها بحث طويل ومتصل .

ثالثا ملاحظتي حول ماورد علي لسان أحد الزملاء من المتحدثين والذي قال :على النشطاء في حقوق الإنسان أن يستقيلوا من حزبهم وأنا أقول بصراحة أنا ضد هذا الكلام , فالحزب يعبر عن فكر أو أيديولوجية أو نظرية سياسية أو أهداف سياسية أو خطة عمل ،فما هو وجه التعارض بين هذا وبين أن أقول أن الإنسان ولد حر ويجب أن يتمتع بحرياته من الميلاد حتى الممات ؟أنا لا أرى تعارضا ومن هنا أنا ضد أن يستقيل نشطاء حقوق الإنسان من أحزابهم .

وقضية أخرى في تعليق الدكتور كمال مغيث حيث رأى أنه ليس بالضرورة الربط بين الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية وأنا الآن كحزب ناصري وواحد من أحزاب المعارضة وأرى كل شئ يهدر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، فالحقوق المدنية والسياسية غائبة ونحن حاليا مع تدعيم الحريات السياسية والمدنية إلى أبعد مدى فهذا يعتبر مكسب أما توليف الإثنين معا الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهذا شئ طيب لكن تظل قضية منطق وتعامل مع الواقع .

النقطة الأخيرة لقد كنت واضحا في عرضي كله بدءا من نقطة أساسية تدور حول ما هي الناصرية اليوم من أجل رؤية مستقبلية وإن كنت قد بدأت بالمنطلقات لأنني أعتبر أن الناصرية كفكر أو كتجربة تتضمن أيديولوجية ولم أسرد تاريخ الناصريين لأقف عند فترات معينة إنما كنت أتحدث من ثوابت ومنطلقات لأصل في النهاية إلى كيف يمكن أن تكون هناك حقوق إنسان ؟ وما ضماناتها ؟ وعددت هذه الضمانات باعتبارها رؤية للواقع وانطلاقا للمستقبل .

تعقيب أ. سعيد عبد الحافظ

صحفي بجريدة الوفد ومنسق حملة حرية التعبير بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

قال د. كمال مغيث إن موقف صحيفة الوفد من نصر حامد أبو زيد وعلاء حامد واستقالة فرج فودة منافيا لحقوق الإنسان وأريد إن أقول أن مسألة د.نصر حامد أبو زيد كانت قضية قانونية في المقام الأول وحزب الوفد لا ينظم حركة الأفراد المنتمين له أو للمجتمع , نحن لا نقول لأحد ماذا تأكل أو ماذا تشرب ، فالناس من حقها أن تفعل ما تريد هذا مذهب ليبرالي أصيل ، فقضية نصر حامد أبو زيد كانت قضية قانونية وأنا أرى أن الذي أضر د. نصر حامد أبو زيد ليس الذين رفعوا عليه قضية بقدر التعامل الإعلامي الفج مع قضية أبو زيد والبوستر التي كانت تعلق ، وتركوا ساحة القضاء حتى صدر حكم محكمة النقض بالتفريق بين د. نصر أبو زيد وزوجته ، ولا أعتقد أن حزب الوفد له علاقة بهذه المسألة . يقول أ. سامى الاكيابى أنني أغفلت الحركة الوفدية في الأربعينات .. أنا لم أكن أتحدث عن الحركة الوفدية فلقد كنت أكرس لفكر الحقوق المدنية السابقة على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وهى قديمة جدا منذ الماجنا كارتا والسابقة أيضا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي هي "حركة حقوق الإنسان " بالمعنى الضيق . فقد حاولت أن أرصد إذا ما كانت الوفد لديه فكرة عن الحقوق المدنية سابقة بفترات على المواثيق الدولية .

تعقيب أ. نبيل عبد الفتاح

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام

أبدأ تعقيبي بملاحظة أن بعض الزملاء في القاعة وكذلك عدد من المثقفيـــن يطرحـــون فكرة إزاء فكرة أخرى ورأى إزاء رأى آخر ، المشكل أننا نتعامل مع الموضوع على أنـــه موضوع دفاعي ربما لأننا نشطاء سياسيين ولسنا نشطاء حقوق الإنسان . نحن هنـــا فـــي عمل بحثي وليس عمل سياسي فالمناقشات حول الموضوع الذي كنا نطرحـــه إنمـــا تفتـــح الباب على مصراعيه ونناقش كل الأمور ، كأننا جماعة سياسية وثقافية عشوائية . أيضـــا العلاقة بين النشطاء في الحركة الدولية لحقوق الإنسان ، في كل بلد من بلدان العـــالم هـــم نشطاء لا علاقة لهم بالأحزاب السياسية ..هذه نقطة أساسية فالموضوع في مصر والعـــالم العربي مختلف وهذا موضوع آخر.

هناك آليات متعددة , ولكن ينبغي أن نخرج مـــن إطـــار الحواجـــز السياســـية ونزيـــل الغمامات من على أعيننا ،الإسلاميون استخدموا الكاسيت في السبعينات ثم استخدم أيضـــا الإسلاميون الراديكاليون ، وأسأل هذه ليست آلية ؟ هي آلية خطيرة جدا وهى البداية فـــي ثورة الاتصالات الحديثة ، الكاسيت أداة اتصالية للمصريين الذين يعيشـــون فـــي أوروبـــا والخليج وبين أهاليهم هنا ، أي استخدام أوسع ، وأهم من التليفون وأهـــم مـــن الإنـــترنت وكذلك أرخص .

نأتي إلى العلاقة بين السياسة والسياسيين في مصر وحركة حقوق الإنسان , أنـــا فـــي رأيي أنها علاقة فاعلية بمعنى إذ وجد النشيط السياسي سواء كان فـــردا أو نشـــطاء فـــي مجموعات فإن السلطة السياسية أو الحزب السياسي في بلد ما غالبا ما ينتهك حـــق مـــن حقوق الإنسان ، هذا شكل أما الشكل الآخر أن النشطاء أيضا يتمتعون بالحقوق السياســـية ويمارسونها ولكن إذا الحزب الذي ينتمي إليه النشيط وصل إلى السلطة وتولى موقعا مـــن مواقعها ففي هذه الحالة عليه أن ينسحب من الحركة حتى إذا عاد إلى المعارضـــة وأراد ألا يعارض سياسيا ويمارس دوره في حركة حقوق الإنسان بالمعنى الذي نعرفه في كل الدنيـــا باستثناء المكان الذي نعيش فيه مصر وبعض البلدان حولنا فقط .

الإعلام عن حركة حقوق الإنسان .. لابد أن يكون هناك إعـــلام عـــن الواقـــع الفعلـــي الموضوعي لحركات حقوق الإنسان.



الـــمـــحــــور الثـــالـــث

1- حقوق الانسان في الاعلام القومي

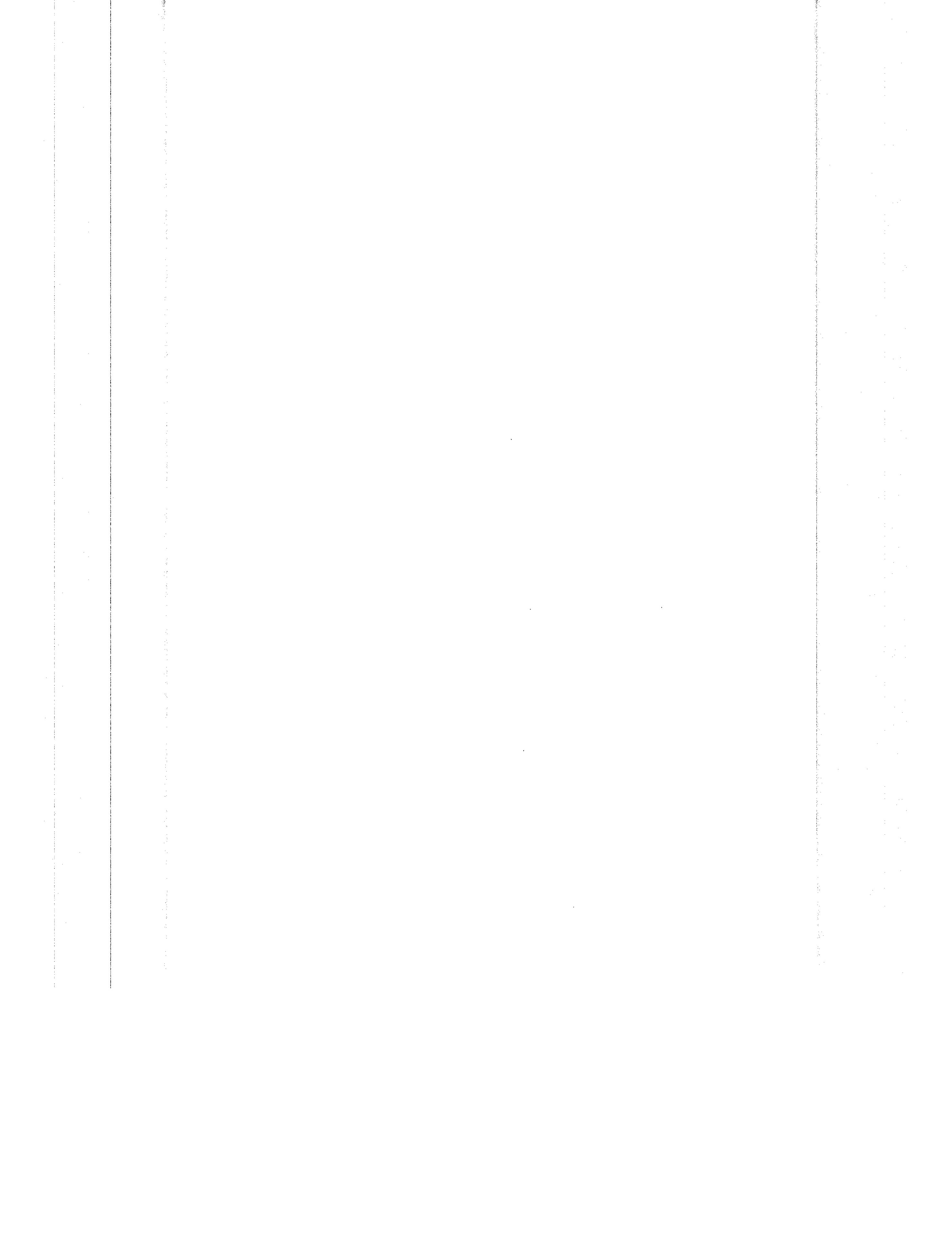
د.محمد شومـــــــــــــان

2- آليات إعلام حقوق الإنسان واشكالياتها بالتطبيق على بعض الحقـــوق النوعية في مصر

د.كمـــــــال مغيــــــــث

تعقيب : د.احمــــــــــد عبــد اللـــــــه

رئيس الجلسة :أ. ماجــــــدة موريــــــــــس



حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية

ملاحظات أولية

د. محمد شومان

أستاذ الإعلام بكلية البنات جامعة عين شمس

هذا البحث يفترض فيه إجراء مسح لمواقف ما يعرف بوسائل الإعلام القومية من صحافة وإذاعه وتلفزيون إزاء حقوق الإنسان ، وذلك للتعرف على مدى اهتمام الإعلام القومي بهذه القضايا ، والسؤالان يتضمنان بالضرورة أبعادا كمية وكيفية تتصل بقضايا التطور الديمقراطي في مصر وحرية الصحافة ووسائل ، وأوضاع العاملين في وسائل الإعلام ، علاوة على رؤى الدولة لمثل هذه القضايا باعتبار أن الإعلام القومي هو في التحليل الأخير إعلام الحكومة المصرية .

وأعتقد أن إنجاز مثل هذا البحث يتجاوز قدرات الباحث الفرد , ويتطلب قيام فريق بحثي يجمع باحثين من تخصصات مختلفة يقومون بتحليل مضمون وتوجهات الإعلام القومي من قضايا حقوق الإنسان بهدف التعرف على مكونات خطاب حقوق إنسان في الإعلام القومي ، والمحددات السياسية والأيديولوجية والمهنية التي يخضع لها هذا الخطاب . أي ظروف إنتاج هذا الخطاب , بالإضافة إلى التعرف على مدى واقعيته وفاعليته من وجهة نظر منتجي هذا الخطاب (القائمون بالاتصال في الإعلام القومي) من ناحية ، وجمهور هذا الخطاب أي الذين يتلقوه من ناحية أخرى .

ومثل هذا البحث المسحي الشامل يمكن أن يتناول فترة زمنية ممتدة أو أن يقتصر على سنة واحدة بحيث تكون ضمن إطار تقرير حالة عن حقوق الإنسان في مصر يصدر سنويا ، ويشتمل على قسم خاص بحقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية والصحافة الحزبية .

وإلى أن يتبنى أحد مراكز البحوث المستقلة هذا الاقتراح أتصور أن هناك مجموعة من الفروض والملاحظات التي يمكن طرحها للنقاش حول خطاب حقوق الإنسان في وسائل

الإعلام القومية ، تمهيدا لتطوير الموضوع وبلورته في سياق مشروع بحثي طموح

.الفرضية الأولى :

أن وسائل الإعلام القومية تقدم خطابا متبلورا لحقوق الإنسان ، يتجلى كرسالة من مرسل إلى متلق بغرض التأثير في الأخير ، أي أنه خطاب أيديولوجي عرضي يتم إنتاجه ، ويمكن قراءته في ظروف مادية ومعنوية محددة، الأمر الذي يشير إلى أهمية دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بمثل هذا الخطاب بوصفه حدثا تاريخيا (1)

والمفارقة أن تبلور واكتمال خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي يتنافى وحيز المسافة أو الوقت المحدود الذي يخصص لحقوق الإنسان بالمعنى الشامل في وسائل الإعلام القومية , وكذلك فأن التناقض الظاهري لأهداف هذا الخطاب من الصعب أن تخفى حقيقة أهدافه الأيديولوجية وتكاملها ، والتي يمكن رصدها وتحليلها فضلا عن تحليل الملامح الأساسية لهذا الخطاب

الفرضية الثانية :

أن خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية يقدم مفاهيم زائفة وسطحية لمبادئ حقوق الإنسان ، ويسئ لكثير من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المصرية المستقلة حيث ينظر إلى أنشطتها باعتبارها خصما للسلطات الحكومية , وبالتالي يناصبها العداء أو على الأقل يتجاهل وجودها ، الأمر الذي يلحق الضرر بحركة حقوق الإنسان في مصر ،خاصة في ظل ضعف ومحدودية ما أطلق عليه الإعلام الموازى أو المقاوم ، وعدم قدرته على الوصول إلى الجماهير الواسعة التي تستهلك ما تقدمه وسائل الإعلام القومية ، إن المقصود من الإعلام الموازى أو المقاوم هو مجمل الأنشطة الاتصالية والإعلامية التي تقوم بها الأحزاب والحركات الاجتماعية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية المستقلة عن الإعلام الحكومي .

الفرضية الثالثة :

رغم محدودية وضعف خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي ، إلا أن حضوره وقوة تأثيره النسبيين يرتبطان بضعف إعلام أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان ،

وبصفة عامة فأن الإعلام الصادر عن المنظمات غير الحكومية لا يعد سوى هامشا ضئيلا يكافح من أجل البقاء بجوار الدولاب الإعلامي الجبار للدولة ، وما يشيعه من تقاليد الإنتاج والاستقبال ، وتحتكر الدولة وهيئاتها العامة أهم المؤسسات الإعلامية وخاصة الإذاعية والتلفازية احتكارا تاما وتمنع قانونا إنشاء مؤسسات إعلامية خاصة في هذين المجالين بل وفى قانون الصحافة المطبوعة (2).

و في ضؤ الفروض الثلاث السابقة يمكن إثارة مجموعة من الملاحظات الأولية حول خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية ولا تدعى هذه الملاحظات تقديم قراءة تحليلية لبنية هذا الخطاب ، فهي مجرد قراءة عامة وأولية تتسم بقدر كبير من التعميم خاصة ومثل هذا الخطاب العريض والممتد عبر وسائل الإعلام القومية من صحافة وإذاعة وتلفزيون يختلف في تكنيكياته ووسائله باختلاف هذه الوسائل ، وتباين هامش الحرية المتاح أمام القائمين بالاتصال (الصحفيون والإعلاميون)، فالصحافة القومية تفسح قدرا أكبر بكثير من حرية تناول قضايا حقوق الإنسان مقارنة بالإذاعة والتلفزيون اللذين يخضعان لرقابة صارمة وفق نظام بيروقراطي صارم ،ربما ذلك لإدراك الحكومة بقدرة الإذاعة والتليفزيون على التأثير في الجماهير العريضة بدرجة تفوق الصحافة القومية التي ينحصر تأثيرها عادة في جمهور المتعلمين والذي يتسنى له قراءة الصحف .

وتغطى الملاحظات المقدمة في هذه الورقة ثلاثة موضوعات أساسية ترتبط بخطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية أولا:أهداف خطاب حقوق الإنسان ، وسماته الرئيسية ، ومستقبله.

أهداف خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية :

يمكن القول أن تبعية وسائل الإعلام القومية للحكومة والتزامها بالأيديولوجية السائدة وعملية التضليل الإعلامي وتزييف الوعي تضمن اتفاق منتجي خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي على مجموعة من الأهداف ,وهذا الاتفاق يتم تأكيده وضمان استمراريته من خلال آليات ملكية الحكومة لوسائل الإعلام القومية وإشرافها المباشر وغير المباشر على تعيين القيادات الإعلامية ، وفرض نظم للعقاب والثواب .

وتتلخص أهداف خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية في:

التوظيف السياسي لحقوق الإنسان أي لخدمة أهداف السياسة الرسمية ، أي أن نشر أو بث الأحداث والقضايا الخاصة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر وسائل الإعلام يخضع لاعتبارات سياسية محدودة وقصيرة النظر ولا يستهدف بالتالي تعميق الوعي بقضايا حقوق الإنسان ، وقد برز هذا التوظيف السياسي في كثير من المناسبات وتجاه أحداث داخلية محلية أو عربية أو دولية ، اتخذ هذا التوظيف السياسي أنماطا عديدة منها نمط الاتفاق مع خطاب حقوق الإنسان الذي تقدمه جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية ضد العمليات الإرهابية للجماعات الإسلامية ، أو ضد الختان ، وفى سياق هذا النمط تسمح وسائل الإعلام القومية بنشر التصريحات أو بيانات جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة .

في المقابل هناك نمط الاختلاف مع خطاب أحزاب المعارضة وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة المصرية والعربية والدولية كما حدث بالنسبة لقضايا التعذيب ومعاملة السجناء والمحتجزين ، وانتهاكات حرية الفكر والتعبير ، وفى هذا النمط يتم تجاهل وعدم نشر أو بث أي معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر وكذلك تجاهل خطاب منظمات حقوق الإنسان المستقلة والهجوم على مصداقية ما تقدمه من تقارير والتشكيك في مشروعية وجودها وعملها .

وترصد "أماني قنديل" ثلاثة دوائر أو مستويات لاهتمام الصحافة المصرية بقضايا حقوق الإنسان هي العالمية والإقليمية والمحلية ، وعلى سبيل المثال فإن قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية تحددها توجهات الدولة السياسية (3).

(3) والملاحظ على خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الحكومي خاصة في الإذاعة والتلفزيون أنه يركز على المستوى العالمي مقارنة بالمستويين العربي والمحلى .

2/ الهجوم على منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية والتي تقدم تقارير مستقلة تتعارض والسياسة الرسمية

ويتخذ هذا الهجوم أساليب وتكتيكات دعائية مثل الكذب ، والتشويه المتعمد والمبالغة ،والربط الزائف والتشكيك وخلق صور نمطية سلبية ، في هذا الإطار تثار مخاوف الاختراق الأجنبي ، والمؤامرة الدولية للنيل من الاستقلال الوطني والتدخل في الشئون

الداخلية , ويجرى تضخيم مسألة الدعم والتمويل الخارجي , والإشارة إلى نشطاء حقوق الإنسان في الداخل كمرتزقة يعملون من أجل الحصول علي التمويل الأجنبي ،كما تصور منظمات حقوق الإنسان المستقلة على أنها كيانات غير قانونية . وتجمعات نخبوية محدودة ليس لها تأثير جماهيري ، كما ترتبط بالخارج وبأولويات القضايا التي تخدم مصالح القوى الكبرى ، كذلك يوظف الخطاب الإعلامي الرسمي بطريقة دعائية مبتسرة بعض مقولات الحفاظ على الهوية الحضارية الإسلامية للتحفظ أو رفض المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان .

على مستوى آخر فإن حداثة نشأة جمعيات حقوق الإنسان وغياب تقاليد الحل السلمي للصراعات وضعف قيم التعايش والمشاركة قد أدى إلى نشوب خلافات وصراعات على أسس سياسية وشخصية كما حدث في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان 1993م (4).

وقد استغل الخطاب الإعلامي الحكومي هذه الصراعات لتحقيق أهدافه في التشكيك فى مصداقية وشرعية هذه الجمعيات ، حيث جرى تصويرها على أنها تجمعات لعناصر في المعارضة تستغل وتوظف مبادئ حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية .

3-**خلق بدائل ترتبط بالحكومة وتعمل في مجال حقوق الإنسان** مثل الجمعية المصرية لحقوق الإنسان , وجمعية أنصار حقوق الإنسان ، حيث تعمد الخطاب الحكومي تضخيم دور الجمعيتين وتلميع قياداتها وذلك في محاولة لتأميم حركة حقوق الإنسان في مصر .

على مستوى آخر يركز الخطاب الإعلامي الحكومي على أنشطة بعض الهيئات الرسمية أو المرتبطة بالحكومة التي تتطرق لبعض جوانب حقوق الإنسان والتي لا تتناقض والسياسة الرسمية مثل بعض حقوق المرأة والطفل .

ثانيا : سمات خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية

حددت أهداف خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الرسمي ملامح وسمات هذا الخطاب والتي يمكن رصد أهمها في :

1-محدودية وموسمية التناول : يخصص الإعلام الحكومي مساحة محدودة في الصحافة ، ووقت محدود للغاية أيضا في الإذاعة والتلفزيون لتناول حقوق الإنسان ،وتتركز هذه التغطية في مواسم معينة كالاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان ، أو

لمتابعة حدث أو تطور داخلي مثل الرد على تقرير دولي يرصد الانتهاكات لحقوق الإنسان داخل مصر ، أي أن الخطاب الحكومي ينحصر في دائرة رد الفعل ، أو الدفاع السلبي ، كما يركز الخطاب الحكومي على الأخبار والتقارير حول حقوق الإنسان في الخارج والتي يعتقد حارس البوابة أو المسيطر على دولاب العمل الإعلامي الحكومي أنها أبعد ما تكون عن قضايا وأولويات حقوق الإنسان في الواقع المصري .

2-سطحية وجزئية التناول : لا يهتم الخطاب الحكومي بتأصيل حقوق الإنسان أو توضيح أبعادها ومكوناتها باستثناء بعض مقالات الرأي في الصحافة القومية ولا تقدم برامج أو مضامين لتعريف وشرح المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان ،فضلا عن علاقة حقوق الإنسان بقضية الديمقراطية والتنمية ،وأعتقد أن غلبة التوظيف السياسي لهدف رئيسي لمثل هذا الخطاب تدفعه دائما للانتقاء غير الأمين لقضايا حقوق الإنسان ،والتركيز على أحداث أو قضايا هامشية غير واقعية يعمد إلى عدم الربط بينها أو تقديم تحليل لأبعادها , أن السطحية هنا تقود إلي تبسيط وتجزئة للقضايا ،ومن ثم غياب رؤية كلية لحقوق الإنسان وعلاقتها بالواقع الاجتماعي والسياسي سواء على الصعيد العربي أو الدولي أو المحلى . وفى هذا السياق يهمل الخطاب الحكومي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويهتم فقط بالحقوق المدنية والسياسية , وقد رصدت دراسة سابقة عدم توازن معالجة الصحف المصرية خاصة الصحف الحزبية لقضايا حقوق الإنسان حيث ركزت أساسا على الحقوق المدنية والسياسية والتي تشمل الحق فىالحياة والحرية والسلامة للفرد والتحرر من التعذيب والعبودية والمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والفكر والضمير والدين (5).

3-نفى الآخر المخالف للتوجهات العامة للسياسة الحكومية تجاه حقوق الإنسان ، ورفض الدخول في حوار حقيقي معه أي خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الحكومي هو خطاب مغلق , ذو طابع انعزالي يرفض الاعتراف بالآخر أو التعايش معه ، كما يرفض المشاركة وأيضا الحل السلمي للصراع ، من هنا لا يناقش منطق أو حجج المخالفين له ،وإذا تعرض لها فإنه عرض يتسم بالتشويه والإنكار .

4- التناقض والغموض : يحرص القائمون على إنتاج خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الحكومي على تهميش قضايا حقوق الإنسان ، والبعد عن توضيح أبعاد ومكونات حقوق الإنسان ، والتركيز على التفاصيل والأحداث التي تقع عادة خارج حدود الوطن ، ومع ذلك فإن هذه السمات والقيود تضفي على الخطاب نوعا من الغموض والتناقض في أحيان كثيرة فعندما تقدم الأحداث بدون شرح تبدو المفاهيم غامضة ، كذلك فإن إنكار حدوث تجاوزات لحقوق الإنسان في مصر ، واتهام القائلين بغير ذلك ، والمبالغة في تشويه صورتهم تسم الخطاب بالتناقض والذي يساعد قطاعات من الجمهور على إدراك أن ثمة أمورا يجرى حجبها ، بل الخوف من نشرها ، وبالتالي قد يسعى قسم من الجمهور لمعرفة الحقائق عبر وسائل الأعلام الأجنبية كالإذاعات الأجنبية الناطقة باللغة العربية .

إن الغموض والتناقض كسمتين مرتبطتين بخطاب الإعلام الحكومي تجاه حقوق الإنسان تقلل من فاعلية تأثير هذا الخطاب ، وأعتقد أن القائمين على إنتاج الخطاب الحكومي لا يدركون حقيقة هذا الوضع ، ربما بحكم اعتمادهم علي قوة انتشار وسائل الإعلام الحكومية وهيمنتها علي المجال الإعلامي ،وربما أيضا لعدم وعيهم بحقيقة ما وفرته ثورة الاتصالات والإعلام من وسائل جديدة ورخيصة أمام الجمهور ليتلقي المعلومات والتدقيق في صحة ما يقدم منها.

ثالثا : مستقبل خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية

يمكن القول أن اندماج خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي بالمؤسسات الإعلامية المهيمنة للدولة المصرية يمنحه قدرة على الانتشار والوصول إلى جماهير واسعة ، بل ربما يمنحه قوة تأثير ، لكن ربما لا يمنحه مصداقية كافية , بل ويهدد وجوده و استمراريته في المستقبل ، خاصة في ظل ما تقدمه ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في بدائل وخيارات عديدة أمام الأفراد والجماعات والحكومات .

أن هذه الفرضية ترتبط بحقيقة أن الإعلام أحد عمليات الصراع من أجل الهيمنة في المجتمع بالمفهوم الجر امشي للهيمنة(6) . من هنا فإنه يرتبط بالأيديولوجية السائدة وبعمليات التضليل وتزييف الوعي ، ولقد أصبح التضليل الإعلامي هو الأداة الأساسية للهيمنة الاجتماعية ، ولكي يؤدى التضليل الإعلامي دوره بفاعلية أكبر لابد من إخفاء

شواهد وجوده أي أن التضليل يكون ناجحا عندما يشعر المضللون بأن الأشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية . باختصار كما يقول شيللر "أن التضليل الإعلامي يقتضي واقعا زائفا هو الإنكار المستمر لوجوده أصلا " (7) . لقد نجح الإعلام الحكومي في هذه المهمة لسنوات طويلة ، وكان الإصرار على استخدام مفهوم الإعلام القومي بمثابة أحد آليات التضليل حيث جرى تصور الصحف الحكومية والإذاعة الحكومية والتلفزيون الحكومي على أساس إنها هيئات قومية ، تجسد المصالح العليا للمجتمع ، وتتجاوز حقائق الصراع الاجتماعي والسياسي .

على أن التحولات المتسارعة في البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وما تطرحه من تحديات علي الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية في إطار عملية العولمة يفرض على الحكومات ذات النظم الإعلامية السلطوية ، ومنها الحكومة المصرية مراجعة وظائفها وأدوارها الخاصة بتنظيم بيئة الإعلام وممارسة وظائفها .

لقد أدت ثورة تكنولوجيا الاتصال إلى ترابط وتكامل مجالات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية وكذلك تعاظمت على نحو غير مسبوق قدرة وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والنفاذ عبر الثقافات ، كما تزايد التداخل بين الاقتصاد والإعلام والاتصال والمعلوماتية ، واصبح الإعلام بهذا المعنى قطاعا مؤثرا في الاقتصاد العالمي يمثل 40% من الإنتاج العالمي (8) ، وتلعب فيه الشركات متعددة الجنسية دورا مركزيا، من هنا تزايدت الضغوط الدولية والمحلية على الحكومات لخصخصة قطاع الإعلام والاتصال والمعلوماتية وتقليص قدرة الحكومة على مراقبة المتدفقات الإعلامية والمعلوماتية أو حتى تنظيم بيئة الاتصال والإعلام .(9)

وقد بدأت الحكومة المصرية الاستجابة لهذه التحولات والتكيف معها فشرعت في خصخصة قطاع الاتصال (الهاتف) وأجرت الحكومة خصخصة الهاتف المحمول , كما أن معظم شركات الكمبيوتر وخدمات الإنترنت والمعلومات تابعة لشركات قطاع خاص ، ومن المتوقع في ظل ضغوط داخلية وخارجية ، أما الدفع باتجاه خصخصة بعض وسائل الإعلام الحكومية القائمة أو السماح للأفراد والشركات بإصدار صحف ومجلات وتأسيس محطات إذاعية وتلفزيونية .

أن عدم أخذ الحكومة المصرية بأحد البديلين أو هما معا ، بما يستتبعه من تغيرات قانونية وتنظيمية تكفل حرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون يقود عمليا وخلال السنوات العشر القادمة إلى قيام بعض الأفراد والشركات أو حتى الأحزاب والجمعيات الأهلية لاستئجار قنوات فضائية أو موجات إذاعية تبث من الخارج ، وتصل إلى المواطنين في الداخل بسهولة وبتكلفة محدودة تتيحها تكنولوجيا الاتصال .إن هذه البدائل تطرح إشكاليات عديدة لعل أهمها حرية الإعلام في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإعلام والتركيز والاحتكار وسطوة الإعلان ، وعلاقة الداخل بالخارج ، وحدود الإعلام المحلى والدولي ، ولكن في المقابل فان هذه البدائل تتيح قدرا اكبر من حرية الإعلام ومن فرص نمو المجتمع المدني ،الأمر الذي يعنى تحولا في حالة اللا توازن بين خطاب حقوق الإنسان في إعلام الحكومة وإعلام فعاليات المجتمع المدني ، أي الإعلام الموازي أو المقاوم ، وما يقدمه من خطاب عن حقوق الإنسان .

المراجع

1- محمد شومان : تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشـــورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة 1990، ص 8 .

2- محمد السيد سعيد : الإعلام وثقافة المجتمع المدني ، المؤتمر الثاني للتنظيمـــات الأهليـــة العربيـــة ، القاهرة 17،-19 مايو 1997 ،ص 31-32.

3- أماني قنديل : حقوق الإنسان في وسائل الإعلام ،الدراسات الإعلامية، يوليـــو ســـبتمبر 1987 ص 30-36 .

4- محمد السيد سعيد : مرجع سابق ص 26 .

5- أماني قنديل : مرجع سابق ص 40.

6- فر يدريك هـــ جارو : تحليل جر امشي للتخصصات في علم الاجتماع ، المجلـــة الدوليـــة للعلـــوم الاجتماعية مايو 1993 ص 151-159.

7- هربرت شيللر" المتلاعبون بالعقول " ترجمة عبد السلام رضوان -عالم المعرفة -العدد 193- يناير 1995 -ص 15-16 .

8- المهدي المنجرة " الحرب الحضارية الأولى : مستقبل الماضي وماضي المستقبل - الدار البيضـــاء - عيون -1991 -ص 179 .

William A. Hatchen. The world news prism, changing media of international.Communication , IWOA

State University press 1995 pp. . 163-173

آليات إعلام حقوق الإنسان وإشكالياتها بالتطبيق على بعض الحقوق النوعية في مصر

د. كمال مغيث

أستاذ جامعي مركز البحوث التربوية

تعد قضايا حقوق الإنسان من القضايا التي ارتبطت بنشأة الفكر الإنساني نفسه , فحول حق الإنسان في الحرية والعدل دار الصراع ، هادئا تارة وعنيفا ودمويا تارة أخرى ، بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتفاوت في مصالحها وثقافتها وأهدافها .

ورغم ذلك الصراع فإن مسيرة الحقوق الإنسانية راحت تتعزز باستمرار وتكسب أرضا جديدة كل يوم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ففي العاشر من ديسمبر سنة 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نقل حركة حقوق الإنسان من حيز الثقافة النظرية إلي الحيز القانوني والإجرائي والذي لا يحدد ماهية الحقوق الإنسانية فحسب ، بل يحدد كذلك الخطوات والإجراءات التنفيذية لوضع تلك الحقوق موضع التطبيق .

وبصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان انتقلت معارك حقوق الإنسان نقلة جديدة وأصبحت تلك الحقوق ميدانا للصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ساهمت فيه الدول والتنظيمات السياسية والأحزاب والنقابات .

وقد فطنت القوى المناصرة لحقوق الإنسان إلى أهمية الآلية الإعلامية في الترويج لمبادئها وكسب الأنصار وتشكيل قوى الضغط وزيادة الوعي بين الجماهير بتلك الحقوق مما يمهد السبيل لإجبار القوى المعادية على الاعتراف بتلك الحقوق ووضعها موضع التطبيق .

وقد تعددت وسائط ووسائل تلك الآلية الإعلامية . فمنها مراكز ومعاهد أنشئت في أماكن متفرقة من العالم للترويج لثقافة حقوق الإنسان .

كما سعت القوى المناصرة لحقوق الإنسان إلى الدعوة لوضع تلك الحقوق في مناهج التعليم الوطنية لكي ينشأ الأفراد مؤمنين بحقوق الإنسان كقيمة من القيم التي ينبغي الدفاع

عنها . وفى نفس الوقت تدعو تلك القوى إلى وجود برامج ومناهج لتلـــك الحقـــوق بيـــن مقررات ودراسات التعليم العالي والجامعات.

كما ظهرت العديد من الصحف التي تهتم أساسا بحقوق الإنسان في أجزاء متفرقة مـــن العالم . أما في مصر فإن الصحف المتخصصة في حقوق الإنسان تكاد تكون مقصـــورة على مراكز ومنظمات حقوق الإنسان في مصر ، وإن كان قد غلب علي تلـــك الصحـــف والإصدارات اهتمامها العام بحقوق الإنسان , دون العناية بتحديد منهج معين للتعامل مـــع قضايا حقوق الإنسان ، وهو الأمر الذي ترتب عليه عدم زيادة المهتمين بحقـــوق الإنســـان زيادة تتناسب مع حجم الزيادة في نشأة تلك المراكز وزيادة إصداراتها ونشراتها.

ومع غياب ذلك المنهج في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ، يكاد يغيب غيابـــا تامـــاً الاهتمام ببعض القضايا النوعية لحقوق الإنسان في مصـــر كقضيـــة الأقبـــاط , وقضايـــا المعوقين , وقضايا السجناء والمعتقلين .

وتهتم هذه الورقة بإبراز أهم ملامح آليات إعلام حقوق الإنسان بالتطبيق على القضايـــا الثلاث المشار إليها .

أولا: إعلام حقوق الإنسان وقضايا الأقباط:

لقد صدر الإعلان الدولي بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتميـــيز القـــائمين على أساس الدين أو المعتقد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1981م،ولقد نـــص على " أن إهمال وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولاسيما الحـــق فـــي حريـــة التعبير والتفكير أو الوجدان أو الدين أو المعتقد أيا كان, قد جلب على البشـــرية بصـــورة مباشرة أو غير مباشرة حروبا وآلاما بالغة , خصوصا حين يتخذان وسيلة للتدخل الأجنبـــي في الشئون الداخلية للدول الأخرى (1)

ولقد عاش الأقباط في مصر في العصـــور الوســـطى وتحـــت حكـــم دول الأمويـــين والعباسيين والطولونيين والإخشيديين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين في ظل ما يســـمى " بشروط "الذمة " والتي فرضت عليهم دفع جزية مالية للحكام في كل الأحوال وفي أحـــوال أخرى وحين يتسم الحاكم وحاشيته بالتعصب كانت شروط الذمة تلك تتسع بحيـــث تشـــمل

ألوان الملابس، وعدم اقتناء الخيول أو العبيد وعدم الصياح على الموتى والتضييق في بناء الكنائس .

ومع بداية عهد الدولة الحديثة في مصر، راحت تلك الشروط تزول شيئا فشيئا ، حتى انتهت بإقرار الدساتير المصرية أهمها دستور سنة 1923م الذي أقر بالمساواة بين المصريين جميعا أمام القانون دون تمييز بسبب النوع أو الدين (2) .

وعلى الرغم من هذا فما زال هناك العديد من المشكلات التي تحيط بالأقباط وتلقى بظلال قاتمة على حقوقهم الإنسانية والتي كفلها لهم الدستور والقانون .

وأول ما يعترض الباحث في مشكلات الأقباط في مصر قضية تعدادهم وما يرتبط به من إحصاءات حيوية . وعلى الرغم من مرور ما يقرب من مائتي عام على معرفة أهمية تعداد السكان وإجراءاته في مصر ، فما زال تعداد الأقباط يحيطه الغموض ويضرب فيه الجميع بالظن أو التخمين أو بالغرض السياسي .

ومن هنا فإن المبالغين في تعداد الأقباط يرتفعون بهذا التعداد إلى ما يزيد عن 15 مليون نسمة باعتبار أن نسبتهم إلى العدد الكلي للسكان في مصر تصل إلي 25% . أما المقلين فأنهم لا يتجاوزون بتعدادهم ما يصل إلى 3 مليون نسمة باعتبار أن نسبتهم لا تتجاوز 5%من السكان .

وعلى الرغم من أننا لا نذهب إلى مثل ما يذهب إليه البعض من اعتبار أن مشكلات الأقباط في مصر هي لون من ألوان مشكلات الأقليات كما لا نذهب إلى ما يروج له البعض في الداخل أو الخارج من معاناة الأقباط من الاضطهاد الديني، إلا أننا في نفس الوقت نرى أن هناك العديد من المشكلات التي تعترض الأقباط في مصر كما أشرنا سابقا- والتي ينبغي مواجهتها بصراحة وبوازع من المسؤولية الوطنية والإنسانية في نفس الوقت ، كما سبق أن أشار إليها الباحثين" مصطفى كامل السيد" وأحمد عبد الله" في مناسبات متعددة .

ففي مجال الإعلام المرئي والمسموع نلاحظ أن المكون الديني والثقافي القبطي يكاد يكون غائبا غيابا تاما إلا من بعض المناسبات السنوية كعيد الميلاد وعيد القيامة في الوقت الذي يفخر فيه وزير الإعلام بزيادة البرامج الدينية في وسائل الإعلام إلى ما يعادل 28%

من مجموع ساعات الإرسال ،هذا فضلا عن كثير مما يذاع في وسائل الإعلام مما يعد من قبيل الأفكار المتطرفة التي تدعو للعنف وتحض على الفتنة والتي لم يتورع شيوخ أجلاء ذائعي الصيت عن إذاعة مثل هذه الأفكار المتطرفة .

أما في مجال التعليم فقد أشارت بعض الدراسات إلى هيمنة خطاب ديني إسلامي متزمت ومنغلق على الكثير من المناهج الدراسية كما تزخر المدارس نفسها بالعديد من الممارسات الطائفية التي تميز بين أبناء الوطن الواحد كمحاولات فرض الحجاب على الجميع ، وهى المحاولات التي تسعى وزارة التعليم إلى التصدي لها في عناء ومشقة (3).

وفى المجال السياسي فالملاحظ أن نسبة تمثيل الأقباط في المجالس النيابية كمجلس الشعب والشورى أقل بكثير مما ينبغي، بل إن هذا العدد القليل من النواب هو نتيجة التعيين بقرارات جمهورية. وقد لاحظ المراقبون أن الحزب الوطني الديمقراطي وهو حزب الأغلبية الحاكم لم يرشح على قوائمه الانتخابية في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة 1995" قبطي واحد" وهو ما كان مثار العديد من التعليقات والتساؤلات .

ولنا بعد ذلك أن نلاحظ مثل تلك الملاحظات فيما يتعلق بمناصب المحافظين والوزراء وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات وغيرها . ومع كل هذا تظل هناك العديد من المشكلات التي تتعلق ببناء وترميم الكنائس والتي ما زال ينظمها حتى اليوم- قانون يعود في أصوله إلى القرون الوسطى .

هذا ويضاف إلى بعض الممارسات التي كانت تفرضها بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة كفرض الجزية على الأقباط ، أو إجبارهم على دفع "الإتاوات "و"الفرد" وغيرها من ممارسات انتشرت طويلا في بعض قرى ومدن الوجه القبلي .

تلك هي بعض المشكلات التي تحيط بالأقباط في مصر . وليس المقصود من عرضها في هذا الموجز إعطاء القارئ فكرة عنها أو محاولة وضع تصور لعلاجها ومواجهتها وإنما الهدف هو مجرد التأكيد على ان هناك قضايا حقيقية للأقباط تستحق المكاشفة والنقاش والتناول من منظور حقوق الإنسان .

ولا شك أن إعلام حقوق الإنسان في هذا المجال كان بإمكانه تسليط الضوء على تلك المشكلات ووضع تصورات متنوعة لكيفية مواجهتها وتحديد حجمها النسبي وما يعد منها

مشكلات اجتماعية عامة تتعلق بالوضع الديني والفئوي للأقباط ،وطرح وجــــهات النظــر المتباينة في هذا الأمر .

وفى الحقيقة فإن الإعلام بقضايا الأقباط من منظور حقوق الإنسان ليس غائبا غيابا تامــا . ويمكننا هنا التمييز بين الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي ،ففـــي المســتوى الداخلــي نلاحظ أنه باستثناء صحيفة"وطني" فليس هناك صحيفة متخصصة في الـــهموم القبطيــة , إنما تأتى الهموم القبطية مرتبطة بالمناسبات والأحداث الطارئة ،وتتبنى الصحف القوميـــة رؤية تجعل من مناقشة الهموم القبطية شقا لوحدة الصف الوطني وتدعيما لدعاة الفرقة بيـن المواطنين، ولا تختلف صحف المعارضة كثيرا مع هذه الرؤية وإن كـــان مــن الممكـن ملاحظة أن الصحافة اليسارية والليبرالية أكثر تعاطفا مع الهموم القبطيـــة رغــم أن هــذا التعاطف يتسم بالانتقائية الشديدة وبالكثير من الموازنات والاعتبــارات التــي تحــول دون موقف مبدئي محدد .

أما الصحف ذات التوجه الإسلامي واليميني فإنها تكاد تتجاهل الهموم القبطيـــة تجــاهلا تاما، بل إنها تروج بصفة مستمرة أنه ليست هناك مشكلة علـــى الإطــلاق، وأن الزعــم بوجود هذه المشاكل هو نوع من المؤامرات الغربية والصهيونية التى تسعى للفرقـــة بيــن أبناء الوطن الواحد كما أشرنا من قبل .

يأتي بعد ذلك دور منظمات ومراكز حقوق الإنسان . ولا شك أن هنـــاك العديــد مــن المراكز التي تهتم بمثل هذه الهموم، كما أن لتلك المراكز إصدارات إعلامية متميزة .

ولقد كان من الممكن أن تلعب مراكز حقوق الإنسان دورا أكثر فعالية في مسألة الــهموم القبطية غير أن إنعدام التنسيق فيما بينها وكثرة الخلافات واختلاف أولوياتها قد حـــال دون أن تلعب تلك المراكز ذلك الدور الفعال . يبقى بعد هذا الملاحقات الأمنية التي تطارد مثــل هذا الاهتمام بالتحديد .

أما إذا انتقلنا إلى مشكلة الهموم القبطية في الإعلام الخارجي، فسوف نلاحظ أن التعتيــم الرسمي أو تجاهل المشكلة القبطية تماما ، وعدم إتاحة الفرصـــــة لمناقشـــتها باعتبارهـــا قضية وطنية تهم أبناء الوطن جميعا ، كل هذا قد أدى إلى ســـعى أقبــاط المــهجر إلـــى الاستفادة من مناخ الحرية المتاح في الدول الأوربية وفى الولايـــات المتحــدة الأمريكيـــة

بالتحديد ، فضلا عن الاستفادة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والنشر إلى الحد الذي جعل خطاب أقباط المهجر يتسم بسمات متعددة أهمها :

المبالغة الشديدة : فكثيرا ما يلجأ أقباط المهجر إلى تضخيم معاناة أقباط مصر ، إلى حد الزعم بتعرضهم لاضطهاد ديني قانوني وسياسي وثقافي من قبل الحكومة ومن قبل الشعب على السواء ، وهو الأمر الذي يتنافى مع واقع الحال ، فالبناء القانوني المصري يساوى بين المواطنتين جميعا في جميع الحقوق والواجبات ، كما أن واقع حياة الملايين من الأقباط المصريين وتاريخ تلك الحياة الممتد والطويل يؤكد مجافاة فكرة الاضطهاد لكل منطق سليم ، وإنما الحقيقة أن ما يعانيه الأقباط هي مشكلات محددة بإطار ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة في صعيد مصر , وأصحاب الخطاب الديني المنغلق والجامد في مجالات متعددة .

كما يتسم خطاب أقباط المهجر بالنزعة الطائفية الشديدة وروح العداء الطائفي: التي لا تهتم بما قد يترتب عليها من تأجيج نار العداء بين أبناء الوطن الواحد والسعي الدؤوب للبحث عن مساحات الخلاف وأسبابه بين المسلمين والأقباط وتوسيع تلك المساحات بدلا من البحث عن كل ما هو إيجابي وجميل في الحياة المشتركة بين المواطنين المصريين من المسلمين والأقباط .

ويترتب على كل ما سبق أن هذا الخطاب يتسم بمجافاة حقوق الإنسان بسبب هذا الانطلاق من وجهة نظر طائفية بالأساس .ومن هنا ليس هناك بديل سوى مناقشة هموم الأقباط في بلدنا ومن منطلقات وطنية وإنسانية وبروح من التسامح والصراحة التى تسعى جاهدة لتخليص الوطن من مشكلاته والانطلاق به إلى آفاق العصر الرحبة .

ثانيا : حقوق المعوقين :

الإعاقة هي العيب الذي يصيب الإنسان في جزء من جسمه أو أطرافه أو عقله مما يجعله لا يستطيع أن يؤدى وظائفه بالكفاءة اللازمة .

ولا شك أن هناك ارتباط بين مستوى المعيشة ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، ودرجة انتشار الإعاقة بين أفرادها . فكلما ارتفعت درجة التقدم الاقتصادي

والاجتماعي للبلدان كلما قلت درجة الإعاقات المختلفة بين أبنائها ومن هنا فإن الإعاقات تنتشر بصورة كبيرة بين أبناء الشعوب الفقيرة والمتخلفة .

وفى مصر هناك العديد من أنواع الإعاقات، فقد تكون الإعاقة درجة من درجات التخلف العقلي وانخفاض درجة الذكاء انخفاضا غير طبيعيا . وهناك إعاقات الصم والبكم ، كما تنتشر إعاقة فقدان البصر انتشارا كبيرا وخاصة في الأحياء والبيئات الفقيرة في مصر ، وهناك إلى جانب هؤلاء الأفراد الذين أصيبوا بإعاقات متعددة .

ومع اهتمام الأمم المتحدة بمختلف الحقوق النوعية أصدرت إعلان حقوق المعوقين في ديسمبر 1975 م وهو الإعلان الذي ينص على أنه "يقصد بكلمة معوق أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه ، بصورة كلية أو جزئية ضروريات حياته الفردية أو الاجتماعية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية "(3) .

وقد أقر الإعلان المذكور حقوق المعوقين في التمتع بنفس الحقوق الإنسانية التي يتمتع بها الأفراد الأسوياء تماما ، ومن هنا فقد أقر حق الأطفال منهم في التعليم المجاني وحقهم في التمتع بالرعاية الصحية الكاملة ، وتوفير الغذاء الكافي ،وحقهم في عدم الإيذاء البدني أو المعنوي ، وغيرها من الحقوق .

وبالنسبة للبالغين منهم فقد أقر إعلان حقوق المعوقين مختلف الحقوق المدنية والسياسية كتشكيل الأحزاب والانتماء إليها وحقوق الترشيح والتصويت في الانتخابات العامة ، وحق تكوين المهن والنقابات والروابط للعاملين منهم .

ولا شك أن درجة تمتع المعوقين بحقوقهم التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة تختلف من بلد إلى آخر .

وأول ما يصادف الباحث عن حقوق المعوقين في مصر من مشكلات ، هي المشكلات التى تتعلق بأعدادهم ، وتوزيعهم الجغرافي ، وما يرتبط بذلك من تحديد أعداد المصابين بإعاقات مختلفة والدرجات المختلفة لتلك الإعاقات .

وتتوزع المسؤولية في عدم وجود بيانات إحصائية كاملة ودقيقة عن المعوقين في مصر, بين الدولة والأسرة.

فغالبا ما تتجاهل الإحصائيات الشاملة التي تجريها الدولة كل عشر سنوات وآخرها الإحصاء القومي الشامل سنة 1996م . التأكيد على أعداد المعوقين في الاستمارات المعدة لتلك الإحصاءات .

ولا شك أن الأمر هنا أخطر من أن يتحرك لأجزاء هامشية من الإحصاء القومي الشامل بل لابد من النظر في أمر وجود إحصاء قومي خاص بالمعوقين تشترك فيه كليات الطب ومكاتب وزارة الصحة، والإدارة المحلية ووزارة الشئون الاجتماعية.

أما مسؤولية الأسرة فهي تتعلق باستنكاف الكثير من الأسر إعلان ان لديها ابن أو ابنة من المعاقين ، انطلاقا من النظرة التى ترى في هؤلاء المعاقين كما مهملا لا فائدة ترجى من وراءه ، أو الخوف من النظر إلى الأسرة باعتبارها أسرة تحمل "مرضا وراثيا "مما ينعكس بشكل سلبي على موقف أبناء وبنات الأسرة في حالات الزواج والمصاهرة .

أما إذا انتقلنا إلى تحديد أعداد المعوقين في مصر فسوف نلاحظ أن تقدير الباحثين لتلك الأعداد يتفاوت تفاوتا كبيرا في غيبة الإحصاء القومي الدقيق كما سبقت الإشارة وغالبا ما يلجأ الباحثين إلى تقدير نسبة المعوقين بالمقارنة بالأعداد الكلية للسكان ومن هنا يمكن القول أن أعداد المعوقين تتراوح بين 6مليون معوق إذا اعتبرنا أن نسبتهم تبلغ 10% من أعداد السكان ، أو بين 3.5 مليون معوق إذا اعتبرنا أن نسبتهم 6% من أعداد السكان ، وهو أقل تقدير لعدد المعوقين في البلاد.

ويرتبط بتلك الأوضاع السياسية والاجتماعية للمعوقين ضعف الإعلام المتعلق بهم والمرتبط بهم وبقضاياهم ، فهو في الغالب إعلام لا بريق له ، ولا يحظى بالدعم المناسب سواء من مراكز حقوق الإنسان المحلية أو العالمية ، وخاصة إذا قورن هذا الدعم بالدعم الذي يوجه إلى قضايا العنف والختان على سبيل المثال .

كما يقود ضعف إعلام حقوق الإنسان المتعلق بالمعوقين إلى ضعف إمكانيات المعوقين أنفسهم المادية والتنظيمية.

ولعلنا لا نذكر أن هناك مركزا واحدا من مراكز حقوق الإنسان التى قامت في مصر والتى تصل إلى ما يقرب من العشرين مركزا، قد قام على أساس الدفاع عن حقوق المعوقين والإعلام بتلك الحقوق .

بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن مركزا واحدا من المراكز القائمة لا يضع إعلام حقوق المعوقين ضمن اهتماماته أصلا .

ولا يهتم في مصر بالدفاع عن حقوق المعوقين سوى "رابطة متحدى الإعاقة" التي يرأسها الدكتور أحمد يونس , وبعض جمعيات المصابين من المحاربين القدماء ولقد ارتبط بغيبة إعلام حقوق الإنسان المرتبط بالمعوقين، أن غياب المعوقين من وسائل الإعلام غيابا يكاد أن يكون تاما . وكادت تعدم البرامج الإعلامية الموجهة لخدمتهم أو التي تتناول قضاياهم ومشاكلهم ، وأصبحت تقتصر على مناسبات خاصة كفوز أحد المعوقين في إحدى المسابقات الرياضية أو الفنية أو غيرها .

كما ارتبط بغيبة ذلك الإعلام الخاص بالمعوقين الذين ينتظموا في مؤسساتهم التعليمية التي يطلق عليها مدارس التربية الفكرية 145,428 تلميذا وتلميذة في سنة 1991م ،وزادت تلك الأعداد لتصل إلى 235,740 تلميذاً وتلميذة سنة1997م ، وهى نسبة تقل كثيرا عن 1% من أعداد المعوقين إذا وضعنا في اعتبارنا أقل تقدير لأعدادهم كما سبقت الإشارة .

ومع كل ما سبق يعانى المعوقون من قلة اهتمام البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث بقضاياهم والدراسات العلمية التي تعينهم على التعايش مع الظروف القاسية التي يحيونها كما يعانى المعوقون من قلة مراكز التدريب المهني التى تمكنهم من مواجهة الحياة بالعمل الذي يتناسب وإعاقتهم المختلفة .

وفى النهاية فإن المعوقين في ضوء كل الظروف السابقة لا يزيد وضعهم عن كونهم "رهائن لدى المجتمع ".

ثالثا : حقوق السجناء والمعتقلين:

أقرت الأمم المتحدة اتفاقية حماية الأشخاص الخاضعين للحبس أو السجن في سنة 1977م(5) والتي حفظت لهؤلاء الأشخاص عددا من الحقوق الإنسانية منها :-

فصل المحبوسين احتياطيا عن المحكوم عليهم والذين أدينوا بالفعل أمام القضاء

توفير الإضاءة والتدفئة والتهوية للسجناء .

- تمكين السجناء من القراءة والكتابة وممارسة الأنشطة .
- توفير إنشاءات الاستحمام والاغتسال .

- توفير الأطباء والملابس والطعام المناسب .

- تمكين السجناء من التمتع بزيارات منتظمة وتلقى وإرسال الرسائل .

ومرة ثالثة نعود- بعد الأقباط والمعوقين-إلى مشكلة الأعداد والحصر الدقيق وخاصة للمعتقلين السياسيين،فحتى الآن لا يستطع باحث حقوق الإنسان أن يجد حصرا دقيقا لتلك الأعداد وغالبا ما تتراوح التقديرات لأعدادهم بين 38ألف إلى أكثر من 80ألف،تبعا للجهة التي تقوم بالتقدير إذ تنحاز تقديرات وزارة الداخلية إلى الأعداد الأقل بينما تنحاز تقديرات التنظيمات الإسلامية إلى التقديرات الأعلى وخاصة أن معظم المعتقلين يعانون من العناصر النشطة من الجماعات الإسلامية .

وهناك الكثير من المشكلات التي تتعلق بالأوضاع العامة للسجناء والمعتقلين في مصر فإن الكثير منهم غالبا ما يحاكمون أمام المحاكم العسكرية بحجج واهية تحول دون حصولهم على حقوقهم التي كفلها القانون بمحاكمتهم أمام قاضيهم الطبيعى ، كما أن كثير من المعتقلين قد تم اعتقالهم بناءا على قانون الطوارئ الذي يتيح الاعتقال بلا محاكمة لمدة تصل إلى ستة شهور يمكن تجديد أمر الاعتقال بعدها لمرات كثيرة تصل إلى سنوات عديدة .

وتنتشر في المعتقلات الكثير من الأمراض والأمراض الصدرية بسبب تدهور أحوال النظافة والازدحام الكبير ، وقد نشرت صحيفة الأهرام أخيرا خبرا عن وفاة عدد من المسجونين بسجن بورسعيد بسبب وضع أعداد كبيرة من السجناء في زنازين معدة لأعداد صغيرة منهم .وقد أشارت العديد من تقارير منظمات حقوق الإنسان إلى تعرض الكثير من السجناء والمعتقلين إلي التعذيب والضرب المبرح للحصول على اعترافاتهم (6) كما أشارت التقارير إلي عدم استدلال أهالي المعتقلين إلي محابسهم وعدم وجود أسمائهم بين أسماء المعتقلين والمحبوسين ، ويعود السبب في تلك الظروف القاسية التي يعانيها المعتقلين والسجناء إلي أمرين : الأول: عدم الإشراف الكامل والمباشر من وزارة العدل على جميع السجون والمعتقلات في مصر .

والثاني : رؤية الدولة لاعتبارات الأمن على أساس أنها تفوق أي اعتبارات أخري .

ويعانى إعلام حقوق الإنسان الخاص بالمعتقلين والسجناء من العديـد مـن المشـكلات منها: موسمية النشاط فغالبا ما تنشط الدعوة إلي حماية حقوق السجناء والمعتقلين فـي المناسبات كتجديد قانون الطوارئ مثلا. ومنها إعلاء اعتبارات الأيدلوجية السياسية علـى اعتبارات حقوق الإنسان، ومن هنا يسعى كل فريق سياسى إلى الدعوة لحقـوق المعتقليـن المنتمين أو المتعاطفين معه ، دون النظر إلي تلك الحقوق باعتبارها حقوق إنسانية ينبغـي الدفاع عنها بصرف النظر عن الانتماء السياسي والأيديولوجي لهؤلاء المعتقلين .

ويبقى في النهاية قلة الاهتمام المتخصص بحقوق السجناء والمعتقلين ، فعلى الرغم مـن أن كثرة النشطاء في مجال حقوق الإنسان في مصر من خريجي كليـات الحقـوق ومـن العاملين بالقانون إلا أنه لم ينشأ سوى مركز واحد للدفاع عـن حقـوق هـؤلاء السـجناء المعتقلين .

وإذا كنا قد اعتبرنا أن المعوقين رهائن لدى المجتمع ، فإننا هنا لا يسعنا سوى اعتبـار أن السجناء والمعتقلين رهائن لدى وزارة الداخلية .

هــوامــش :

(1) الإعلان العالمي بشأن القضاء على أشكال التعصب والتمييز القائمين على أســاس الدين أو المعتقد سنة 1981م .

(2) انظر إلي الدستور المصري سنة 1923م ، الهيئة العامة للاستعلامات سنة1990م.

(3) إعلان حقوق المعوقين ، والأمم المتحدة ، ديسمبر 1975م .

(4) وزارة التعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي ، إحصاءات التعليم مــن سنة 1990م الى سنة 1997م .

(5) الأمم المتحدة : اتفاقية حماية الأشخاص الخاضعين للحبــس أو للســجن . ســنة 1977م

(6) انظر في ذلك رواية : حمدى البطران يوميات ضابط في الأرياف ، دار الــهلال القاهرة . سنة 1998م .

تعقيبات الجلسة الثالثة

د. احمد عبد الله

مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية

الزملاء الأعزاء نحن نتحدث عن موضوع بعينه في لحظة بعينها ويلزم لذلك تصنيف الموضوع وجزئياته ، لكن دعوني أولا أن أشير إلي مغزى تلك اللحظة التي نتحدث عنها من خلال الإشارة إلي بعض الدلالات الرمزية ، اكتفى هنا بدليلين رمزيين ، الدليل الأول: أنه بينما نتحدث الآن في نفس اللحظة يوجد عدد من الصحفيين في السجن وقد يلحق بهم عدد آخر ، وهذا في حد ذاته مؤشر لنوع اللحظة التي نحياها في رسالة العلاقة بين الإعلام وحرية التعبير وحرية العمل وخصوصا حرية التعبير الصحفي ولأن أغلب الحضور هنا من الصحفيين فهى لحظة مؤلمة ومريرة أتوقع أن تزداد سوءا في الفترة القادمة ولفترة من الزمان ، ثم ستتقلب الأمور وتأتى لحظات انفراج من تلك التي عرفها التاريخ البشرى دائما. الدلالة الرمزية الثانية :هي أنه عقد اجتماع منذ أسابيع قلائل "اجتماع للخمسة عشر الكبار في العالم الثالث "(مجموعة 15) وقد تحدثوا في قضايا التنمية وميزان القوى الاقتصادي السياسي ما بين القوى المتمركزة في السوق العالمي ودول العالم النامي البائسة ، وبدا الأمر كأنهم يدافعون عن الفقراء وهذا صحيح إلي حد ما لكنهم أضافوا إلي جدول الأعمال الحديث عن تدخل الغرب في الشئون الداخلية بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان وهذا أيضا صحيح ، فالغرب يتدخل في الشئون الداخلية لكل شبر من الكرة الأرضية ليس فقط بذريعة حقوق الإنسان ، وإنما بكل الذرائع دفاعا عن مصالح محددة ولكن إشارة حكام العالم الثالث إلي هذه النقطة هي أقرب إلى كلمة حق يراد بها باطل لأن فحواها الدفاع عن طغيانهم الخاص باعتبار إن معظمهم أن لم يكن كلهم من الطغاة المستبدين وحتى أدعياء الديمقراطية منهم فهم في نهاية المطاف حكام مستبدين ، وسجل حقوق الإنسان لديهم في غاية السوء ولو وقفوا أمام العدالة حقا لسجنوا بدلا من الذين يسجنونهم ففي حقيقة الأمر وفى معظم دول العالم الثالث اختلط

الأمر لدى هؤلاء الطغاة الكبار -الصغار بين الدفاع عن الفقراء والعالم النـــامي والدفـــاع عن أنظمتهم السياسية المستبدة وحين طرحوا موضوع حقوق الإنسان بـــدأ الأمـــر تـــهيؤ لهجوم مضاد سوف يقومون به ضد حقوق الإنسان إجمالا وبدأ هذا نذير بأوضاع أســـوأ بالنسبة لحقوق الإنسان ممارسة ونشاطا داخل بلادهم . ولولا أن العنايـــة الإلهيـــة والإرادة البشرية أنقذتنا بأن أكبر هؤلاء الرؤوس الخمسة عشر قد طار ، فقد سقط سوهارتو. ولأنـــه أطولهم عمرا وأكبرهم مقاما وأكثرهم حنكة في التجربة الإندونيسية بما قدمه من إنجـــازات اقتصادية هائلة لا يمكن إنكارها ، ولكنه أيضا في نفس الوقـــت قـــدم الطغيـــان السياســـي والاحتكار السياسي وانتهاك واسع لحقوق الإنسان الإندونيسي فما إن وقع سوهارتو قلـــت الحمد لله إنه طابور وسيقع الجميع طالما أن البداية كانت لأكـــبر الـــرؤوس ، فمـــن كـــان أصغر من هذا الرأس الكبير سيطير هو أيضا ، والحمد لله ، الله عرف بـــالعدل ،والإرادة الإنسانية إذا تمثلت مشيئته فإن شاء الله كل هذه الشعوب ســـتتخلص مـــن الطغـــاة الذيـــن يتحكمون في مصائر البشر .

هاتان الدلالتان اللتان وددت الإشارة إليهما فيما يخص وضعنا في مصر حيث أن هنـــاك بعض نشطاء الحياة العامة ونشطاء الحياة السياسية موجودين في السجن بالفعل وحيث أنـــه على مستوى العالم الثالث طار الرأس الأكـــبر فالبقيـــة تـــأتي . إذن التفـــاعلات حـــول الموضوع ما زالت قائمة والأرض ليست ساكنة وإنما تحت الرماد جذوة النار بالطبع .

الموضوع المطروح لهذه الندوة هو" حقوق الإنسان والإعلام "، ولدينا كلمتين حـــاكمتين كما يقولون كل واحدة منهم تبسيطها لثلاثة ، الإعلام : المكتوب ،والمســـموع ،والمرئـــي وهناك حقوق الإنسان: المفاهيم ، والمواثيق والنصوص ، والممارسة ، أن كانت إيجابيـــة أو سلبية، احتراما أو انتهاكا .. وهناك النشاط الإنساني حول قضية حقـــوق الإنســـان: أي منظمات حقوق الإنسان ،وتقاريرها ،ومتابعتها إلي أخره ، أذن لدينا تســـعة موضوعـــات نتحدث فيها وكل ما أستطيع أن افعله بالتواصل مع كلام الزميلين د. محمـــد شـــومان ود. كمال مغيث العزيزين، أن أفكر بصوت عال بشأن بعض النقاط المطروحة مـــع الحفـــاظ على التوازن بين الأمرين ، لأنه لا أستطيع أن أتحدث فقط عن قضية حقوق الإنســـان ولا أستطيع أن أتحدث فقط عن قضية الإعلام ولكن الربط بينهما هو في حد ذاته أمر يســـتلزم

شيئا من التوازن المنهجي ، على سبيل المثال الموضوع الذي تناوله الأخ /كمـــال مغيــث وهو قضية الفئات ذات الضعف الخاص الذي يستوجب الأنصـــاف الإنســاني وأن يكـــون هناك معاملة خاصة وحماية خاصة بإعمال حقوقها الإنسانية .

المشكلة في تصوري ليست فقط أن عرض شأن هذه الفئات في وسائل الإعلام عـــرض ضعيف أو مبتور أو غير موجود في بعض الحالات أو مشوه في حالات أخري ، المشـكلة عمق من ذلك وهى أن هذه الفئات تعيش أوضاع سيئة في واقع الممارســـة ، فـــي البنيـــة التحتية قبل أن يكون سيئا في البنية الفوقية إذا جازت لنـــا الاســتعارة الفلســفية لـــهذه المصطلحات والتي من بينها بنية الإعلام . أي مثلا نأخذ موضوع الأقباط كقضية حقــوق إنسان ، كمفاهيم حقوق إنسان ، كممارسة حقوق إنسان كنشـــاط وانعكـــاس فـــي وســـائل الإعلام، لهذا كله فأن إشكالية الأقباط في مصر أعمق من أن تكون إشكالية طائفة دينيـــة ، وهى فرع من إشكالية المواطنة في مصر فالمواطن العادي في مصر لم يصبـــح مواطنـــا عاديا بعد نحن شعوب متخلفة لم ندخل بعد عصر الحضارة الحديثة الذي جزء منه مفـــهوم المواطنة ، وسأعطيكم مثالا بسيطا لذلك ، عندما كان الدكتور احمد فتحي ســـرور وزيـــرا لوزارة التعليم سبني في "الأهرام" لأني تجاسرت وناقشت قضايا التعليم في إحدى المعـــارك الفكرية في جامعة القاهرة ، وأنا غير متخصص في قضايا التعليم أدعكـــم مـــن المســـائل المعلوماتية الخاصة بأن رسالتي للدكتوراه اقرب إلي قضايا التعليم من رســـالته للدكتـــوراه هو شخصيا لكن هذا معناه أن الرجل لديه تشوه في المفاهيم ، إنه لا يفـــهم أنـــه يكفينـــي المستوى الدولي . وليس حقي كمواطن لمناقشة أي من قضايا الوطـــن ولقـــد وقفنـــا منـــذ سنوات ننبه لهذه المسألة في ندوات ومؤتمرات ، كذلك دائما كنا نقول أن الكارت القبطـــي سيتم اللعب به ، تنبهوا فالمصلحة الوطنية تفترض التيقظ لهذا الموضـــوع ،إذ لـــم نصلـــح المشكلة الطائفية داخل مصر سوف تستخدم من قبل الكثيرين خارج مصر، ونفاجـــأ بـــأن الكونجرس أصدر قراره الأخير ووضعنا في مشكلة ، مصر اليوم في إشكال حقيقـــي فـــي علاقاتها بالولايات المتحدة ، بينما لا زالت لقمة عيشنا تعتمد على المعونة الأمريكية والتـــي تتأثر بسبب الموضوع القبطي ، وطبعا ممكن أن يكون أيضا جزء منه كلمة حق يراد بـــها باطل ، لكن لا يوجد دخان بدون نار ، يوجد في مصر إشكال طائفي لا توجد حرب أهليـــة

حتى الآن والحمد لله لكنها ليست بعيدة لو تفاقمت الأمور فمصر ليست لديها مناعة كما يعتقد المصريين ضد الكوارث الطبيعية وضد الايدز وضد الحروب الأهلية ، ولأننا شعب مثل أي شعب إما أن نحسن إدارة أمورنا أو نترك إدارة أمورنا لغيرنا ، والمقدمات تقود إلي النتائج . والموضوع القبطي نحن الذين أوصلناه لذلك ، وأنا في الحقيقة عندما يسألني أحد عن رأى في موقف الكونجرس الأمريكي من موضوع الأقباط أقول لهم لابد وان أقول رأيي في الموضوع بأكمله ولن أعلق على الذي فعله الكونجرس فحسب، لأننا نحن الذين جئنا به لأنفسنا ، فالكونجرس الأمريكي عندما سأل كمال الشاذلي الأمين العام المساعد للحزب الوطني عن الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولماذا لم يرشح أقباط على قائمة الحزب الوطني ، فكانت إجابته أننا "ننزل" مرشحين يحصلوا على أصوات !! لقد عامل " الشاذلى " أحد عناصر الأمة في تكوينها التاريخي باعتبارهم ليسوا "كسبة " أصوات ، حقا أنها عقلية مقامرة لسياسي في مستوى رفيع وهو دون هذا المستوى بدليل هذا التصريح ،ولو ان ذلك حدث في دولة أكثر تحضرا أو نظام سياسى محترم لقدم إلى المحاكمة جراء هذا التصريح والذي أساء للأمة المصرية بأكملها بالإساءة لأحد عنصريها لأن الأقباط ليسوا مجرد كاسبي أو خاسري أصوات ، أقباط مصر هم مصر باختصار ولا توجد مصر بدون أقباط ، فقسمات حضارة مصر المتميزة تلك التي "تتاجر" بها طوال الوقت ، وسبعة آلاف سنة حضارة ، جزء أساسي في مكون هذه الحضارة المصرية هو المكون القبطي في النسيج الوطني المصري مع المكون الإسلامي مع المكون العربي مع مكون الحضارة الحديثة ،فالذي يسئ إلى مكون إذن يسئ لأمة بأكملها.

فأنا في رأيي أن المشكلة هي الكونجرس وكمال الشاذلى معا ، إما أن نتكلم عن الاثنين معا وإلا فلا لأننا مللنا من النكات السخيفة الخاصة بادعاءات الديمقراطية لهذا النظام وصيحات النجدة حول تدخل أجنبي في شؤوننا ، من الذي أتى بالتدخل الأجنبي ؟ كنا في استطاعتنا أن نسحب السجادة من تحت أقدام الذين يتربصون شرا بهذا الوطن ،وبمنتهى البساطة اسحب السجادة من قضية حقوق الإنسان ولا أسئ لحقوق الإنسان في الداخل ولا أقدم على انتهاكات واحترم حقوق الإنسان ، فلا يستطيع أحد التدخل في

شئوني بذريعة حقوق الإنسان، أريد أن أضع حـــدا للعــب بموضـــوع الأقبـــاط إذن ، لا يضطهد الأقباط في وطنهم ويعاملوا معاملة كمواطنين كاملي حق المواطنة .

فصفة المواطنة أن أناقش أي أمر في هذا المجتمع ، لأنه يمسني كمواطن فقـــط ومـــن حقي أتكلم في قضايا التعليم والاقتصاد والثقافة وأية قضية فقط :كوني مواطن في هذا البلـد وكذلك بصفتي مواطنا في البلد فأنا أرحـــب أن يقـــول الأجـــانب رأيـــهم فـــي أي مـــن الموضوعات التي تهم بلدي وان أستنير بتفكيرهم وأبحاثهم وجـــهودهم وخصوصـــا أنـــهم يسبقوننا في كثير من مجالات العلم ، فالمواطن له الحق ألا تكون لديه عقـــد كثـــيرة إزاء العالم الخارجي طالما يقف بثقة على ارض صلبة في الدفاع عن المصلحة الوطنية وعـــن الإنسان داخل هذا الوطن . وحينما يأتي شخص ويطلب منى ألا أتحدث في هذا الموضـــوع أو غيره باعتبار أني غير متخصص ، كيف بالله أناقشه .. ألف باء المفاهيم البدائية غائبـــة فهو ليس على مستوى المناقشة وليس لي أن أهدر وقتي في مناقشته رغم أنه وزير تعليـــم ورئيس برلمان بعد ذلك

إذن، مفاهيم المواطنة علي مستوى ألف باء ليست راسخة عند الناس فعندمـــا يضـــرب عسكري الشرطة مواطنا أو يسب دينه أهذه مواطنة أم غابة ؟ مجتمـــع حيوانـــات وليـــس مجتمع بشر ، فالحقيقة أنه مبكر جدا علينا في مضمار الحضارة التحـــدث عـــن المفـــاهيم الحديثة لمفهوم المواطنة هذا–بما فيه حتى مفاهيم حقوق الإنسان بالمعنى الواسع ، نكـــاد أن نكون أنصاف أو أرباع بشر ، كلمة إنسان لا تنطبق علينا تماما نحن في مكـــان مـــا بيـــن عالم الإنسان وعالم الحيوان وعالم الجماد ، هذه حقيقة الأمـــر دون أن نخـــادع أنفســـنا ، ويوجد لدينا إشكال في المفاهيم الأساسية طبق ذلك على حالات مثل الأطفال أو المعوقيـــن أو المساجين أو الأقباط ، فإشكالية الأقباط وهى إشكالية مواطنة فـــي النهايـــة أي عندمـــا ترسخ مفاهيم المواطنة يكون الموضوع القبطي منضويا تحـــت العبـــاءة العامـــة لقضيـــة المواطنة بمشكلاتها وحتى هذا الفهم الأولى ليس موجود لدى أبناء الصفوة السياسية إلا فـــي بعض كبار الرؤوس فما بالك بالمواطن العادي ؟ هـــل يمكـــن أن يكـــون فـــي ذهنـــه أن المواطنين ليسوا متساوين حتى لو قلنا له انهم متســـاويين أمـــام القـــانون ولكنـــهم ليســـوا متساويين لأنهم من أديان مختلفة وهناك دين أغلبية ودين أقلية ولابد أن تنصـــاع الأقليـــة

للأغلبية .. ولابد أن نشرح له أن كلنا أولاد تسعه " ولا فضل لعربي علـــى عجمـــي! وأن المواطنة تساوى بين البشر جميعاً وأن الحقوق الإنسانية ليس فيها أبيض وأســـود ، رجـــل وامرأة عجوز أو شاب غنى أو فقير ، لابد أن تشرح للمواطن الموضوع من بدايته مـــن عند مستوى الوعي البسيط ليفهم في النهاية أن المسلم والقبطي شيء واحد فـــي المجتمـــع ولو هناك أيضاً يهودي يكون أيضاً مثلهم ولو أي شخص من أي ديـــن آخـــر ،ممكـــن أن يكون المصري مسلم وقبطي ويهودي وبهائي وأي عقيـــدة يختارهـــا .. وحيـــن حكمـــت المحكمة ضد البهائيين وحددت أن في مصر ثلاثة أديان فقط المسيحية والإسلام واليهوديـــة كان ذلك ينتقص من مفهوم حقوق الإنسان الذي يؤكد على حرية العقيدة وأن كل شـــخص حر في عقيدته وكذلك حر في أن يغير عقيدته .

وعلى هذا فإن هناك نقص في البنية الأساسية ، بنية المفاهيم ، بنية الثقافـــة الســـائدة ، بنية التربية والتعليم للمواطن منذ الطفولة ، بنية المواطن العادي أي القاعدة ، بنية الصفـــوة السياسية أي القمة ، يوجد هنا إشكال هيكلي ، وينعكس هذا طبعاً في الإعلام وهـــذا شـــيئاً طبيعيا فالبنية الأساسية تنعكس في البنية الفوقية مضاف إليها المصالح السياســـية ، فـــالذي يريد أن يلعب بورقة الدين حتى يمرر سياسة معينة ،والذي يريد أن يسكت الناس حتـــى لا يتمردوا إزاء سياسيات بعينيها إلى أخر كل هذا ينعكس في الإعلام،ففي دولة مثل مصـــر مثلاً يريد النظام السياسي أن يبرز الشرعية الدينية الإسلامية تحت دعاوى أن مصر لـــها عراقة تاريخية فيما يخص الحضارة الإسلامية وأن مصر فـــي محيـــط عربـــي إســـلامي والشيء الثالث أن لمصر مصالح في العالم الإسلامي ،لها مصالح بالمعنى الاقتصـــادي ، ففي النهاية يريد النظام السياسي أن يبرز الشرعية الدينية الإسلامية وهذا الإبـــراز ســـوف يأتى علي حساب غير المسلمين طالما شرعيته ليست الشرعية الوطنية ،ويبدا فـــي إبـــراز الجانب الإسلامي ويزايد حتى علي التيارات السياسية الإسلامية ويطيل ذقنه وينعكس هـــذا الأداء السياسي على الإعلام ، فلا تفاجأ في هذه الحالة أن تجد البرامج التليفزيونيـــة كلـــها برامج دينية إسلامية ، ولا يوجد برنامج ديني مسيحي واحد رغم أن 10% مـــن الســـكان مسيحيين ويمكن ذرا للرماد في العيون أن يكون هناك برنامجين أو ثلاثة وأن يأتوا ببعـــض رجال دين مسيحي متخلفين مثل بعض رجال الدين المسلمين يقدموا برامجهم ، ولكـــن لا

نجد برنامج ديني مسيحي واحد ، ولكن يخصصوا عدد من الدقائق في عيد الميلاد وعيد القيامة لو قسموا على مدار العام يصبح لهم ثانية ونصف كل يوم مثلاً .. أشياء كوميدية ونصبح قد دخلنا في إطار من الهزل وليس الجد .. وعندما تقول أن النظام في مصر يقول أن هناك ديمقراطية فهذا مزاح أو نكته سخيفة بعض الشي فالنكت السائدة في الشارع المصري خفيفة الظل عن هذه السخافة ولأنه عندما يكون لديك برلمان به 444 مقعد منهم 433 مقعد للحزب الوطني والمقاعد المتبقية لسائر الأحزاب حينئذ تكون نكتة سخيفة الحديث عن الديمقراطية! هذه ليست ديمقراطية ، هذا نظام أحادى ديكتاتوري استبدادي مثل نظام الاتحاد الاشتراكي العربي والاتحاد القومي وهيئة التحرير نظام الحزب الواحد وهناك بعض الديكور ، بعض التوابل للعالم الخارجي والاستهلاك الدولي .. الخ ولكن الحقيقة أن مصر بلد ليس ديمقراطي ، مصر بلد " ربع " ديمقراطية بالمقارنة بالنظم شبة البربرية المحيطة بنا والفروق بين هذه النظم في الدرجة وليس في النوع ، الفرق الحقيقي هو بين العالم الأكثر تقدماً والعالم المتخلف الذي نحن منه هذا هو الفرق النوعي الحقيقي .. وما أريد أن أوجز هنا أن النواقص والعيوب الموجودة في البنية التحتية لابد وأن تنعكس في أجهزة الإعلام كأحد أشكال البنية الفوقية .. وأعود إلى أن هناك ما يشبه التمييز في معاملة الأقباط وهم قطاع هام من أبناء الأمة بما يفتح الطريق للإضرار بالمصالح الوطنية ، فموضوع "الكارت القبطي" أصبح مطروحاً في الولايات المتحدة الأمريكية .

وهنا جانب أود أن أشير أليه بشأن العلاقة بين الإعلام والحكومة والمعارضة فيما يخص قضية حقوق الإنسان فإجمالاً توجد خصومة بين النظام المصري وبين حقوق الإنسان لقد وقع علي المواثيق الدولية بهدف الوجاهة وإثبات أنه يتبع مجتمع الأمم المتحضرة ولكنه لا يقصد حقيقة احترام حقوق الإنسان في الداخل أحياناً ولا يستطيع ، لأنه في بلد معين لو ثبت حادثه تعذيب ضد مواطن في السجن يمكن أن يقال فيها وزير الداخلية ولكن هنا في مصر نظام لا يضحى بوزير الداخلية وأنا أذكر عندما جاءت حادثة السائحون اليونانيون في الهرم ومات ثلاثة عشر سائحاً يونانياً توقعنا أن يقال وزير الداخلية لأنه قصر في واجبه بمعنى المسئولية السياسية أي أنه لم يستطع أن يقود جهازه

لحماية الضيوف الأجانب والمسألة لا تحتاج إلى شرح ، مات عشرة ألمـــان علـــى بـــاب المتحف المصري أيضاً لم يقال ، انتظر النظام أن يموت أكثر مـــن مائـــة شـــخص فـــي عاصمة السياحة العالمية في الأقصر، عندئذ فكروا أن يقيلوا حسن الألفي وقالوا له ما هـــذا التهريج ؟ الحقيقة ما هذا التهريج يا دولة وليس يا ألفى فجميعهم مهرجون بهذا المعنـــى ، وإذا أردنا أن نقيل كمال الشاذلي الذي أنتقده اليوم لابد أن يموت أربعين مليون مصري .

فهناك إشكال حقيقي في هذا النظام السياسي ، ولكنى كل ثقـــة أن الشـــعب المصـــري سيفعل مثلما فعل الشعب الإندونيسي وعندئذ سيقف كل شخص أمام العدالة .

أما الموضوع الخاص بتقرير منظمات حقوق الإنسان حوله حالة حقوق الإنســان فـــي مصر ،

ما أعتقده أنه لو كان سجل حقوق الإنسان نظيف وهناك احترام للمواطن إلـــى آخـــره ، كنا نحن أول من يحرص على مصلحة الوطن ونبرز الصورة الطيبة لوطننا في الخـــارج أكثر من الحكومة ، لكن لا نستطيع أن نكون داعية بالبـــاطل ، لا أســـتطيع أن أقـــول أن المواطن المصري يعامل معاملة جيدة وأنا أراه للتو مضروباً بالحذاء ، يوجد إشـــكال فـــي هذه النقطة فيما يخص صورة هذا البلد ومن يهتم بالصورة لابد أن يهتم بالجوهر .. علـــى من سنضحك في عالمنا المعاصر؟ الآن أصبح الجميع يعرفون دقائق الأمور ، وأصبحنـــا في عالم مكاشفة وعالم وسائل الأعلام الحديثة وكل شيء تحت اختبار الميكروســكوب الآن ، فلا مجال للخداع والذي يريد أن يخادع فليخادع نفسه فقط !، الحقيقة أن هـــذا الوضـــع السابق من تعثر علاقة الحكومة بحقوق الإنسان ينعكس بشـــكل أو آخـــر فـــي الصحافـــة المحلية والإذاعة المسموعة والمرئية ،ومثال على ذلك أنني منذ أيام كنت أسجل للإذاعـــة في برنامج "اعترافات ليلية" للمذيعة "بثينة كامل" ، وأثناء حديثي وفى مرات متعددة يشـــير مهندس الصوت لها أنه في هذا الجزء من الحديث سيكون اعتراض أمن الدولة ثـــم فـــي هاك الجزء سيكون اعتراض الأزهر لدرجة أنى أحسست أن كل كلمة أقولها سيكون هنـــاك اعتراض ، فنحن نعيش حياتنا خاضعين لسلطات القهر والاستبداد طوال الوقـــت .. متـــى سأكون مواطناً حراً والصحافة الحكومية لديها خصومة كاملة مع قضايا حقوق الإنســـان ، ولكن للحقيقة هي لا تسيء كلمة حقوق الإنسان كثيراً مثل ما هو الحال في بـــلاد أخـــرى

يستخدمون كلمة حقوق الإنسان كثيرا وهم منتهكين عظام لحقوق الإنسان مثل تونس وليبيا ، فنجد أن هناك " ميثاق حقوق الإنسان" صادر عن العقيد القذافي ، شيء مضحك طبعاً لأنه رجل ليس له علاقة بالموضوع من أصله ومع ذلك يستخدم الكلمة كثيراً ويعطى جائزة عالمية "جائزة معمر القذافي لحقوق الإنسان " هذه أسخف نكتة في التاريخ البشرى كله ! والنظام القمعي في تونس يستخدم كلمة حقوق الإنسان في إعلامه ليل نهار ويومياً ينتهك حقوق الإنسان !.

أما في مصر فالموضوع أفضل قليلاً فيما يخص الأعلام الحكومي حيث أنه لا يستطيع أن يخفى وجهه وأنه يعترف أنه لا يحب كلمة حقوق الإنسان فلا يستخدمها كثيراً ليزين بها مواقفه ، هذا عن الإعلام الحكومي أما الإعلام المعارض فهو في الحقيقة إعلام مكتوب فقط لأنه لا يوجد إعلام مسموع أو مرئي ، ويمثل الإعلام المعارض فكرة حقوق الإنسان ومفاهيمها تمثيلاً ضعيفاً رغم أن معظم نشطاء حركة حقوق الإنسان ينتموا للمعارضة السياسية بالمعنى الواسع للكلمة ولأنهم على استعداد لتحمل الثمن كما هم معارضين على استعداد أن يسجنوا فهم مدافعين عن حقوق الإنسان وبالتالي مدافعين حقيقيين عن حقوق الإنسان، ولكن هناك نواقص وعيوب فهم غير متمثلين للقضية تماماً بعضها أشار إليه الأخ/ شومان فيما يخص الإعلام المعارض وبعضها واجهته بنفسي في التعامل مع بعض الصحف المعارضة ، فكلهم لهم حسابات بما في ذلك ولا أريد أن أذكر أسماء صحف تدعى أنها ليبرالية ، لكنها لم تدافع عن الحريات وأحياناً هاجمت الحريات وأنا أذكر أن صحيفة ليبرالية هاجمت البهائيين وهم أصحاب عقيدة معينة وهذا لا يليق فهم أحرار في عقيدتهم والدستور المصري يعطيهم حق العقيدة فكيف تكون معارضا ليبراليا وتقف ضد حرية العقيدة، فما أريد أن أقوله أن الإعلام المعارض لم يتمثل قضية حقوق الإنسان وكل الإعلام المعارض بمختلف اتجاهاته اليساريين العلمانيين ، اليمنيين الليبراليين ، الناصريين ، الإسلاميين .. إلى آخره ولا أريد التوقف عند الفصيل الإسلامي لأن الفصيل الإسلامي في محنة خاصة تجعله يدافع عن حقوق الإنسان ليتقى قدراً من هذه المحنة لكنه في الحقيقة أيضاً لم يتمثل معنى حقوق الإنسان أي لو أن آخر في محنته هذه وقلت له أن شخص كافر غير مؤمن برب السماء هل يجوز تعذيبه ؟

بالطبع سيكون ميالاً إلى تعذيبه ، رغم أنه في مفهوم حقوق الإنسان لا يعــذب أي إنســان وذلك لكونه أنساناً حتى لو كان كافراً، فأيضاً الفصيل الإسلامي لم يتمثل حقــوق الإنســان مثل باقي الفضائل .

وأود أن أذكر مثالاً يربط جميع هذه النقاط ببعضها ، أن المهندس كمال خليل حين كــان في السجن ورأى كيف يعامل الإسلاميين معاملة دون مستوى الحيوانات ، كتب تقريراً مــن وحي ضميره الإنساني ونشره بصعوبة في إحدى صحف المعارضة، هذا التقريــر كــان يمكن أن يسقط حكومة لو كنا في بلد مختلف، أنى أدعوكم لقراءة هذا التقرير وهــو ليــس تقرير لمنظمات حقوق الإنسان بالمناسبة حتى لا يتهمه أحد ويقول هؤلاء عمــلاء للغــرب ويعملون لمصلحة حركة حقوق الإنسان الغربية، هذا تقرير لمواطن عادى ينتمي لفصيــل سياسي غير الفصيل الذي يضرب بالكرباج ورأى ذلك وسجله بمــداد الضميــر ، وهــذا موقف مبدئي ، وهكذا تكون روح حقوق الإنسان التي تجعل الإنسان متجرداً تمامــاً، أيــاً كان مبدأه أو فكره السياسي أو موقفه .. إن حقوق الإنسان هي حقوق الإنسان وأيــاً كــان المستفيد بغض النظر .. على أية حال فإن الإعلام المعارض أفضل قليــلا مــن الإعــلام الحكومي وشئ خير من لاشيء لكن توجد عيوب ونواقص فيما يخــص علاقــة حقــوق الإنسان والإعلام وليس فقط من حيث الإعلام بمعنى لإعلام الناس بما يحدث وأنما أيضــاً من حيث التوعية ، من حيث نشر ثقافة حقوق الإنسان من حيــث تمثــل معنــى حقــوق الإنسان أصلاً داخل تكويننا وضمائرنا ووجداننا متواجدين في الساحة العامة سواء الســاحة الإعلامية أو السياسية أو في إطار المثقفين بالمعنى الواسع أو كمواطنيــن بمعنــى أشــمل وأوسع .

النقطة الأخيرة الخاصة بخصخصة الإعلام وإمكانية انعكاس هذا بشكل إيجــابي علــى قضية حقوق الإنسان وأنا أعتقد أن هناك بديل كان مطروحاً عملياً على سلطات الدولة فــي مصر ولكنها لم تختاره وهو تحرير الإعلام المملوك للدولة أي جعله أكثر تحرراً ممــا لا يجعل الناس تفكر في البدائل ونحن شعب محافظ وطيب ، فلو وجدنــا أن إحــدى قنــوات التليفزيون المصري متحررة حقاً وتوجد حوارات حقيقية تتم فيها كشف انتهاكات حقــوق الإنسان بالفعل، قد لا نهتم أن تكون هناك قناة إعلامية خاصة تعرض نفــس الموضــوع ،

لن نجادل ولن نساوم ولن نتشاجر في سبيل أن تكون هناك قناة خاصة مستقلة تماماً في ملكيتها عن الدولة.

فالمشكلة هنا في طريقة إدارة الدولة للجهاز الإعلامي والذي تديره بالطريقة الكلاسيكية بمعني أن يكون الجهاز أحادياً احتكاريا ويعبر عن السياسة الرسمية وهدفه تأكيد شرعية الحكم وأثبات صحة مواقف الحكومة مع السماح ببعض شكاوى المواطنين على المستوى الجزئي جداً والتي لا تمس رؤوس الحكم من قريب أو من بعيد وفى دقائق محددة بما لا يضير بالصورة العامة الجميلة المرسوم لجهاز الحكم .

وفى هذه الحدود ، دخلنا في تجارب مرة أو مرتين ، حين سمحوا في التليفزيون أن أتكلم بحرية بعض الشيء ،وكان رد فعل الشارع جيداً فلقد كان حديثي تعبيراً عما هو في ضمائرنا وكانت فرصة أمام الجهاز الإعلامي أن يشعر بنبض الناس في الشارع ويواصل هذا الطريق والذي كان سيقطع الطريق على خصصة الإعلام ، كان يكفى تحرير الإعلام المملوك على الأقل في بعض فروعه .

وأعتقد أنهم تأخروا والذي يتأخر يدفع ضريبة تأخره في عرف التاريخ ، وأنه أصبح بالفعل علينا أن نكافح في سبيل خصخصة الإعلام لتكون هناك محطة تقول لنا أن الحكومة المصرية ممتازة وأخرى تقول لنا أن الحكومة المصرية ليست ممتازة وبمنطق إذا تخاصم اللصان عرف السارق أو على الأقل نقارن هذا بذاك ونرى الموقف الأفضل بالنسبة لنا كمواطنين من هو الأقرب للمصداقية ولدقة المعلومات خصوصاً أن الإعلام العالمي بالفعل أصبح أكثر انفتاحا وأكثر تأثيراً ، وأنا أظن الجهاز الإعلامي سيسقط في يده ويقبض عليه متلبس بواسطة شرطي التاريخ إذ أن التقدم التكنولوجي وصل لدرجة أن يكون كل مواطن في بيته جهاز تليفزيون والساتلايت الخاص به ليس " دش " فوق السطح وأنما جهاز " للتليفزيون فيتلاشى الفارق بين المواطنين من لديهم " دش " ومن لم يمتلكون "الدش " ويستطيع جميع المواطنين أن يروا جميع المحطات في جميع أرجاء الكرة الأرضية في جميع اللحظات ، وقتها سيكون البقاء للأصلح ولمن يتفوق في المنافسة ، أما من هو جدير بالتفوق فهو الأكثر مصداقية ، هو الذي يقول الحقيقة هو الأكثر جدية وهو أيضا الذي يناقش القضايا الحقيقية .. إن التليفزيون المصري سيأتي في

ذيل القائمة .. والحقيقة عندما أعلنوا عن " النايل سات " بادرني سؤال أن الـــذي ينشـــروه في " النايل سات " هو الذي ينشروه في الإرسال المحلي، هل نحن نريد أن ننشر غســـيلنا القذر على العالم !! فليكن الطابق مستور ، ولأن مستوى الإعلام في مصر متفـــوق فـــي شيئين فقط أحدهما يتآكل الآن وهو الأفلام المصرية باعتبارها أمة منتجة لصناعة الســـينما عريقة تاريخياً منذ بداية القرن والثاني هو المسلسلات التليفزيونية ولا يوجـــد برنامـــج إخباري مصري واحد متميز ومتفوق وهكذا لا يوجد برنامج حـــواري واحـــد ولا يوجـــد برنامج ثقافي واحد ،أرجو أن تنتبهوا لكلمة ثقافة مصر أم الثقافة العربية التي لم يعـــد لـــها جدارة ثقافية عندما تنتقل للإعلام المرئي ستكون ثقافتنا في مخزون التاريخ .. ولا يوجـــد برنامج رحلات مصري واحد ولا يوجد برنامج للتسلية مصري واحد رغم أننا شعب ابـــن نكتة وخفيف الظل فقط الأفلام والدراما التليفزيونية البرامج الإخبارية الحواريـــة، مثـــلاً تجد محطة " الجزيرة " في قطر وهي دولة صغيرة ومبناها ضئيل والشـــبان هـــم الذيـــن يديرونها وعمرها سنة فقط ، تكتسح جميع البرامج الأخبارية في التليفزيـــون المصـــري لا يوجد مجال للمقارنة أصلاً .. ما أريد أن أقوله أن الإعلام الذي يتحمل هو الأعلام الـــذي له البقاء أما الإعلام الذي لا يتحمل هذا يتآكل ويذوب عبر مرور الوقت مهما كانت حمايـــة السلطات السياسية له، هذه حماية مؤقتة مرتبطة بمقدار شرعيتها وبمقدار قمعـــها أيضـــاً، لكن كل هذه المسائل مؤقتة فمع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي ســـتحدث كل هذا سينعكس في مجال الإعلام ويصبح كثيراً مما تفضـــل بـــه الأخ/ محمـــد شـــومان صحيحاً وسيفرض نفسه .

أ / ماجدة موريس

صحفية بجريدة الأهرام

شكرا للدكتور/ أحمد عبد الله فلقد أخذنا بحماسه المعروف عنه ،وتحدث عن كثير من القضايا الهامة طبعاً توجد أشياء أشار إليها مثل جهاز " التشفير " وهذا الزمن ليس ببعيد عنا وأن يكون كل شخص لديه من خلال نفس الجهاز وبدون " طبق " ان يتابع جميع محطات البث التليفزيوني في العالم وكل رقابة ستتلاشى في القريب العاجل .

وتوجد ملاحظة أو أثنين حول تعقيبه أو ملاحظاته حول أسلوب أداء الإعلام المصري المحلى الذي يطلق عليه "القومي" والذي لا يقترب من قضايا حقوق الإنسان أو التعرض لها .

وباعتبار انتمائي لهذا الإعلام فإني أعتقد أنه يوجد إحساس عميق بمدى انتهاكات حقوق الإنسان عند العاملين في الصحافة المصرية، وبالتحديد في الصحافة القومية، ولكن ليس بإمكانهم أن يعبروا عن هذا من خلال ما يكتبونه، يوجد تناقض داخلهم، وهذا ليس دفاعاً، فعلاً يوجد إحساس أنه من الصعب جداً الكتابة عن انتهاك أو أي انتهاكات وأيضاً ولابد أن نلاحظ أن هناك فروق كبيرة في الصحافة المصرية خصوصاً القومية أو ما يطلق عليها الصحافة القومية في البلاد العربية التي أشار إليها الدكتور/ أحمد عبد الله سواء كانت تونس أو ليبيا أو غيرها ، هناك فرق كبير جداً في الصحافة المصرية حتى القومية منها فرغم كم المديح الهائل للسياسات الحكومية ، لكن هناك أيضاً كم كبير من المعارضة وكم كبير من اللمز وكم كبير من حق النشر فالكثير ينشر عن الأخطاء وعن التناقضات وعن السياسات الفاشلة وعن الجرائم التي لا يمكن أن تحسب كلها على أنها إعلام ممتثل تماماً

هناك كثير من الهوامش للنقد داخل الإعلام القومي المصري التي تتيح للعاملين فيه إلى أن يشيروا إلى حقوق الإنسان .

المناقشة الجلسة الثالثة

القس إبراهيم عبد السيد :

راعي كنيسة المعادي

في الحقيقة إنى أرى أن هناك إجماع على ضرورة إنــهاء تشـرذم منظمـات حقـوق الإنسان في مصر كيلا تصبح كجزر منعزلة ، هناك هدف واحد هو حقوق الإنسان وكنـت منذ زمن أتمنى أن يكون هناك تآلف بين المنظمات وأن تفرغ كل جهودها في عمل موحـد ولذلك أؤيد الاقتراح الذي دعا جميع منظمات حقوق الإنسان إلى إصــدار صحيفـة .. أو مطبوعة واحدة إلى جانب النشرات الأخرى النوعية والخاصة بكل منظمة على حدة .

ثانياً : في تصوري أن موضوع آلية الإعلام في هذه المنظمات يجب أن تسير في أكـثر من محور الأول:- مد الجسور مع الصحف الحزبية والتي أكثرها يعتمد نفس التوجه فـي نقد ما يجرى من ممارسات ضد حقوق الإنسان في مصر .. أيضـاً مـد الجسـور مـع الصحف القومية وهذه المسألة ليست صعبة فالاتصالات المختلفة يمكن أن يكـون هنـاك تواصل مع الصحف القومية بالقدر الممكن وكل شخص يجد جسر مع صحيفة قوميـة أو مجلة قومية ومع الصحف الحزبية ومع الصحف الخاصة أيضا، وأنى على ثقة من الأثـر القوى الذي ستحدثه هذه الاتصالات .

المحور الثاني : من الهام جداً فتح باب عضوية هذه المنظمات لكل الشـعب والـنزول إلى القاعدة كما قال بعض المتحدثين ، والتعاون مع الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة حقـوق الإنسان، ويمكن مد هذه الجمعيات بنشرة صغيرة أو كتيب عن ندوة حتى تتعـرف علـى ماهية حقوق الإنسان ويتعرف الناس أيضاً على أهدافنا ودفاعنا عن حقوق الإنسان .

وحديثي عن فتح باب العضوية في منظمات حقوق الإنسان و إقامة عملية التواصل مـع كل إنسان في موقعه وفى أي موقع جماهيري مسجد ، كنيسة ، وزارة ، مصلحة ، شـركة وأن يكون لحركة حقوق الإنسان تواجد فيها وأعتقد أن هذا لن يتعارض مع دستور الدولـة ولا مع القوانين العامة .. وأعتقد أنه إلى حد كبير لن يغفل أو يتعارض ذلـك مـع الآليـة الإعلامية أن أصل للناس في مواقعهم باللقاء المباشر والحي .

دكتور / إيمان يحيى

طبيب وناشط حقوقي

الحقيقة إن هذه الجلسة كانت خاصة بالأداء الإعلامي في الصحافة القومية والأداء الإعلامي الخاص ببعض الفئات، طبعاً لي ملاحظة، أعتقد أنها أثيرت أكثر من مرة بالنسبة لورقة الدكتور كمال مغيث، وهي ربط الأقباط بالمعوقين والمعتقلين، وأعتقد أن هذا ممكن ويكون صحيحاً من الناحية البحثية أن نأخذ قطاع أو أكثر لكن في السياق العام ممكن أن تعطى مفهوم أن الأقباط لهم وضع معين كطائفة بالنسبة لمسألة حقوق الإنسان ولكني أرى أن المسألة غير ذلك وفيها قدرا من التجني والضرر بالأقباط، إذا كان تناولنا بهذه التجزئة والجزئية، لأن مشكلة الأقباط لن تحل إلا في سياق مصر الديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل عام .. والمسألة أيضاً في رأيي أن البعض يقول أن هناك تمييز تجاه الأقباط ،لكن في تقديري لا يصل هذا التمييز إلى درجة الاضطهاد ، فنحن نرى أن الفقراء المسلمين مضطهدين والفقراء الأقباط مضطهدين ولكنى لا أعتقد مثلاً أن لابد "ساويرس " مضطهد بالعكس نحن اليوم يمكن أن نطلق على أنفسنا أننا في "جمهورية "ساويرس" الذي يمكن أن يغلق صحيفة وله من الصلاحيات والحمد الله الموجودة والمتنفذة .واليوم مثلاً الشاب الحاصل على الدكتوراه يمكنه العمل بالجامعة بالواسطة سواء إن كان مسلماً أو قبطيا ،أما إذا كان شخصاً لا حول له ولا قوة فلن يعمل بالجامعة ..

وكذلك غاب عن ورقة د / كمال مغيث الأداء الإعلامي وتحدث عن جسد المشكلة الإحصائي، وأنا أعتقد أنه بالنسبة للأقباط يوجد إجحاف في الأداء الإعلامي حول الديانة المسيحية في مصر من خلال وسائل الأعلام الرسمية ولكن أيضاً توجد معلومة أن قداس الأحد يذاع على البرنامج الأوربي وإذاعة القاهرة الكبرى على F . M و توجد صحيفة "وطني" ذات الأداء الإعلامي القبطي المميز .. وهناك تطور آخر أشار إليه د . شومان وهو القنوات الفضائية، وتوجد قناة فضائية قبطية تبث من قبرص ولا أعرف إن كانت مستمرة أم لا وإن كانت الكنيسة قد أعلنت أنها لا سلطة عليها وهذا أثار الكثير من الجدل.

أما بالنسبة للمعوقين أعتقد أنهم أكثر الفئات حظاً في التغطية الإعلامية وكثير من البرامج التليفزيونية تتناول المعاقين والمعوقين وتبين حقوقهم وكذلك توجد برامج تذاع

بشكل إخباري مثل برنامج (بحلم يا مصر) وتطرح قضايا المعاقين لدرجة أن كثير من المصريين ومن المثقفين حسدوا المعوقين على ما يتمتعوا به من حظوة لدى الإعلام المصري .

المسألة الثانية أريد أن أناقش د . شومان في تناوله للإعلام القومي وحقوق الإنسان فأنا أعتقد أن سمة أساسية في الأعلام القومي في تناوله لمسائل حقوق الإنسان هي التجاهل .. تجاهل المسألة تماماً ولا يتدخل فيها وأن تدخل فمن وجهة رد الفعل ، فحين يفرض عليه حدث سواء من إذاعة أو غيرها أو تم اختراق إعلامي فيضطر للرد عليه ويمكن أن يكون هناك مثالاً أدعو الناس إلى تدارسه بشكل أكثر تفصيلاً ، أحداث بلقاس الأخيرة اضطر الإعلام المصري أن يتناولها عندما ظهرت على السطح ولم يستطع تغطيتها أو إخفاءها .

المسألة الأخرى والتي طرحها د . شومان السيناريو الخاص بها ، فهو يطرح أنه في القريب سوف تتم خصخصة الإعلام والبديل الثاني السماح بشركات أو أفراد لتملك الصحف ووسائل الإعلام الأخرى

أنا متفائل أكثر من اللازم وليس دائماً الظروف الموضوعية تؤثر على الواقع وتديره إلى هذا الاتجاه أو ذاك ، فإذا كان الغرب والرأي العام العالمي وبشكل عام العولمة تفرض خصخصة البنوك وشركات التأمين ، لكنها لم تضغط في اتجاه خصخصة الإعلام في مصر ، و أعتقد أن الحكومة المصرية يمكن أن تخصص الجيش ولا تخصص وسائل الأعلام لأنها تفهم جيداً أن وسائل الأعلام أهم من الجيش في مصر .. بل على العكس يمكن خصخصة المؤسسات القومية أي يتم تفكيك الملكية ولكن تظل الإدارة في يدها ،

---

* نجيب ساويرس رجل أعمال قبطي ومن المعروف انه كان وراء إغلاق جريدة "الدستور الأسبوعية .

فهذه المشكلة الحقيقية حتى قانون الشركات الأخير يسلب حق الإصدار الحر للصحف للشركات المساهمة ويجعله مقروناً بموافقة مجلس الوزراء .

إنى أدعو القائمين على هذه الندوة للتمعن أكثر في خلق وسائل إعلامية لنشر حقوق الإنسان وبرزت في ذهني فكرة إلى جانب أفكار " القس إبراهيم عبد السيد " فدائماً أتساءل أن كثيراً من البلدان بها مفوض لحقوق الإنسان ، وقد يكون هذا المفوض رسمياً .. ولكن في بلد مثل بلدنا عادة المفوض يصبح موظفاً ويكون ممثلاً سيئاً .. ولكن ما الذي يمنع وجود مفوض لحقوق الإنسان. للأسف واقع تفتت حركة حقوق الإنسان ، وأنها تحولت لشظايا ، مركز للدفاع عن حقوق الأقباط ، مركز للدفاع عن حقوق المرأة مركز الخ.. ! في رأيي أن جوهر حركة حقوق الإنسان أنها حركة تحمل مفهوماً شاملاً لحقوق الإنسان ولذلك أنا أدعو من هنا أن تتلاقى حركة حقوق الإنسان وتجد رمزاً فمصر لا تخلوا من الرموز الشعبية والإنسانية التي يطغى احترامه على الأمة بحيث يكون مفوضاً لها .. وبحيث يمثل وجوده كمتحدث باسم هذه الحركة يمثل وجود فعلي، ويصل صوتهم إلى دائرة الإعلام الخارجي والرأي العام.

أ / ماجدة موريس

صحفية بجريدة الأهرام

هناك العديد من الدراسات في مصر تذكر أن عدد كبير من الأسر الذين لديهم معوقين يعانون الخجل ويحاولون إخفاءهم عند حضور زوار، هذا معناه أن الإعلام بحقوق هؤلاء أو هذه الشريحة من البشر ليس كافياً ليجعلنا مجتمعا متسامحا يتعامل معهم باعتبارهم عاديين ويجب أن يحاطوا بالتقدير .

د . محمد شومان

أستاذ الإعلام بكلية البنات جامعة عين شمس

أحسد الدكتور أحمد عبد الله على تفاؤله التاريخي ، ولكن ليت عدوى التفاؤل تصيبنا جميعاً، وأحياناً أحتار في هذا الكم الذي لا ينضب في تفاؤل أحمد عبد الله ، أما بالنسبة لفكرة السيناريوهات المتفائلة التي تكلمت عنها بالنسبة للإعلام نحن أحياناً كمثقفين نفكر

للحكومة، بمعنى أن الحكومة ممكن أن تفكر بطريقة رشيدة، لكن يبدو أنها لا تفكر بطريقة رشيدة، وأن هناك حتميات ما تزال في هذا العصر تجبرها على فعل أشياء تبدو غريبة ، في الوقت الذي يدرك فيه كل العناصر داخل الحكومة (متوسطو أو ضعيفي الكفاءة) أن هناك تغييرات في بنية الإعلام العالمي نفاجأ بقانون الشركات ما تفسير ذلك ؟ لا يوجد تفسير !! لو أن هناك رشد كان الحديث الذي ضمنه د . أحمد عبد الله فكرة تحرير المضامين وتوسيع الهامش المتاح ، ساعتها كان يحدث أشياء كثيرة لكن بالفعل لا تفكر الحكومة بهذه الطريقة فهي تنتظر كما قال د . أحمد إلى أن تأتي كوارث وحتميات تاريخية تجبرها على فعل أشياء ما كان يتصور أن تحدث. ودون أن تدرى الحكومة المصرية الآن كما أشرت هناك تداخل ما بين المعلوماتية والإعلام والاتصال ، ودون أن تدرى أن قطاع المعلوماتية في مصر هو قطاع خاص ، شركات " الكمبيوتر " ، خدمات " الإنترنت " كل هذا قطاع خاص، لا يوجد والحمد لله شركات قطاع عام ظهرت تهيمن أو لها دور كبير في صناعة وتجميع الكمبيوتر أو خدمات الكمبيوتر أو ما شابه ذلك .

تكلمنا عن قطاع الكمبيوتر والمعلوماتية ونتكلم عن قطاع الهاتف، الهاتف المحمول وهناك حرب ضروس رأيناها وتقف ورائها شركات دولية متعددة الجنسيات لتدخل وتحتكر قطاع الاتصالات العادية وسيحدث نفس الشيء .. هذا معناه أن هناك حتميات تجبر الحكومة لقبولها ، وأتكلم عن عشر سنوات وربما قبل عشر سنوات ربما خمس سنوات .

وهناك التغيرات الحادثة الآن والتي لم أتكلم عنها مثل " الإنترنت " واستخدام " مواقع الإنترنت " فيمكن اتحاذ موقع لحقوق الإنسان وبيانات حقوق الإنسان ، أنه شيء رخيص جداً ولا يزيد عن ثلاثمائة أو أربعمائة دولار ونستطيع أن نبث فيه ما نشاء ولا أدرى لماذا لا تفعل منظمات حقوق الإنسان هذا ؟ ولقد أدخلت المنظمات أل E mail لكنه ليس كافياً ويكفى أن نعرف أن حكومة السودان أو حكومة اليمن أو السعودية لها مواقع على الإنترنت ولا أدرى ماذا ننتظر ؟ بالرغم أن هذه الخدمة أكثر وفرة وأقل تكلفة من دورية لن يقرها زهاء مئات من المواطنين أو المثقفين ، ونحن في حاجة إلى استخدام التكنولوجيا المتاحة ، وعلى الأقل نبدأ من حيث انتهي الآخرون .

بالنسبة للخصخصة ، تكلمت عن فكرة ، أنه بالإمكان لأحزاب أو شركات أن تستخدم قنوات فضائية ضمن قمر صناعي غربي يصل بثه للمنطقة العربية أو يصل إلى مصر وأيضاً كما تفضل د . أحمد أنه سيكون هناك بعد ذلك متاح التقاط البث الفضائي مباشرة .. ، وهناك أيضا آلية مهمة للغاية سوف تجبر الحكومة أيضاً هي آلية الإعلان، فلقد أصبح هناك شركات ووكالات متخصصة في الإعلان وهناك شركات دولية متعددة الجنسية تبحث هذا ستدخل وستؤجر قنوات وستبث وسيصل البث إلى الجمهور في مصر لأنها ستمول نفسها من حصيلة الإعلانات بالإضافة إلى الاشتراكات أو الإعلان فقط .

أما الشيء الأرخص بكثير فهو ما يسمى باستخدام تقنية البث المباشر واستخدامها في تحميل إذاعات .. على سبيل المثال N . E. C كمحطة إذاعية.. هناك كثير من الدراسات الإعلامية ترى أن عصر الإذاعة لن يغيب بل سيأتي ، توجد ثورة كبيرة في البث المباشر عبر الأقمار الصناعية ، البث الإذاعي وهذا ستكون تكلفته زهيدة جداً بالقياس للتليفزيون حيث سيكون عالي التكلفة قليلاً .

فالذي أريد أن أقوله هو أنني لست متفائلاً فحسب بل أرى أن هناك مؤشرات موضوعية واقتصادية واجتماعية ودولية تجبرنا على أن ندخل هذا المجال .

د . أحمد عبد الله

مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية

ما كان يتحدث عنه د . شومان من أن الخصخصة وإمكانيتها في مجال الإعلام ستوفر منافذ إعلامية لحركة حقوق الإنسان .. أنا أعتقد أن المعادلة في أن نظم الحكم الاستبدادية في دول العالم الثالث تعمل على الخصخصة الاقتصادية وفقاً لحجم الضغوط الواقعة عليها في الاقتصاد العالمي لكنها تقاوم في نفس الوقت وبشدة الخصخصة السياسية لأن مزيد من الديمقراطية مزيد من الحرية مزيد من التقدمية معناها خصخصة سياسية أي معناها ليس هناك أحد يحتكر القرار السياسي ،وأن الدولة لابد أن تعبر عن شرعية واسعة حقيقية باختيار المواطنين بعد أن يكونوا قد أدلوا بآرائهم بصراحة في كل المنابر المتاحة وأقاموا ما يشاءون من أحزاب ومؤسسات نقابية أي ديمقراطية كاملة .. وأنا أعتقد أنهم

سيخصصون الاقتصاد رغما عنهم ولكن سيقاومون بشدة الخصخصة السياسية ، هذه المقاومة ستضرب بلا هوادة ،سيضربوننا نحن كمواطنين وسيقدمون مزيد من القوانين الاستثنائية ومزيد من القمع وذلك ما يحدث في السنوات الأخيرة .. فالدولة في معركة مع المجتمع المدني ، وفى معركة مع الصفوة وفى معركة مع النقابات المهنية وشرعت لها قانوناً خاصاً وتشاجرت أخيراً مع الصحافة وستقيد العمل الأهلي ، وأحزاب المعارضة فقد جعلت وجودها شكلي ومحدود بدليل أن لها عشرة مقاعد في البرلمان من خمسمائة !، وأعتقد أنهم سيستمرون في مقاومة هذه الخصخصة السياسية حتى يفرض الناس عليهم تغيير هذا الإطار كله وأنا رأيي أنهم سوف يواصلوا هذه السياسة حتى لو أنزلوا الدبابات للشوارع لحماية مصالحهم الضخمة كعادة كل النظم الفاسدة فهناك ملايين الدولارات التي نهبوها من الأموال العامة من خلال السمسرة والعمولات من الصفقات ، ومع ذلك سوف تهزمهم الشعوب في يوم من الأيام بقدر من التضحية فالتاريخ البشرى لم يصنع مجاناً .

لذلك أكدت تنبؤاتي أنه في السنوات القليلة القادمة ستكون امتدادا للسنوات التي نعيشها السبع العجاف لكن تأتى السبع السمان بعد ذلك وسوف تأتى رغماً عنهم لأن نظامهم لن يصلح مع التطورات الاقتصادية والسياسية فكيف تخصخص اقتصاديا ولا تخصخص سياسياً ؟ عندئذ تكون المعادلة غير متسقة ولا يصح الحديث عن الحرية طوال الوقت وأنت تشرع قوانين قمعية ومزيداً من القمع لشعبك! فكيف تدعي الديمقراطية والديكتاتورية واضحة وضوح الشمس ؟ هذه لعبة مؤقتة ولا يمكن أن تستمر مدة طويلة لكن المهم أن نحتملها إلى حين ، و سوف تنعكس هذه المرحلة في مجال خصخصة الإعلام أو مقرطة الإعلام بمعنى أدق .

فالذي يهمني حقيقة لا الخصخصة ولا العمعمة إنما الذي يهمني هي المقرطة ، وأن جوهر الجهاز الإعلامي الديمقراطي هو أن يعطى الفرصة للجميع وتكون البرامج جيدة في كل المجالات النوعية برامج ثقافية ، حقيقية ، برامج تسلية حقيقية الخ .

ماجدة موريس

صحفية بجريدة الأهرام

هناك بالفعل مجموعة من رجال الإعلام أقاموا شركة لإنشاء نادي سينما منزلي، أي نوع من القنوات ، لكن وزير الأعلام استطاع استصدار قانون من مجلس الشعب بأن أي نوع من البث هو موضوع سيادى وبالتالي وأد هذا المشروع بعد أن جاءوا بالفعل بالأجهزة وجمعوا اشتراكات ومازال إلى الآن أي بث رهن القرار الذي أصدره وزير الأعلام 1980م، و توجد معلومات أن حزب الوفد يحاول عمل بث خاص ، وتوجد أيضاً معلومة ذكرها د . شومان أن " النايل سات " بيع أكثر من 50% منه من قبل الحكومة المصرية .

د . أحمد عبد الله

مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية

خلاصة قولي في النقطة الفائتة هي أن السبع العجاف مآلها لزوال في يوم من الأيام فصبراً جميلاً والله المستعان .

النقطة الثانية الخاصة بحركة حقوق الإنسان سواء علاقتها بالإعلام ، أو نشاطها العام في مجال التوعية وفى مجال التدريب ، وفى مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وفى مجال مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان من كافة الأطراف الحكومية ، أي في نشاطها الواسع وفي تأكيدها لمصداقية وإعمال المفاهيم المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة والتي وقعت عليها الدول "حبراً على ورق "، وحركة حقوق الإنسان مطالبة اليوم بتحويل هذا "الحبر على ورق" إلى شئ حقيقي في الممارسة ، أي حركة حقوق الإنسان في جوهر رسالتها هو سبب وجودها .

وأعتقد أن ما تفضل به " القس إبراهيم عبد السيد " من المهم أن ننظر في شأنه، واقترح على البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان أنهم يخصص أحد أعداد نشرته القادمة لملف خاص باستطلاع الآراء المختلفة حول مسألة حقوق الإنسان بين التعددية والتوحيد .

وأستطيع أن أقول عبر تفكير سريع في هذا الشأن وبصوت عـــالي أن حركـــة حقـــوق الإنسان لكي تكون متسقة مع رسالتها الأصلية يلزم التعددية في الحقيقــــة لســـببين :الأول فلسفي فإنها حركة منشأها أصلاً احترام الخليقة على الوجه الذي خلـــق بـــه الله الإنســـان بمعنى (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) بمعنى أن البشر متنوعين لهم أديـــان مختلفـــة وألوان مختلفة ومذاهب مختلفة وأوطان مختلفة ولابد من احترام هذا كلـــه تحـــت عنـــوان الإنسان ولا أحد أفضل من الآخر لأنه مختلف في المذهب أو اللون أو الجنس أو الـــثروة أو الخ فحركة حقوق الإنسان هذا هو عملها الرئيسي ومن ثم تدعو لاحـــترام الإنســـان كمبدأ توحيدي يكاد يقرب من التوحيد الإلهي ، أي تجعل الله والإنسان متداخلان هنا فـــإذا كانت قيمة الله في وحدانيته ، فقيمة الإنسان أيضاً بصفته إنسان وأن له كرامة بصفتـــه .. هذه هى الوحدانية الأرضية ، التوحد الإنساني كما يوجد التوحد الإلهي ، لكن فـــي داخـــل هذا نؤمن بتعددية بنى الإنسان مثلما هناك تعددية بالمناسبة على المستوى الإلهي ليـــس تعدد ألهه وأنما تعدد الخطاب الإلهي للبشر، وتعدد طرق الوصول إلى الله ،البشر يعبـــدون الله بطرق مختلفة ليصلوا إليه هذه تعددية في الحقيقة ،فتوجد علاقة فلسفة بيـــن التعدديـــة والوحدانية أو الأحادية .. وأعتقد أن حركة حقوق الإنسان فلسفياً لابد أن تقبل مبدأ التعـــدد، تقبل منظمات متعددة لحقوق الإنسان وأنشطة متنوعة لحقـــوق الإنســـان، وخصوصـــاً أن بعض هذه الأنشطة لأسباب نوعية فنية يلزم التخصص فيها المرأة، الطفل،المعوق،الأقليـــة الدينية،الأبيض والأسود والتميز بلون جلد الإنسان ، التفرقة العنصرية فـــهذه يلـــزم فيـــها أيضاً نوع من العلم والدراسة والتخصص والتدريب فيلزم التركيز فيها قليلاً .. فالتعدديـــة في منظمات حقوق الإنسان مسألة افتراضية من الأصل لأسباب فلسفية ومهنية فنية فـــهذه طبيعة الأشياء .. ولكن يظل هناك جانب آخر من المسألة فلسفي وسياسي هـــو أن حركـــة حقوق الإنسان يلزمها أن تكون قوية ومؤثرة وأن تكون لها ذراع سياسية قويـــة بـــالمعنى الواسع لكلمة السياسة أي ليس معنى ذلك أن تكون حركة حقوق الإنسان في الحكم ولكـــن بمعنى أن أي شخص جالس على كرسى الحكم أن يأخذ في اعتباره أنه لو أنتـــهك حقـــوق الإنسان هناك من يقف له ،

-(قالوا لفرعون أيش فرعنك قال ما لقيتش حد يردني)- يفهم أن هناك من يرده وهـــذا ليس هيناً وله تأثير في الشارع وله تأثير محلي وإقليمي ودولي إلى آخــره ولذلــك يلــزم حركة حقوق الإنسان قدر من التوحيد بالمعنى السياسي الواسع للكلمة، فيمكـــن أن يكـــون تنسيقاً أو أن يكون حسن الاتصال بين أطرافها وهناك قنوات مفتوحة واتصال سريع إلـــى أخره وأن يكون في مستوي الأنشطة أو يكون تنظيمياً ،بمعنى أن يكون هناك اتحـــاد عـــام لهيئات حقوق الإنسان حتى لو ان الحكومة ترغب في عمل منظمة حقوق إنسان يمكنـــها أن تنضم للاتحاد العام لمناقشة هذا بعقل مفتوح ولن نقول لا لأنكم حكومـــة ونحـــن لا نقبـــل ،ولأنه لا يجوز أن فريق سياسي معين تكون هناك منظمة حقوق الإنسان أقرب إليه ونحـــن نشك في تمثله حقوق الإنسان أو التزامه بها ،ولكن نرحب بالحوار حول المسألة ونرى .

وحديثي عن إخواننا "الإسلاميين "أنا رأيي أن لديهم بعض الجوانب العقيديـــة الصارمـــة المتصادمة تماماً مع حقوق الإنسان مثل الموقف من المرتد عن الدين الإسلامي مثلاً رغـــم أن منظومة حقوق الإنسان ترى أن لأي شخص تبني العقيدة التي يريدها ونظـــل نحترمـــه كإنسان. ولكن عند "الأخوة الإسلاميين" لو أرتد الشخص المسلم لذبح. إذن يوجـــد صـــدام حقيقي هنا مع منظومة حقوق الإنسان، ومع ذلك أرحب بالإسلاميين فـــي إطـــار حركـــة حقوق الإنسان إذا كانوا موافقين على85% مـــن أطروحتـــها و15% للحـــوار بالحســـنى وللتفاعل وللتجربة التاريخية وللزمن وصبراً جميلاً من يدرى ؟ ربما يمتثلوا في يوم مـــن الأيام لحركة حقوق الإنسان من خلال الاجتهاد الديني وتوسيع الآفاق الفكرية إلى أن يكـــون مائه في المائة وهذا يسري أيضاً على فرق سياسية أخري .

فأنا أتصور أن إمكانية نشأة اتحاد عام للهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان قد يفتـــح الباب لإيجاد ذراع سياسي لحركة حقوق الإنسان تستطيع أن تفرض درجـــة أعلـــى مـــن الاحترام لحقوق الإنسان في بلادنا ،خصوصاً إذا أنضم إليها شخصيات عامة ذات وزن .

فدائماً أحلم -أن مصر التي فيها شخصيات ذات وزن عالمي ثقيل جداً بســـبب الشـــهرة على الأقل شخص مثل نجيب محفوظ ، بطرس بطرس غالى ، محمد حسنين هيكـــل ، د . أحمد زويل -أحلم لو أن الأربعة أصبحوا في منظمة حقوق إنسان، يتدخلون عند الحكومـــة المصرية في انتهاكات حقوق الإنسان أولاً بأول. كانت البلد ستقف على قدم وساق، ولكـــن

مع الأسف هؤلاء الأربعة لم يختاروا ذلك بعد، فمسألة النشاط العـــام والموقــف المبدئـــي والفكري هذا اختيار الإنسان ولا أستطيع أن أفرضه عليه، وجماعتنا الثقافية المصريـــة ونحن جزء منها تربيناً والحكومة تجري في دمائنا بمعنى كلنا نخاف من الحكومـــة وكلنـــا أنصاف عبيد، أكثرنا تحرر هو نصف عبد للدولة بما فيهم أنا ، وكلنا فيه هذه الجزئيـــة فالناس تخاف أن تصطدم بالدولة ، وخصوصاً أن الدولة لديها أدوات تشكيك في وطنيتـك!، لقد كان السادات الله يرحمه كان دائماً يقول تعبير (يسبوا مصر بالخارج) بينما كنـــا نسبه هو شخصياً و"هو" ليس مصر لكنه يرى ذلك وناس كثيرين كانوا يصدقوا مثل هـــذه الحكاية فلقد تراكم ترادف تاريخي بين الوطن والأمة والمجتمع والشعب في مصر، وتبيـن وترسيم الحدود الفاصلة بينهم هذه مسألة تاريخية وحضارية ، فلابد أن نتعامل مع الواقـــع الموضوعي الذي يفرض نفسه علينا، لكن إذا نشأ اتحاد قوي ومحترم ونزيه ويتسع تـــأثيره فلا يكون حلما بعيدا أن ينضم إليه شخصيات عامة من وزن أولئك الأشخاص الذين ســبق وأن ذكرت أسمائهم .

وأنا هنا أتحدث عن اتحاد حقيقي ، والجميع يستطيعون أن يتفاهموا وأن يأخذوا مواقــف مشتركة وأن يكون الأفق منفتحاً وتسود الديمقراطية عملهم الداخلي ولهم أيضـــاً ميزانيـــة مشتركة وليس لأحد أن يعمل في شظيته ؟ نؤسس اتحاد مثل اتحاد العمال في أي دولة مـن الدول يأخذ ماله من النقابات الفرعية وإجمالاً له ميزانية تشير إلى نشـــاطه ،وإذا وجـدت العقول المفتوحة والاستعدادات القوية والروح المخلصة والأنفاق الضروري على النشـــاط أعتقد أنه يمكن أن يوجد في مصر اتحاد عام لهيئات حقوق الإنسان يفرض وضعاً نوعيـــاً جديداً في المجتمع ويجعل أي ضابط شرطة في مركز ملوى بمحافظـــة المنيـــا بنواحـــي الصعيد يعرف كيف يحترم المواطن الصعيدي لأنه توجد حركة اسمها حركة حقوق إنســان ستتصدى له لو لم يحترم حقوق الإنسان ونفذ القانون بشكل صحيـــح دون إيـــذاء كرامـــة المواطن ولحقوقه الإنسانية الأساسية وهكذا نكون قد دافعنا عن حقوق المواطنـــة وحقـــوق الإنسان وكرامة بني البشر في نفس الوقت ، أرجو أن لا يكون هذا حلماً بعيـــداً، دعونـــي أستعيد تفاؤلي الذي أشار إليه الأخ / شومان .

ا.ماجدة موريس

في نهاية جلستنا الثالثة والتي تناولت المحور الخاص بها عن الأعلام القومي وحقـــوق الإنسان وذلك عبر ورقة مقدمة من الدكتور شومان وأخرى مقدمة مـــن الدكتـــور كمـــال مغيث تبعهما التعقيب للدكتور احمد عبد الله ثم مداخلات الحضور، لا يسعنا في النهايـــة إلا شكر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان الذي وفر هـــذه الفرصـــة الطيبـــة لمناقشـــة ودراسة هذا الموضوع الهام "الآلية الإعلامية لحقوق الإنسان" كما اشكر جميع الحـــاضرين لمشاركتهم الفعالة والثرية .

ملاحظة ختامية

يطرح المؤتمر الذي نظمه البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان على المـــرء أســـئلة عديدة. ولعل قوة المداخلات في كونها تضع القارئ ليس فحسب في عالم المعطيـــات بـــل أيضا في عالم الشك وإشارات الاستفهام. وأثناء تمتعي بقراءة مخطـــوط الكتـــاب وقعـــت مصادفتان:

الأولى: تلقيت هاتفا من مواطن عراقي يعيش في المنفى يطلب منـــــي التدخـــل لـــدى الحكومة الفرنسية التي تماطل في إعطائه إقامته منذ سبعة أشهر رغم كونه لاجئ سياســـي منذ أكثر من عشر سنوات. والمهم في الخبر أن محدثي هو معارض أبعده وزير الداخليـــة الاشتراكي جوكس إلى بغداد في منتصف الثمانينات ويومها أصدرت منظمة العفو الدوليـــة بيانا يقول أن من المحتمل أنه قد أعدم. ويومها كذبت السلطات العراقية النبأ بمشاهد علـــى التلفزيون تظهره حيا. وأذكر يومها أنني قلت لمسؤول في المنظمة الدولية: هل تعتقد أنـــه لو قلتم بأنه مفقود فإن ذلك أقل أهمية من الحديث عن إعدامه بأسلوب غير مؤكد؟

بالطبع منذ إعلان المنظمة عاد المذكور إلى فرنسا وتزوج في انجلترا وأصبـــح عنـــده طفل. ومشكلة أوراقه لا تهم اليوم أحد.

الثانية : كنت أشاهد برنامجا تلفزيونيا اليوم تناول مأساة حرب البلقان بأغنيـــة محـــورة لجورج ساردو إسمها (كالمعتاد)، يعرض فيها مأساة التهجير والقتـــل والتدمـــير بأســـلوب هزلي. ورغم كونني من أنصار الكاريكاتير والفكاهة السوداء، إلا أنني صدمت ممـــا أرى

وشعرت بأن تناول المأساة بهذا الشكل، على الأقل والدم حامي كما يقول العامة، يجرح ويجرح بعمق.

من هذين المثلين، ومن النقاش الذي دار في القاهرة، أريد أن أركز على مسألة جوهرية: وهي أن الكلمة والصورة سلاح، وسلاح لا يقل بخطورته عن أفتك صواريخ الدمار. فبكل الأحوال، أصبح من الصعب إطلاق صاروخ مدمر دون إقناع الناس بضرورة "التحطيم من أجل السلام أو غيره" (كذا)، وبالتالي فالإعلام مسألة خطيرة وتحتاج إلى الإستعمال المسؤول والدقيق حتى لا ترتد بشكل بائس على أنبل القضايا.

وقد أعطيت مثلا عن خطأ من صفوف حركة حقوق الإنسان وآخر عن تجاوز من قبل الصحفيين للقول بأن هذه المسؤولية مشتركة، من هنا ضرورة ديمقرطة الإعلام لحمايته من نفسه ومن خصوم وجود سلطة رابعة في عالمنا من جهة، ومن جهة ثانية لكي يرتقي المستوى الإعلامي إلى المستوى التقني الذي تمنحنا إياه الثورة المعلوماتية التي تجعل بإمكاننا إسماع صوتنا على الأقل في عالم حقوق الإنسان الإقليمي والدولي، مهما كانت إمكانياتنا متواضعة. وإن كان من الصعب اليوم الحديث عن تكافؤ في الفرص بين السلطة والسلطة المضادة، بين تعبيرات المجتمع ومؤسسات الحكم، بين الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية.

ولكن عالمنا متعدد بالرغم عنه، ويصعب لحسن الحظ، أن يصل إلى إجماع ديكتاتوري يلغي الرأي الآخر ويجعل من "التلفزيون الوطني" وجبة الطعام الإعلامية الوحيدة المحكوم على الناس بها. من هنا ضرورة الاستعداد لخطاب إعلامي مسؤول ومعمق للحركة العربية لحقوق الإنسان كون هذه الحركة ستمتلك، عاجلا أم آجلا، وسائل الإعلام المواكبة لطموحاتها، مهما كان الطريق شاقا، ومهما كانت العوائق.

هيثم مناع

الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية

لحقوق الإنسان